المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية

مجلة علمية دولية، سداسية ومحكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
جامعة د. يحي فارس بالمدية

محتويات العدد

• واقع التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة	أ.د/مكيد علي ، أ/يحياوي فاطمة
• العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011	د/تهتان موراد ، أ/شروقي زين الدين
• ضريبة الكربون و أثرها على الطلب على النفط	أ/عامر كمال
• العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري (دراسة ميدانية بولاية المدية)	د.مولوج كمال
• أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.	أ/سعودي محمد
• الجرائم المعلوماتية واقعها في الجزائر واليات مكافحتها	أ/مزيود سليم
• النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي	أ/شوقي قبطان
• محددات الإفصاح الإجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006 . 2012	أ/محمد بولصنام
• حتمية ترشيد استهلاك الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة	أ/ معوشي عماد
• قنوات تأثير الأزمة المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي	د/مزيود إبراهيم
• أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية	أ/ بوعزيز عبد الرزاق
• تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها– مع الإشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية–	أ/إسماعيل صاري
• تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية	نور الدين بربار/ محمد هشام قلمين

العدد : 01- افريل 2014

ISSN:2353-0405

المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية

مجلة علمية دولية، سداسية و محكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية،
جامعة د. يحيى فارس بالمدية

العدد :01– افريل 2014

المراسلات والاشتراك

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
جامعة د. ي. فارس – المدية ، 26000 ، الجزائر
البريد الالكتروني: rev.lab_mefi@yahoo.com
تلف: 025583286 (00213)

الاتصال والاستعلام

الهاتف الثابت: 025583286 (213 +)
الهاتف المحمول: 0670414605 / 0662816082 (213+)

الرئيس الشرفي

أ.د. زغدار أحمد / مدير جامعة المدية

مدير المجلة

أ.د. مكيد علي / رئيس المجلس العلمي/ كلية العلوم ق.ت.ت.

مديـر النـشـر

د. تهتان موراد

رئيس التحرير

د.مزيود إبراهيم

هيئة التحرير

د.شوقي قبطان

د.مولوج كمال

أ.بولصنام محمد

أ.غزازي عماد

أ.بوعزيز عبد الرزاق

اللجنة العلمية

أ.د. مكيد علي ، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

أ.د. لرباني موسى، ج. الإسلامية، ك.لامبور، ماليزيا

أ.د. دباغية محمد، ج. الأهلية، عمان، الأردن

أ.د. محمد صالح، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. خرباشي حميد، ج.، ميرة، بجاية، الجزائر

أ.د. صوالحي يونس، ج. الإسلامية، ك.لامبور، ماليزيا

أ.د. تباني ع.القادر، ج. الكيبك، كندا

أ.د. أنتيبن سرغاي، ج. ج.د.م.، موسكو، روسيا

أ.د. قدي ع.المجيد، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. صالحي صالح، ج. سطيف01، الجزائر

أ.د. خالفي علي، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. زكان أحمد، م.ع.إ.ت.، الجزائر

أ.د. باشي أحمد، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. تومي صالح، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. راتول محمد، ج. الشلف، الجزائر

أ.د. فرحي محمد، م.ع.ت.، الجزائر

أ.د. لعلاوي عمر، م.ع.ت.، الجزائر

أ.د. رزيق كمال، ج. البليدة، الجزائر

أ.د. بوشنافة الصادق، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

أ.د. رميدي ع.الوهاب،ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د. عطيل أحمد، م.ع.ت.، فرنسا

د. موسى سعداوي، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د. خليل ع.القادر، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.بوفاسة سليمان، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.سماي علي، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.تهتان موراد، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.يدو محمد، ج. البليدة، الجزائر

د.جليد نور الدين، م،ج. تيبازة، الجزائر

د.بن عناية جلول، ج. خ. مليانة، الجزائر

د.بوعافية الرشيد، م،ج. تيبازة، الجزائر

د.سالمي الرشيد، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.مزيود إبراهيم، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

شروط النشر

1.لغـة النشــر:

تقبل المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية الأوراق والبحوث العلمية غير المنشورة من قبل، في تخصصات العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية،المكتوبة باللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى الإنجليزية والفرنسية.

2.التحـكيــم :

- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم، ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.
- الأفكار الواردة في المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

3.شروط النشر:

يشترط في الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ما يلي :

- أن لا تكون قد نشرت من قبل.
- أن لا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.
- يحرر المؤلف تعهد يلتزم من خلاله بعدم نشر أو تقديم المقال للنشر في مجلات أخرى.
- الالتزام بالتحليل العلمي والتقيد بالمنهجية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية و الإنسانية.
- ترتيب المقالات في المجلة يخضع لاعتبارات فنية بحتة.

4.شروط الورقة المقدمة للنشر:

- تحرر المادة العلمية العربية وفق برنامج Microsoft word، وبخط arabic traditional و بمقياس 14، أما الملخص بالفرنسية أو الانجليزية فيكون بخط times new roman مقياس 12.

- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز 100 كلمة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال بنفس عدد الكلمات.

- الصفحات تكون من شكل:A4 بهامش 2 في كل جهات الصفحة.

– لا يتعدى عدد صفحات المقال 20 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع.

– تذكر المراجع في آخر الصفحة وان لا يحتوي النص إلا على رقم المرجع الذي يذكر في نهاية الورقة البحثية.

– في حالة احتواء المقال على جداول، صور أو رسوم، يجب أن تكون وفق النص، مرقمة ومعنونة بالخط traditional arabic بمقياس 13 ، وبالخط times new roman بمقياس 11.

– يرفق المقال بمعلومات عن مؤلفه:الاسم واللقب، الدرجة العلمية، المؤسسة، الهاتف/الفاكس،البريد الالكتروني. بيانية.

5.إرسال المقالات:

تعنون جميع المراسلات إلى:

السيد: أ.د مكيد علي، مدير المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة الدكتور يحيى فارس
حي عين الذهب– المدية 26000– الجزائر.
البريد الالكتروني : rev.lab_mefi@yahoo.com

6.الاستعلامات:

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال :

الهاتف الثابت:025583286 (213+)
الهاتف الجوال : 0670414605 /0662816082 (213+)
البريد الالكتروني للمخبر: lab_mefi@yahoo.com

فهرس المجلة

الرقـــم	العنـــــوان	الكاتب	الصفحة
01	واقع التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة	أ.د مكيد علي أ.يحياوي فاطمة	07
02	العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005–2011)–	د.تهتان موراد أ.شروقي زين الدين	28
03	ضريبة الكربون و أثرها على الطلب على النفط	أ/عامر كمال	49
04	العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري (دراسة ميدانية بولاية المدية)	د. مولوج كمال	61
05	أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.	أ/سعودي محمد	76
06	الجرائم المعلوماتية واقعها في الجزائر واليات مكافحتها	أ.مزيود سليم	94
07	النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي	أ.شوقي قبطان	108
08	محددات الإفصاح الإجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006 . 2012	أ.محمد بولصنام	134
09	حتمية ترشيد استهلاك الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة	أ/معوشي عماد	155
10	قنوات تأثير الأزمة المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي	د.مزيود إبراهيم	174
11	أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية	أ/ بوعزيز عبد الرزاق	194
12	تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها– مع الإشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية–	أ/إسماعيل صاري.	209
13	تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية	أ/ نور الدين بربار أ/ محمد هشام قلمين	231

واقع التعليم العالي في ظل إقتصاد المعرفة

أ.د /مكيد علي– جامعة المدية

أ/ يحياوي فاطمة – جامعة المدية

ملخص

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دور أساسي في بناء رأس المال البشري وتنميته إذ إنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف المجالات ولأن رأس المال البشري هو غاية التنمية ووسيلتها أصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي والجامعات إلى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى يقوم بدوره الكامل في إقتصاد المعرفة هذا الإقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة انتاج واستخدام وتوزيع المعرفة.

فقد اعتمدت مؤسسة التعليم العالي في المجتمع الغربي مبدأ التكوين النوعي الراقي، كونها لم تبق متقوقعة في حرمها بعيدة عن متطلبات مجتمعها، إذ كان لها الفضل في ابتكار أرقى التكنولوجيات وتخريج أعلى الكفاءات في العالم،بتبنى سياسة رشيدة لاكتساب كل ما هو راقٍ تقنياً واستقطاب كل من كان سامٍ فكرياً وتبني كل من كان منتجاً ابتكارياً.

فالتعليم العالي يحظى باهتمام متنام في مختلف دول العالم بوصفه الرصيد الاستراتيجي المنظور للتنمية الشاملة في المجتمع، وينظر لمؤسساته بوصفها الرافد الأساسي للموارد البشرية التي يحتاج إليها البلد للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة .ذلك أن مستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا وقاعاتها الدراسية ومخابرها ومعاملها، لأن مخرجات مؤسسات التعليم العالي توصف أنها مدخلات التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وحتمية مواكبة أداء مؤسسات التعليم العالي لإقتصاد المعرفة والتأكيد على ضرورة تحول الجامعة الجزائرية من الدور التقليدي في توفير المعرفة إلى الدور الإستراتيجي في انتاجها، بالإضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية اللازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات وضرورة انشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة.

Abstract :

There is no doubt that higher education has a fundamental role in building and development of human capital. it represents the basic foundation for progress and development in various fields. because human capital is the aim of development and its instrument, it became necessary that higher education and universities seek to provide it the suitable competencies and skills to play its full role in knowledge economy in which the wealth is growing as a result of production, use and distribution of knowledge.

In Western society, a higher education institution adopted the principle of qualitative upscale training, because it did not remain encrusted in the campus far from the requirements of society. it has been credited with innovating the finest technologies and the graduation of the top competencies in the world, adopting a rational policy for the acquisition of all that is refined technically and attracting all who was intellectually sublime and the adoption of all of the innovative product .

Higher education has a growing attention in different countries around the world as the perspective strategic balance of the total development of society. Its institutions are looked as the primary tributary of the human resources needed by the country to promote the burdens of development in different fields of life. The future of our societies decided in the corridors of our universities and school halls and laboratories, because the outputs of higher education institutions are described as input for development.

This study aims to demonstrate the importance and inevitability of keeping up with the performance of higher education institutions for knowledge economy, and emphasize on the necessity of shift of Algerian University from the traditional role of providing knowledge to the strategic role in its production, in addition to knowing the strategic factors for improving the quality of education in universities and the need to establish an effective coordination for the production of knowledge.

مقدمة:

إن القرن الحادي و العشرين يفرض علينا أن نفهم خصائص اقتصاد المعرفة ، وأن نتمكن من أدوات التعامل معه، إذا أردنا أن نكون من عناصره الفاعلة المؤثرة ، وألا نعيش علي هامشه ، بل وألا نضيع في رحابه فاقدين هويتنا واستقلالنا و السبيل إلي تحقيق ذلك هو الإهتمام بالتعليم العالي.

فالتعليم العالي يعد الركيزة الأساسية لأي بلد من بلدان العالم المتقدمة والنامية فهو مقياس لتقدمها وازدهارها لهذا نجده يحظى بمكانة متميزة في الدول العربية والأجنبية وهناك الكثير من الجهود بهدف تطويره وتحسينه بشكل يواكب التطورات الحاصلة لزيادة كفاءته لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا ليس بالأمر الحديث إذ بدأ الاهتمام به قديما في الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطا متقدمة كان أخرها تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي مما جعل الدول العربية والنامية تهتم بدراسة واقع التعليم العالي والعمل بتطويره من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات.

فلا احد يمكنها اليوم أن ينكر بطبيعة الحال الأدوار المتنوعة والوظائف الايجابية للتعليم العالي في مسيرة ونهضة المجتمعات ،كذلك دورها في إنشاء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها بما في ذلك نظام التعليم، حيث أسهم التعليم العالي في إتاحة مجالات متنوعة للاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في كثير من مرافق الحياة، وبذلك فان مستقبل وطننا يتقرر في إدارة الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية وخدمة المجتمعات التي تعد من أهم وظائف الجامعات ومهما لإنجاح جهود التنمية والجودة التي نسعى اليها، ولنا ان بحث في مشكلات تطوير التعليم العالي من اجل مسايرة التقدم المعرفي الحاصل.من هنا تبرز إشكالية الورقة البحثية والمتمثلة في:

هل التعليم العالي في جامعاتنا يواكب التقدم المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا التطرق للعناصر التالية:

أولا: اقتصاد المعرفة ودلالاته بالنسبة للقوى العاملة

ثانيا: إستراتيجية تعليم وتكوين رأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة

ثالثا: مؤسسات التعليم العالي وحتمية مواكبة أداءها لإقتصاد المعرفة

رابعا:أسباب ضعف التعليم العالي في الدول العربية

خامسا: واقع التعليم العالي في الجزائر بين توفير المعرفة وإنتاجها

سادسا: استراتيجية إنشاء نسق فعال لتحقيق الدور الإستراتيجي للجامعة في إنتاج المعرفة

أولا: اقتصاد المعرفة ودلالاته بالنسبة للقوى العاملة:

يشهد العالم في الوقت الراهن ، تنامي مضطرد في المعرفة والمعلومات ، أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سمات الحياة في العصر الحالي. وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى بروز دور المعرفة بشكل جلي ، بحيث أصبحت المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية ، وفي دفع عجلة التقدم والتطور في جميع المجالات والميادين. وقد أشارpeterdrucker إلى أن المعرفة تمثل المورد الأساسي في ظل الإقتصاد الحالي عندما أشار إلى فكرة أن المنظمات التي تعتمد بشدة على المعرفة تمثل منظمات المستقبل وأن نشاطها هو نشاط المستقبل[1].

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد السبراني، والإقتصاد الإفتراضي ، والإلكتروني، اقتصاد الويب، الإقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة...وغيرها. وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة.

ومن بين التعريقات التي أعطيت لاقتصاد المعرفة نجد المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفت اقتصاد المعرفة "انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيلا لثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة[2] وفي ظل هذا الاقتصاد فإن"الاقتصاديات يعتمد نموه بشكل كبير على المدخلات المعرفية كمصدر للقيمة المضافة للنظام الاقتصادي، وينعكس ذلك في تغير قواعد التنافس على مستوى الأفراد، المنظمات والاقتصاديات[3] ".

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى بأن الإقتصاد المعرفي هو "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الإقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي اقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية"[4]

ويعرف بأنه" نمط اقتصادي متطور قائم على الإستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي(خاصة مايتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال)" (5)

ويعرف بأنه "إستخدام التقنية وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها من خلال الإفادة من المعلومات والإنترنت وتطبيقات المعلوماتية المختلفة"(6).

ويعرف كذلك بأنه الإقتصاد الذي يشكل فيه انتاج واستغلال المعرفة الدور الحاسم في خلق الثروة.

بمعنى آخر أن اقتصاد المعرفة هو الإقتصاد الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج و استخدام وتوزيع المعرفة. وبالتالي ما يلاحظ في هذا الاقتصاد هو زيادة قوة العمل المعرفية فخصائص القوى العاملة تتغير ومحددات النمو تتغير، وبالتالي فإن محددات المنافسة تتغير، ليصبح التنافس على المعارف والمهارات.

2- خصائص اقتصاد المعرفةبالنسبة إلى القوى العاملة:

مع تسارع خطى الإبداع التقني في أواخر القرن العشرين، أصبح التطور التدريجي لاقتصادات العالم الكبرى في اتجاه أن تكون"مبنية على المعرفة" بقدر أكبر ثورة أصيلة. وفي مقالة نشرت مؤخرا في مجلة ذي إكونومست خمن معلم الإدارة المرموق بيتر دركر أنه بحلول عام 2030 سوف يكون 40٪ من القوى العاملة عاملين يتمتعون بالمعرفة. وقد كان يشير إلى مجموعة الدول التي طورت أو هي آخذة في تطوير اقتصادات مبنية على المعرفة. ويمكن تحديد الصفات الرئيسية للإقتصاد المبني على المعرفة في القرن الحادي والعشرين على النحو الآتي(7)

- نصيب مرتفع ومتصاعد لمنتجات الصناعات الكثيفة المعرفة في الناتج القومي الإجمالي، بمعنى الصناعات التي تكون فيها كمية ونوعية الملكية الفكرية للمؤسسة مهمة جدا بالنسبة إلى النجاح التنافسي. وتشمل هكه الصناعات تقنية المعلومات وقطاعات التقنية الفائقة الأخرى. وتشمل أيضا الخدمات المالية والتجارية والصحية والتعليمية.
- يكون المحتوى المعرفي للسلع والخدمات اليومية مرتفعا ومتصاعدا.
- مستويات مرتفعة من البحث والتطوير على كل المستويات، الحكومة والجامعات وعالم المؤسسات.

- خطو سريع للإبداع التقني تصاحبه ضغوط ملحة على الشركات لكي تبتدع أو تخسر وضعها التنافسي.
- انخفاض أعمار كل من المنتجات والخدمات، بمعنى تقليص الفترة الزمنية بين الوقت الذي تصمم فيه المنتجات والخدمات أو يتم تصورها والوقت الذي تصبح فيه عتيقة ويتم استبدالها.
- المنافسة الشديدة في الأسواق حيث يكون كل من البائعين والمشترين مطلعين جيدا عن طريق الإنترنت ووسائط الإتصالات الأخرى.
- ضرورة كرى للإستجابة السريعة، وقابلية التكيف مع احتياجات المستهلك الدائمة التغير وظروف السوق الأخرى.وتنبع من هنا الحاجة إلى معرفة هذه التغيرات، والتبؤ بها قبل بدء المنافسة.
- قدرة مرتفعة على تحمل المجازفة وسط الأعمال التجارية والأفراد يلازها قدر مرتفع من النشاط في مجال المشاريع التجارية.
- مستويات عالية من التدمير الخلاق تكون فيه التقنيات الراسخة مهددة على الدوام بقادمين جدد من داخل وخارج الصناعات التي تسود فيها هذه التقنيات.
- مستويات عالية من التعليم والمهارات وسط قطاعات عريضة من السكان والقوى العالية.
- يتم العمل عن طريق المزيد والمزيد من الفرق التي تتكون من أفراد يعملون بالتعاون لجمع مواهبهم المختلفة من أجل تحقيق هدف مشترك.
- ضغط متواصل على الأفراد لرفع مهاراتهم ومستوى قواعدهم المعرفية حتى يتسنى لهم البقاء في وظائفهم والحصول على أجور جيدة والتمتع بالحركة المهنية.
- مستويات عالية من دخول الحواسيب والإتصالات والإنترنت وأشكال تقنية المعلومات الأخرى إلى المنازل والمدارس وأماكن العمل.

بحكم تعريفها المجرد تتصف المعرفة بأهمية مركزية بالنسبة إلى الإقتصاد المبني على المعرفة. ويعتد النجاح التنافسي للمؤسسات والأفراد على القدرة على انتاج أفكار جديدة، وتحويل الأفكار القديمة، وخلط وتقنين هذه المعلومات في شكل ملكية فكرية، ودمجها في منتجات وعمليات

جديدة.بإيجاز يعتمد النجاح بشكل متزايد على القدرات الفردية والجماعية على انتاج واستخدام المعرفة.

إن التحول من اقتصاد زراعي أو صناعي إلى اقتصاد مبني على المعرفة ينطوي على مضامين عميقة بالنسبة إلى القوى العاملة. إن مستوى القوى العاملة فيما يتعلق بالمعرفة والمهارات، والمرونه والإستجابة، وقدرة أفرادها على العمل في فرق، كل هذه الأشياء يتم رفعها إلى مستويات جديدة وأعلى في الإقتصاد المبني على المعرفة. وبشكل خاص، سوف يسود العاملون الذين يتمتعون بالمعرفة، أو تقنيو المعرفة كما يصفهم بيتر دركر.

ثانيا: استراتيجية تعليم وتكوين رأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة

فى ظل المتطلبات العالمية الجديدة لإقتصاد المعرفة، ينظر إلى التعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم . وعليه فقد تم إحراز إنجازات ملموسة فى الخدمات التعليمية فى السنوات الأخيرة ، ويتم بذل هذه الجهود على أوجه متعددة ، فالنظام الذاتى المعاصر يشتمل على دور التعليم ، المعلم ، المنهج التعليمى ، طرق التدريس ودمج التكنولوجيا فى العملية التعليمية .

ولقد أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشرى " وتراكمه فى نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية ، كما وكيفاً وعمقاً . وفى ظل التقدم التكنولوجيالذييقلل من قيمة الوظائف التى لا تحتاج لمهارات عالية ، ويخلق فى مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة ، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشرى من حيث الكم والكيف.

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التى يحملها اقتصاد المعرفة لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقى ، دائم النمو ، سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات حتى يمكن للجميع المشاركة فى العالم الجديد من موقع الاقتدار ، وفى ظل سياق تنافسي بالغ الحدة .

وهناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية فى كافة مراحله ومستوياته ، وذلك من خلال استحداث المنظومة التى توفر له ذلك فى جميع مراحله ، ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعى والعالى .

ويبقى للتعليم الجامعى والعالى خصوصيته ، اذ يلعب دوراً أساسياً فى حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التى تصنع حاضرها . وترسى قواعد مستقبل التنمية فيها

، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع . وهو المسئول عن الحفاظ على التراث الثقافى وتنميته وتطويره ، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجى هذا التعليم.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى ان التحدى الأهم فى مجال التعليم يكمن فى مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح ، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموى والإنسانى من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة . ومن المنطقى أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته ، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوى فى تحديد نوعية التعليم ، ومن أهمها سياسات التعليم ، ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم .

يؤكد على ذلك نتائج البحوث التى توصلت إلى ضرورة إعادة النظر فى عناصر العملية التعليمية . بجملتها سواء المحتوى الدراسى أو طرائق التدريس أو الوسائل أو التقنيات التعليمية أو التقويم أو أدوار المعلم الجامعى أو الإمكانات المتاحة[(8)].

ثالثا: مؤسسات التعليم العالي وحتمية مواكبة أداءها لإقتصاد المعرفة

لقد نمت مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المتقدمة منها والنامية بشكل لا يستهان به، ورغم ما خططت له من سياسات لتحسين التعليم العالي وجودته إلاَّ أنَّ قضية الجودة النوعية لم تحقق بعد في العديد من الدول خاصة العربية، وهذا ما يجسده اكتظاظ بعض هذه المؤسسات بالطلبة وقدم المناهج التعليمية وغياب التعليم التعاوني وحل المشكلات بطريقة إبداعية وإنتاج طلبة ذوي معرفة ومهارة محدودة.

لذا وجب إعادة النظر في التعليم العالي بداية من إزالة المركزية والاستقلالية والمشاركة الفعالة للأطراف المحلية المعنية بالعملية التعليمية، والالتزام بالتخطيط طويل الأمد الذي يعتمد على التحليلات الدقيقة والتنبؤية والانطلاق من فهم المجتمع القائم على المعرفة، مع توافر تقنيات متطورة تقدم للطلبة تدريباً مميزاً وفائقاً بهدف تطويرهم مهنياً، وهكذا تصبح العملية التعليمية أكثر فعالية وجدوى في تكلفتها، وقد استجابت بعض مؤسسات التعليم العالي للتحدي المتمثل في تخريج طلبة متميزين يمكنهم أن يكونوا محل منافسة في سوق العمل، وذلك من خلال:

- إعادة توجيه المنهج والبيئة التعليمية بما يتناسب مع قدرات الطالب واحتياجاته؛
- استثمارات متلاحقة في مجال تقنيات الأقراص المدمجة التفاعلية وشبكات الحاسوب؛
- دراسات حالة وإدارة مشروعات التطوير والتدريب لتنمية الموارد البشرية؛

- التدريب والتعليم المستمر بما يتيح إعطاء الكفاءة المهنية بعداً جديداً.

ويمكن الحكم على أنَّ أداء مؤسسات التعليم العالي مواكب لعصر المعرفة تحت مجموعة من المساغات تتمثل في:

- ✓ **جودة التعليم العالي**: وهذه الجودة لا يجب أن تتوقف على مسألة التوافر فقط، بل على الجدارة العلمية والاستحقاق والمرونة وإتاحة الفرص للطلبة للتحرك الأفقي والرأسي من أجل تعزيز قدراتهم؛
- ✓ **التمويل المستديم**: حيث هناك عدم توافق بين الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي وبين تزايد التحاق الطلبة لمؤسسات التعليم العالي، لذا يجب دراسة إصلاحات تمويل التعليم العالي، وهذا يقع على عاتق الدولة بوجه الخصوص، كون معظم هذه المؤسسات تديرها الحكومات ويمولها القطاع العام، رغم ذلك فإنَّ الدولة في ظل عصر المعرفة واستخدام التقنية الفائقة، لا تقدر على هذا التمويل كله، وهذا يوجب على هذه المؤسسات أن تبحث على مصادر تمويلية أخرى؛
- ✓ **التكامل ونشر المعرفة**: لقد نجحت بعض مؤسسات التعليم العالي (الأمريكية مثلاً) في جمعها بين التعليم العالي والدراسات والبحوث فصارت مراكز للتميز البحثي، وهذا ما عزز أبحاث الدراسات العليا وتمويلها وتقديم أطروحات دكتوراه وما تأتى منها من قوة خلق المعرفة الجديدة ونقلها إلى الطلبة والمجتمع من خلال التعليم الموسع مدى الحياة، وتعاقد مراكز البحوث والتطوير مع وسائل الإنتاج[(9)].

رابعا:أسباب ضعف التعليم العالي في الدول العربية

يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية إلى ضعف الطرائق والمناهج التعليمية المتبعة من هذه الدول، وهذا يعود على عدة أسباب منها:

– قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات والتي تتوافق وبيئة التعليم العالي القديمة لا الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماتها المعرفة والتي مصدرها المورد البشري.

–التخطيط والتنظيم غير السليم للبرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي وإدارة عملية إعداد البرامج لأشخاص تنقصهم المعرفة أو مواكبتهم للتطور المعرفي في التخصص.

-النقل الحرفي للمقررات وبرامج المواد من مقررات بعض الدول المتطورة أحيانا والتي لا تتوافق مع البيئة التعليمية العربية الحالية لأنها تحتاج إلى متطلبات خاصة.

-التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي إذ إن ضعف أو قصر المناهج في التعليم الثانوي والتي أثر بشكل مباشر على الطرائق التعليمية في التعليم الجامعي.

-ارتفاع عدد الطلبة وسياسات القبول للوزارة على الكم لا الجودة والمشكلة تنطلق أساس من إعداد الناجحين من المرحلة الثانوية مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات ومع ضعف المناهج المتبعة وضعف الطالب على السواء أدى بالإدارات على مستوى الوزارة والجامعات نزولا للقسم العلمي بالتركيز بكم الخرجين على حساب جودتهم ومع مرور الوقت أثر هذا على المناهج و المقررات الدراسية مما جعل فيها نوع من التساهل و التقصير من طرف الأساتذة و الإدارة من أجل زيادة عدد الناجحين مثل أكثر من دور امتحاني ودرجة القرار الممنوح والتحميل والاستثناءات الأخرى.

-ضعف مستوى بعض الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية ويعد من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة .

- ضعف مستوى الطالب المقبول في الجامعة إذ يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج والطرائق التعليمية المتبعة، فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهورت هذه المناهج وأصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج ، هذا من أجل رفع مستوى النجاح.

-غياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الوزارة .

-عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التقنية الحالية تؤدي إلى أن البرامج والمناهج المتبعة في التعليم العالي لا تتوافق والتقنيات المعلوماتية الحديثة. وعدم التوافق ومسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المعلوماتية يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج التعليمية المتبعة.

- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي لبعض التخصصات إذ تعمل الدول الغربية على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي ، على خلاف الدول العربية ومنها العراق فهناك شرخ كبير بن المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية التعليمية في الجامعات والواقع

المؤسساتي وهذا بالطبع يودي إلى إضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لان الجامعات هي التي تعد وتؤهل المورد البشري الذي يعمل مباشرةً في مختلف المؤسسات على مستوى البلد.

– صعوبة مجاراة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي والذي يلاحظ من خلال الساعات المخصصة للتدريب العملي.

–اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

– تسود طريقة المحاضرة أنشطة التعليم والتعلم في الجامعة تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث ، أما استخدام الأساليب المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والنقاش الاستقصائي والطرق المعززة للعمل التعاوني مثل عمل المجموعات والمشروعات فنادرة الاستخدام .

– شحه فرص التطبيق العملي والتدريب الميداني التي تتوفر إلى حد ما في أجهزة ومرافق الدولة فقط.

–بطء تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة .

خامسا: واقع التعليم العالي في الجزائر بين توفير المعرفة وإنتاجها.

لقدكان هناك 500 طالب في جامعة الجزائر في سنة 1962 ، وفي سنة 1971 كان أول إصلاح للتعليم العالي وكانت النتيجة تخريج عشرات الآلاف من الجامعيين الذين انتشروا في ربوع الجزائر في جميع الميادين. وتتابعت مسيرة التطور في التعليم العالي. وفي سنة 2007 صار هناك حوالي 60 مؤسسة جامعية فيها 700 ألف طالب، ومع سنة2008 بلغ عدد المؤسسات الجامعية 62 مؤسسة جامعية (جامعات، ومراكز جامعية، ومدارس وطنية عليا) وبلغ عدد الطلبة رقما يضاهي المليون ونصف المليون طالب، مع وجود أكثر من 30 ألف أستاذ جامعي لتأطير الطلبة وأكثر من مليون مقعد بيداغوجي وأكثر من 250 إقامة جامعية .

إن أهدف التعليم العالي حسب ميثاق التعليم العالي، تتلخص في التعليم والتكوين، والقضاء على الجهل والأمية، والاستجابة لاحتياجات الجزائر التنموية، والاستجابة للأعداد المتزايدة من الجزائريين والجزائريات المقبلين على الجامعة بيد أن هذه الأهداف تضعنا أمام تساؤل عن دور الجامعة التقليدي ودورها الجديد؟ فدورها التقليدي هو توفير المعرفة، لكن مع تزايد عدد الطلاب، ومع تطور المجتمع الجزائري من 1962 إلى يومنا هذا والتحولات الكبرى التي حصلت ولا تزال تحصل في مختلف الأصعدة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتنمويا وتكنولوجيا تستدعي تحولا في الجامعة وفي دورها، والانتقال من الدور التقليدي المتمثل في توفير المعرفة إلى الدور الاستراتيجي الجديد في إنتاجها.

أ/ الدور التقليدي للجامعة: توفير المعرفة.

نلاحظ أن أهداف التعليم العالي في الجزائر هي نفسها الأهداف التقليدية للجامعة وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. غير أن هذه الأهداف فارغة من محتواها المعرفي؛ أي لم يتجه التدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع إلى الجانب الابداعي والإنتاجي في مجال المعرفة. بل اكتفى –بشكل عام- بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرج ليحصل على شهادة ووظيفة، وبقيت الجامعة تابعة لما تنتجه جامعة المراكز الحضارية. وهذا يجعل الجامعة وسيطا بين مراكز إنتاج المعرفة وبين المجتمع. أي مجرد إتقان الاستفادة من المعرفة، وحسن استعمالها وتوظيفها.وهذا بدوره أدى إلى تخلف جامعاتنا عن غيرها من جامعات العالم التي اتخذت أدوارا جديدة مع التحولات الكبرى في الحضارة الإنسانية. وهذا لا يجعلنا نستهين بما تحقق لحد الآن من إنجازات، فطوال العقود الماضية من عمر الاستقلال الوطني حققت الجامعة الجزائرية إنجازات لا يستهان بها، وخاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر والإطارات التي تتوزع في مختلف المؤسسات في بلادنا. ولكن دور الجامعة الجزائرية لا يزال متدنياً من حيث النوعية والكيفية، والتعليم فيها أقل مستوى مما أنجزه التعليم العالي مثلاً في كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وبقية بلدان شرق آسيا التي بدأ نموها بعدنا، ولكن الفارق بينها أي بلدان شرق أسيا وبيننا كبير جداً، هذا على مستوى البلاد النامية.

أما إذا أردنا مقارنة واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية بأوروبا الغربية أو البلدان الصناعية عموماً فليس هناك وجه للمقارنة خاصة من النواحي الكمية والنوعية، وإنجازات البحث العلمي

والاختراع والاكتشاف؛ أي إنتاج المعرفة عموماً. وهذا ما يوضحه قياس مؤشر إنتاج المعرفة الصادر ضمن تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي سنة 2003

ب/الدور الاستراتيجي الجديد للجامعة: إنتاج المعرفة.

إن إنتاج المعرفة هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر. ولهذا نتساءل: ما هو حال إنتاج المعرفة في جامعاتنا في المجالات العلمية والتقانية، والأدبية والإنسانية والاجتماعية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ وفي تلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحول جامعاتنا إلى جامعات منتجة للمعرفة.
وقد نتساءل عن كيفية قياس إنتاج المعرفة في الجامعات عموما وفي جامعاتنا بوجه خاص؟ فهناك صعوبة في الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مُخرجات أنشطة البحث العلمي في جامعاتنا وفي العالم العربي عموما. غير أنه يمكن بشكل عام قياس مُخرجات البحث العلمي من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات. وذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى أن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم فيما يتعلق ببعض بلدان العالم أو فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي و عدد براءات الاختراع فضلاً عن عدد الكتب المنشورة ، إلى أن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصا وبالعالم العربي عموماً. وأن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان.

كما أن إنتاج الكتب في البلدان العربية لم يتجاوز 1.1% من الإنتاج العالمي .رغم أن العرب يشكلون نحو 5% من سكان العلم . كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام . فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتاباً في عام 1996 مما يمثل 0.8% فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا والتي يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وأيضا، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بشح في مجالات كثيرة خاصة الأدب والفن والعلوم الاجتماعية . وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية. ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي إلا

أنها لا تعُبر بحد ذاتها عن النشاط ألابتكاري. ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من دخول مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الإنسانية مما يشير إلى ضعف إنتاج المعرفة ومن ثم يعد إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة مسألة جوهرية لأمننا الاستراتيجي.

سادسا: إستراتيجية إنشاء نسق فعال لتحقيق الدور الإستراتيجي للجامعة في إنتاج المعرفة.

إن النسق الفعال لإنتاج المعرفة يحتاج إلى؛ أولاً: إدراك التحول في طبيعة المعرفة ومكانتها ودورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة). وثانياً: إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة (الجامعات ومراكز البحوث) بشكل خاص. بما يضمن لها أن تكون مواكبة لعصر الانفجار المعرفي وتساهم في إنتاج المعرفة. وثالثاً: عدم فك الارتباط بين إصلاح الجامعة وجوانب الإصلاح الأخرى في مجتمعنا(الإصلاح الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها)؛ أي الإصلاح الحضاري الشامل.وفي هذا المقام نركز أكثر على إصلاح مراكز إنتاج وصناعة المعرفة لما لها من أولوية في تصحيح وتطوير الرؤية والمسار المستقبلي لجامعاتنا.

1- إصلاح مراكز إنتاج المعرفة "الجامعات":

وهذا يتم وفق خطوات وبمساهمة أطراف نذكرهم فيما يلي:

أ/ تغيير الرؤية:

وذلك من خلال ضرورة اعتبار إنتاج المعرفة مجالاً أو ميداناً حيوياً مهماً لتطوير وإصلاح التعليم عموما والتعليم العالي بوجه خاص. وهذا بدوره يستدعي اعتبار البحث العلمي يشكل مجالاً أو ميداناً مهماً في جهود تطوير التعليم، فهو يغذي حركة التعليم أولاً بالمعلومات والحقائق، و يهيئ ثانياً الظروف والمعطيات للبدء في حركة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، و مراكز البحث العلمي. وما لم يتوجه التعليم العالي إلى وظيفة إنتاج المعرفة ، فسيظل تعليماً قاصراً لا قيمة له في دفع حركة التنمية الوطنية إلى أفق عالمي. والمقصود بإنتاج المعرفة ليس المعرفة التقنية ذات الصلة بالطبيعة والعلوم الطبيعية فقط، ولكن إنتاج المعرفة في العلوم الإنسانية أيضاً أمر ضروري ومهم لأي نهضة أو تقدم. ذلك أن النظرة التجزيئية للمعرفة والتعليم تسببت في انفصام في شخصية وعقل الإنسان بتقديم المعرفة والنظر إليها باعتبارها معرفة مادية أو تقنية فقط . والنظر إلى المعرفة الإنسانية والاجتماعية على أنها غير مهمة أو غير منتجة.

ب/ تحديد أطراف عملية إصلاح الجامعة:

وتتمثل أطراف عملية إصلاح الجامعة في:

- الإدارة: الإستراتيجية، والتخطيط، والتوجيه، والتمويل، والمراقبة، والاستثمار.
- الأستاذ (الهيئة العلمية) التنشئة العلمية والتربوية، البحث والتنظير، الاختراع والإبداع.
- الطالب: التلقي، التدريب، التخصص.

1- الإدارة:

وتشمل الإدارة السياسية، والوزارة، وإدارة الجامعة، ومراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي والمرحلي والوطني والمحلي. ويقوم دور الإدارة في إنتاج المعرفة على: وضع الإستراتيجية، التخطيط، التوجيه، التمويل، المراقبة، الاستثمار وفي هذا السياق فقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 منظومة التعليم العالي العربية ورأى أنها تتصف بما يلي:

- عدم وضوح الرؤيا وغياب سياسات عربية واضحة تحكم العملية التعليمية.
- عدم استقلال الجامعات ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة المتقلبة المزاج.
- التكدس المخيف لأعداد الملتحقين بالجامعات.
- انخفاض الإنفاق والتوسع الكمي على حساب النوعية والجودة.
- قلة الإنفاق على التعليم العالي .
- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته.
- المكتبات في جامعات كثيرة دون المستوى المطلوب.
- المعامل والمختبرات أصبحت قديمة ولا تتسع الأعداد المتزايدة من الطلبة.
- أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية يعانون من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم, ناهيك عن البحث.

*/بالنسبة للإستراتيجية:

- تتطلب الإستراتيجية الفعالة لإنتاج المعرفة تغييرا في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية لتتضمن التزاما شاملاً على جميع مستويات المجتمع. باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاه الإنسان.

– و يمكن دعم التغيير في المواقف بسياسات توفر الحوافز لتعزيز الوضع الاجتماعي وفرص الربح للعاملين في ميادين العلم والمعرفة والابتكار.

– والسياسات العامة لها دور رئيسي في تشجيع نشاطات البحث والتطوير المرتبطة بالعملية الإنتاجية للمعرفة.

– عدم الاكتفاء بالبناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها. وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار، وتأسيس روابط بناءة مع الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

– نظراً لضعف التطوير التقني الحالي في الجزائر وغيرها من البلدان العربية. فإن هذا الضعف يدعو إلى تبنى إستراتيجية على المدى القصير تركز على استيراد وتكييف التقانة واستيعابها من خلال الممارسة، ريثما تتوافر البيئة الضرورية للتطوير التقاني المحلي النشط.

– يمكن تعزيز إنتاج المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى. شريطة أن تساعد هذه الروابط على تحسين التطوير العلمي والتقني عندنا لا أن تعمق التبعية للمصادر الأجنبية .

*/بالنسبة للتمويل:

يحتاج حفز البحث العلمي إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما ينفق في البلدان العربية على البحث الذي لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي .

2–الأستاذ "الهيئة العلمية:

توجد مجوعة من العوائق التي تواجه الهيئة العلمية نوجزها فيما يلي:

– من شروط ازدهار البحث العلمي في أي مجتمع توافر بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم.

– ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة المشجعة للإبداع خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها فيفقد الناس الثقة في قدراتهم على الفعل والمبادرة الحرة.

– وإذا رجعنا إلى القوانين المنظمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، نجد أن

معظمها يتضمن لوائح ونُظُماً تحد من استقلال تلك المؤسسات وتضعها في علاقة تبعية مباشرة للنظم السياسية الحاكمة.

– ويترتب على ذلك تقليص الحريات الأكاديمية، وتشجيع الأساتذة على الابتعاد عن الإبداع أو التجديد الذي قد يؤدي إلى إثارة قضايا خلافية أو قد يثير مشكلات سياسية وتكون النتيجة أن تقتل روح الإبداع في الباحثين.

– ويبقى التميز موجوداً وهناك مجموعة من الباحثين الممتازين في جامعاتنا إلا أن تميزهم هذا يكون نتيجة مجهودات فردية وظروف شخصية وليس بسبب وجود دعم مؤسسي، وهو ومن ثم لا يؤسس تياراً أو اتجاها.

– ويؤثر مناخ الحرية كذلك في مدى وصول المنشورات العلمية والأدبية والفنية إلى الأساتذة، وصعوبة الاتصال بقواعد المعلومات الموجود في مراكز البحث وبنوك المعلومات . ويواجه الناشرون صعوبة بالغة في توزيع الكتب والدوريات الصادرة من بلد عربي ما في بقية الدول العربية لأسباب عديدة.

وفيما يلي تجدر بنا الإشارة إلى ما يجب تحقيقه من أجل الأستاذ (الباحث) :

– تشجيع روح المبادرة والمنافسة يعزز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع، كما أنه لابد من التفهم بأن أنشطة البحث والتطوير الجادة هي بطبيعتها طويلة المدى وتدعم القدرات الحقيقية للتنمية في المجتمع.

– إن ثقافة البحث والتطوير تنشأ وتتطور في وجود بنية اجتماعية تثمن وتقدر مبدأ التجربة والخطأ، وتدرك بعمق قيمة النجاح والعائد الذي يترتب عليه .ولهذا نحتاج إلى تدريب الأستاذ على التعود على البحث، وعلى اعتباره أمرا ضروريا له باعتباره أستاذا.

– توفير الحوافز طويلة الأجل للباحثين، بما في ذلك من تهيئة تقدم وظيفي مضمون للباحثين، بالإضافة إلى عائد مجزٍ للاكتشافات العلمية المتميزة، والدراسات الجادة، وتوفير راتب مريح يصرف الباحث (الأستاذ) عن اللجوء إلى طرق أخرى لتحصيل معاشه مما يصرفه عن أداء دوره الأكاديمي والعلمي.

– يقع على الدولة مسؤوليات دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير، وذلك من خلال تشريعات ضريبية تفضيلية، وإعطاء حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة،

والتطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الاقتصادية للإنجازات المميزة لتطبيقات نتائج البحث والتطوير، ودعم وتشجيع الاستثمار عالي المخاطر عن طريق توفير تمويل وتسهيلات ائتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة

.

3- الطالب :

يمثل الطالب طرفا مهما في عملية إصلاح الجامعة والانتقال بها من دورها التقليدي إلى دورها الاستراتيجي الجديد، وهو في ذلك يقوم بدورين؛ أحدهما يكون فيه محلا للعناية من قبل الإدارة والهيئة العلمية، وثانيهما يكون مؤثرا ومؤديا لدور المساهم في عملية التحول. فمن واجب الجامعة اتجاه الطالب أن تدرجه في مشروع إنتاج المعرفة وذلك من خلال:

-انتقاء الطالب واختياره.

- توجيهه إلى التخصص المناسب لقدراته التحصيلية.

-تمكينه من أن يتمتع بحرية أكبر في اختيار مجال تكوين وبمرونة أكثر في الانتقال وتغيير المسارات التكوينية.

-توفير مناهج التعليم المتجددة والمواكبة لتطورات العملية التعليمية لعصرنا .

-تدريبه على الاحتراف في البحث العلمي عموما، وفي ميدان تخصصه بشكل أساس.

-تعليمه المشاركة الاجتماعية من خلال تخصصه العلمي.

-إتاحة التجهيزات والأدوات اللازمة لتشجيع وتعزيز القدرات والهوايات في إطار، وخارج إطار، النظام التعليمي مطلب حيوي لإحياء وتعزيز ثقافة وروح البحث والتطوير.

-تفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث والتطوير وتقوية العزيمة والمثابرة والإصرار على النجاح.

أما من جهة الطالب فعليه أن يقتنع أيضا بأنه شريك رئيسي في المنظومة التي تؤمّن تكوينه وتحدد مستقبله.

وأن يتحمل مسؤولية أكبر في اختيار مستقبله المهني عبر ثقافة بعث المشاريع.

الخاتمة:

إنَّ منظومة اكتساب المعرفة تتمثل في عمليات التعليم بكل أطواره، إلاَّ أنَّ طور التعليم العالي يعد الركيزة الأساسية في تنمية المعرفة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، وتعتبر مؤسسات هذا الطور مركز الإشعاع العلمي والفكري، عصب الأمة الحيوي، أبهرتنا إنجازاتها لدى الدول الغربية كونها لا تضطلع بمهمة التكوين الأكاديمي فقط، بل أصبحت مصدر تموين هام على مستويات مختلفة الاقتصادية منها والتقنية والبشرية، حيث يتم اللجوء إليها لحل أصعب المشكلات التي تعترض طريقالحكومات ومختلف المؤسسات.

إنَّ مهمة التعليم العالي الأساسية في اقتصاد المعرفة تنحصر في تأهيل القوى البشرية العليا، لكي تمارس هذه الأخيرة البحث العلمي وتنتج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظم وتدير المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية، نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تطوير نظام التعليم العالي لكي يتوافق مع متطلبات الإقتصاد المبني على المعرفة باعتباره المكون الأساسي للبنية التحتية المصممة لمواجهة احتياجات الإقتصاد المبني على المعرفة.
- ✓ تبني برامج نشر المعرفة والعلوم بما في ذلك دعم التعاون بين الحكومة والجامعة ومؤسسات الأعمال ونشر التقنيات الجديدة بين أكبر عدد من القطاعات والشركات وتسهيل عمليات تنمية البنى المعلوماتية.
- ✓ دعم موارد التمويل لمؤسسات التعليم العالي ونشر تكنولوجيا المعلومات بها لكي تتمكن من تقديم الخدمات المأمولة منها في ظل الإقتصاد الجديد.
- ✓ العمل على حل المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي ومنحها مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرار بعيدا عن الضغوط السياسية والبيروقراطية على نظم التعليم.
- ✓ العمل على الإرتقاء بنوعية الأساتذة في شتى مراحل التعليم، وذلك بتزويدهم بالدورات التدريبية المناسبة ذات المحتوى المرتفع ودعم برامج التعلم مدى الحياة لديهم لكي يتمكنوا من تقديم مستويات الخدمة التعليمية المطلوبة منهم في ظل الإقتصاد القائم على المعرفة.
- ✓ تطوير مناهج البحث العلمي و تجديدها، من خلال إعادة النظر في المحتوى العلمي و تبني إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في عملية التدريس، و كذا تحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة.

✓ اعتماد منهاج تعليمي يركز على تطوير المهارات الخاصة لدى الطلبة كمهارة الإبداع و الابتكار، و مهارة التواصل و العمل الجماعي، إضافة إلى تنمية المهارات القيادية لديهم و كذا تطوير المهارات اللغوية و الحاسوبية.

✓ إعداد مختصين تربويين في الجامعات، مهمتهم مساعدة الطلبة عند عملية التوجيه الأكاديمي قبل اختيارهم للتخصصات وإطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهمالمستقبلي بعد التخرج ،و مختصين آخرين يساعدونهم في توجيههم نحو كيفية إيجاد فرص عمل و ما هي متطلبات المجتمع و فرص العمل المنتجة التي تسد النقص في حاجات أفراه، كما يمكن أن يتم هذا التوجيه من خلال ندوات علمية و مهنية أو ورشات عمل.

✓ من الضروري ربط السياسة التعليمية للبلد باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية من خلال إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات.

✓ تبني إطار فكري منظم هدفه تحقيق جودة تعليمية شاملة و نشر هذه الفلسفة في: المجتمع و البيئة الخارجية، منظمات المعلمين، الإدارات التعليمية المركزية و المحلية، المدرسة أو الجامعة.

الهوامش:

1-John STOREY, Human Resource Policies for Knowledge Work , EBK (Evolution of Business Knowledge) Working Paper, the Open University Walton Hall, UK, 2005.

2- عبد الرحمان الهاشمي،فائز محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، ا لطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007.

3-The Knowledge Based Economy: A Review of the Literature "NSW Board of Vocational Education and Training, Oct 2000.

4- سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2009.

5- سالمي جمال، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 10/09 مارس2004.

6- فهد بن ناصر العبود، الإقتصاد المعرفي، مقالة على الإنترنت، مطلع عليها على الصفحة التالية:http://www.alriyadh.com/2008/01/12/article308485.html، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2013/01/17.

7- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، ص165-166.

8- مهدي محمد القصاص، التعليم العالي والبحث العلمي الأزمة وسبل تجاوزها، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر، 27/26 نوفمبر 2007.

9- مداح لخضر، تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة المركز الجامعي بالمدية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2007.

10 -http://www.onea.dz/?p=368

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

-دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)

Les Facteurs Influents sur La Rentabilité des Banques Commerciales -Etude Pratique sur La Situation Des Banques Commerciales Exerçant en Algérie Durant Les Années (2005-2011)-

د/تهتان موراد- جامعة المدية

أ/ شروقي زين الدين- جامعة المدية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة، القروض، المديونية، حقوق الملكية، حجم البنوك، مصاريف الاستغلال العامة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج (Panel Data) على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد منالنتائج أهمها:

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك (إجمالي الأصول) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

الكلمات المفتاح: الربحية، العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية في الجزائر، نماذج بنال.

Résumé: Cette étude a pour but d'analyser l'impact des facteurs internes (la liquidité, les crédits, l'endettement, les capitaux propres, la taille de la banque, les dépenses d'exploitation générales) sur la rentabilité des banques commerciales exerçant en Algérie en comparaison avec la rentabilité des actifs (ROA), et pour la réalisation il y a eu un modèle de panel sur un échantillon composé de cinq banques commerciales exerçant en Algérie durant les années (2005-2011), cette étude a déduit quelques résultats:

- Les banques commerciales privées plus compétentes dans la réalisation des bénéfices en comparaison avec les banques étatiques.
- Pas de relation entre les capitaux propres, la taille de la banque et la rentabilité des actifs (ROA).

Mots Clés: la Rentabilité, les facteurs influant sur la rentabilité des banques commerciales en Algérie, panel data.

مقدمة:

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي الجزائري، حيث جاء بقواعد ومبادئ تتماشى وخصوصيات اقتصاد السوق، وعلى أساسه تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، خاصة بعد فتح المجال أمام القطاع الخاص، حيث تم السماح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (المحلية والأجنبية)، كما تم الترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر، حيث تتشابه البنوك مع غيرها من المؤسسات المالية في الكثير من الأنشطة والوظائف من بينها منح الائتمان، توظيف الأموال، خدمات التأمين والتأجير، إلا أن الاختلاف بينهما يتعلق بمصادر التمويل، حيث تعتمد البنوك في تمويلها بصورة كبيرة على الودائع، عكس المؤسسات المالية التي تعتمد على أموالها الخاصة والقروض طويلة الأجل.

يرتبط الأداء بالأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، فتحقيق الأرباح وتعظيمها يعتبر من أحد الأهداف الرئيسية لإدارة البنوك التجارية، إن لم تكن هي هدفها الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه، ولكي يتمكن البنك من تحقيق الأرباح لابد عليه من توظيف أمواله التي تحصل عليها من المصادر المختلفة سواء المصادر الذاتية (حقوق الملكية) أو المصادر الخارجية (الديون) بأعلى كفاءة ممكنة، وذلك من خلال تعظيم الإيرادات وتخفيض مصاريفه، حيث تقوم البنوك التجارية بالحصول على الودائع بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في القروض والاستثمارات المالية المختلفة بعوائد تفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح مع مراعاة السيولة والأمان (درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية)، أما الربحية فهي تعبر عن العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، فهي مقياس لكفاءة إدارة البنك وفعاليتها في استخدام مواردها، كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بالعديد من العوامل التي تختلف في شدة تأثيرها عليها، منها عوامل داخلية مرتبطة بإدارة البنك التجاري، السيولة، القروض، الديون، حجم حقوق الملكية، حجم البنك، المصاريف والإيرادات، عدد فروع البنك...الخ، ومنها عوامل خارجية مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالبنك مثل معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية دراستنا هذه حول التساؤل التالي:**ما هي أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟**

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الفرضيات التالية:

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العوامل الداخلية (المتغيرات المستقلة) وربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

حيث نسعى من خلال دراستنا هذه الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

تناولت العديد من الدراسات السابقة هذه الإشكالية، حيث هدفت دراسة (بويوسف فوزية، 2009)[1] ، الى تحديد وقياس أثر العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية من حيث مؤشر الربحية، حيث درست سلوك المتغيرات المستقلة ممثلة في حجم الأصول السائلة، حجم الأصول المربحة، حجم حقوق المساهمين، حجم وتركيبة الأموال الخارجية، إيراد الخدمات وتكلفة إدارة الأموال وتقديم الخدمات، وأثرها على المتغير التابع ربحية البنوك التجارية، كما إلى تحديد الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية، وتوصلت إلى وجود أثر للمتغيرات المستقلة على ربحية البنوك التجارية، وكان حجم حقوق الملكية أكثر العوامل تأثيرا على ربحية البنوك التجارية.

أما دراسة (باسل جبر حسن أبو زعتر، 2006) [2] ،فهدفتإلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية (الرافعة المالية)، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، نسبة المخصص إلى إجمالي التسهيلات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع، والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص إلى إجمالي التسهيلات والربحية بمقياسها معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، وجود علاقة طردية بين كل من صافي الفوائد، عدد الموظفين، عدد الفروع والربحية بقياسها معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة لدراسة (وليد زكرياء صيام، حسني علي خربوش، 2002) [3] ، فهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة 1991-2000، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، حجم البنك مقاسا بإجمالي الموجودات، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان، وعمر البنك، وقد توصلوا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، نسبة المديونية، الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان.

- وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وحجم البنك، وعمر البنك.
- وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.

بالنسبة لدراسة (أحمد حسين أحمد المشهراوي، 2007) [4]: بعنوان أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، والتعرف على حجم وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في النقد في الصندوق ولدى البنوك، الموجودات الثابتة والأخرى، مجموع التمويلات، مجموع الاستثمارات، إجمالي الموجودات، ودائع العملاء والبنوك، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية"، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين هي علاقة عكسية.

أما دراسة (Samy ben naceur, 2003) [5]: بعنوان "محددات ربحية البنوك التجارية التونسية: بنماذج بنال خلال الفترة (1980-2000)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص البنك، الهيكل المالي للبنك والمتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية البنوك التجارية التونسية خلال الفترة ما بين (1980-2000)، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في:

- المتغيرات الداخلية: تشمل المتغيرات الداخلية على: نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، الأصول غير المدرة للدخل على إجمالي الأصول وأخيرا حجم البنك مقاسا ب Log Total actif.
- المتغيرات الخارجية: تمثلت في: معدل التضخم، حجم القطاع البنكي، نسبة الكثافة المصرفية...الخ.

اعتمدت هذه الدراسة على مقياسين لربحية البنوك التجارية هي: نسبة الهامش البنكي ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

دراسة[6] (Brahim Mansouri, Said Afroukh, 2008)بعنوان "ربحية البنوك ومحدداتها: دراسة حالة المغرب"، مقال، 2008، حيث هدفت هذه الدراسة كغيرها من الدراسات إلى تحليل محددات ربحية البنوك التجارية في المغرب وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة بنوك خلال الفترة ما بين (1993-2006)، حيث اعتمد الباحثان في قياس ربحية البنوك على معدل العائد على إجمالي الأصول ونسبة الهامش البنكي، وتمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة على ربحية البنوك في مجموعة العوامل القيادية (نسبة مصاريف الاستغلال البنكية إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، حجم

البنك مقاسا ب Log total actif، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي Log PIB rèel، معدل التضخم) ومجموعة من المتغيرات المالية الكلية (حجم القطاع البنكي، الكثافة المصرفية، حجم سوق رأس المال، حجم سوق رأس المال مقارنة بالقطاع البنكي)، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف العامة إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك، حجم القطاع البنكي ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.
- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، تطوير سوق رأس المال، النمو الاقتصادي، التضخم ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

غير أن الغرض من دراستنا هذه هو التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011) من واقع البيانات والاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنوك التجارية "عينة الدراسة".

كما سنقوم في هذه الدراسة بدراسة أثر بعض العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجاريةالعاملة في الجزائر وتوضيح أهميتها، ومن أجل ذلك اعتمدنا على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وهي: بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، حيث تم اخذ هذه العينة على أساس مبدأ توافر المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، وقد تم الحصول على المعلومات من المواقع الرسمية للبنوك التجارية "عينة الدراسة" لمدة سبع سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2011) [7].

وللقيام بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، سنقوم بتقسيم دراستنا الى:

مقدمة

أولا: ربحية البنوك التجارية: المفاهيم والمؤشرات

ثانيا: تحليل عينة الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

ثالثا: النموذج القياسي وتحليل النتائج

خاتمة

أولا: ربحية البنوك التجارية: المفاهيم والمؤشرات

تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأرباح حتى تضمن بقاءها واستمرارها، فالربحية تهم كل من المساهمين والمودعين ، فالمساهمين يتطلعون لتحقيق الأرباح وذلك من

أجل زيادة قيمة ثروتهم، كما تعتبر الربحية مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنوك التجارية.

1- **مفهوم ربحية البنوك التجارية**:لا بد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

أ- **الربح**:يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه "عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"[8] ، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لا بد من تحديد الإيرادات والمصاريف).

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.

تعتبر أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بإيراداتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة ربحيتها بنسبة أكبر، أما إذا انخفضت إيرادات البنوك التجارية بنسبة معينة يترتب عن ذلك انخفاض ربحيتها بنسبة أكبر،وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، فربحية البنك التجاري تتحقق من خلال حصول البنك على إيرادات كبيرة أو تخفيضه لمصاريفه العامة.

ب- **الربحية**: يمكن تعريف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[9] "، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية ...الخ، كما تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قرارين هما[10]:

- **قرار الاستثمار**:هو مجموع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- **قرار التمويل**:هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

2- **مؤشرات الربحية في البنوك التجارية**: تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الربح على المبيعات والموجودات وعلى حقوق الملكية (المساهمين)، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في البنك، كذلك فان المقرضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال البنك مرضية، وكذلك فان مقدرة البنك على الإقراض تعتمد أيضا على هيكل حقوق الملكية من رأس مال واحتياطات وأرباح تتأتى من نتائج أعمال البنك[11] ، تندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عديدة أهمها:

أ- **معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)**:معدل العائد على الأصول (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول[12] ، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تملكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الموجودات بالعلاقة التالية:

هذا المعدل يتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابه عناصر الأصول بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج والتي لها علاقة مباشرة بالعمليات.

يقيس معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) مدى كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف موجودات البنك في قروض واستثمارات مختلفة، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) يدل على جملة من المؤشرات التالية[13]:

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.

- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

ب- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)**يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من وحقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها البنوك التجارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمين، تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، ويقاس من خلال:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ربح كل دينار مستثمر من طرف المساهمين، وفي حالة عدم اعتماد البنك على الديون في هيكل رأس مال البنك، فان العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات، لأن حقوق الملكية تساوي إجمالي الموجودات مطروحا منها مختلف الالتزامات المترتبة على البنك سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل.

ثانيا: تحليل عينة الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

طريقة تحليل المركبات الرئيسية تعد من أهم طرق التحليل العاملي، وهي تبين التوفيقات المختلفة بين المتغيرات والأفراد، من خلال ما يعرف بإسقاط المتغيرات وكذا إسقاط الأفراد (البنوك التجارية) لعينة ما، وهذا قصد التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية.

وبهدف تطبيق هذه الطريقة، ودراسة أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، اعتمدنا على المتغيرات التالية: معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التالية:نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، نسبة المديونية (اجمالي الديون الى اجمالي الأصول)(LF)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC)مقاسا ب 1 مليون دج، ونسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT).

وبخصوص العينة المأخوذة فهي تتشكل من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، من بينها بنكين عموميين (بنك الوطني الجزائريBNA، قرض الشعبي الجزائريCPA)، وثلاثة بنوك خاصة (سوسييتي جنرال الجزائرSGA، بنك المؤسسة المصرفية العربيةABC، بنك الخليج الجزائرAGB).

وأما عن سنوات تحليل هذه العينة فقد تم أخذ متوسطات الفترة (2005-2011) لكل بنك من البنوك التجارية "عينة الدراسة"، وهذا لكل متغير من متغيرات الدراسة.

1- تحليل مصفوفة معاملات الارتباط

بالاطلاع على الشكل رقم (01) الموضح لمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ومحدودة بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، ونسبة مصاريف الاستغلال العامة (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، كما نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وعلاقة ارتباط عكسية قوية بين نسبة المديونية (LF)، حجم البنك (TAC) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

الشكل رقم (01): التمثيل البياني للمتغيرات (إسقاط المتغيرات) للبنوك التجارية "عينة الدراسة"

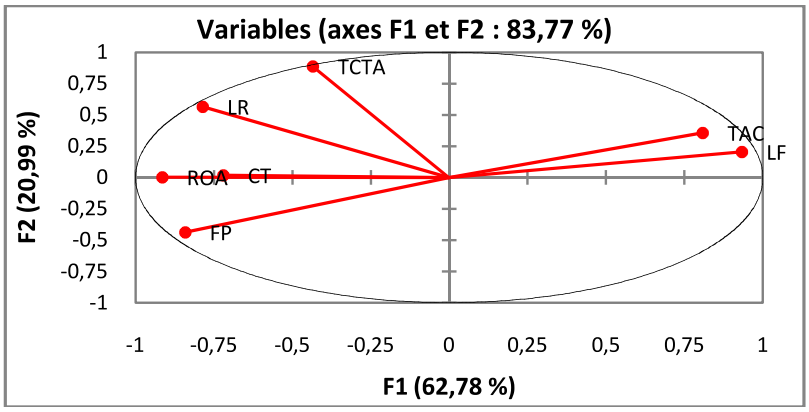

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

2- تحليل نوعية التمثيل (القيم والأشعة الذاتية)

تقدر نسبة التمثيل لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع في المخطط (F_1, F_2) ب 83.77%، حيث كانت نسبة التمثيل على المحور الأول (F_1) ب 62.78%، والمحور الثاني (F_2) ب 20.99%، تتمثل المتغيرات المحددة للمحور الأول (F_1) في: نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، نسبة مصاريف الاستغلال العامة (CT)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، نسبة المديونية (LF)، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

والمتغيرات المحددة للمحور الثاني (F2) هي: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA) وحجم البنك (TAC).

3- تحليل التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

يوضح الشكل رقم (02) إسقاط متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع والأفراد (البنوك التجارية "عينة الدراسة").

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

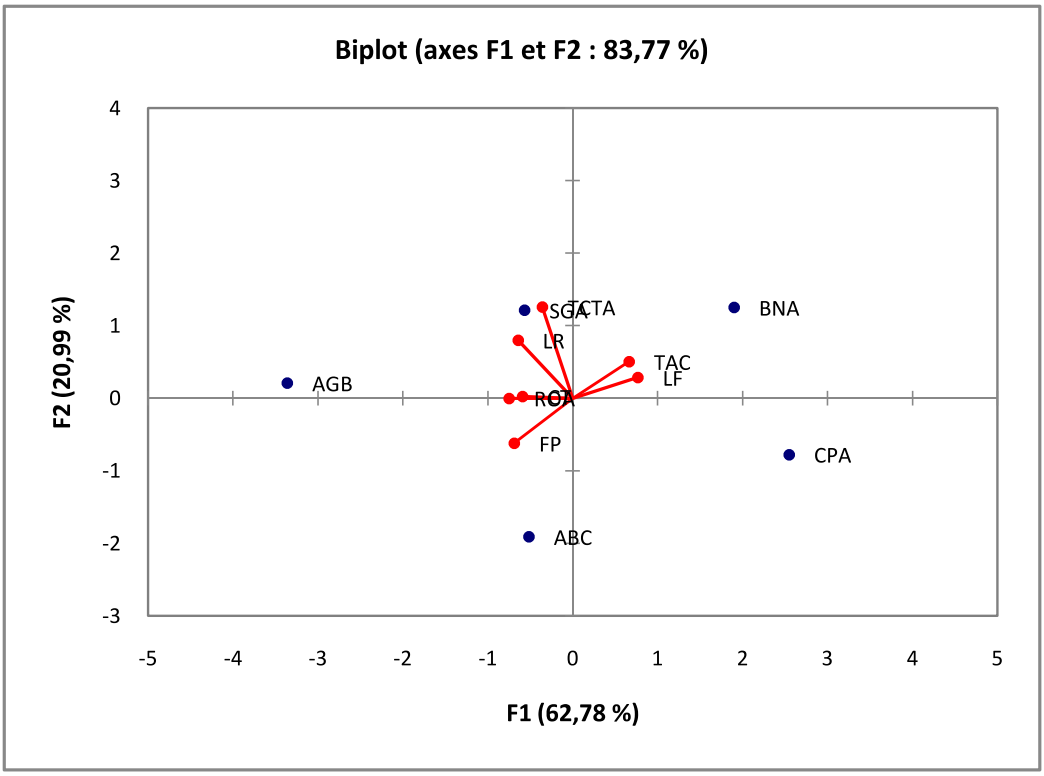

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:

- سجلت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABCوبنك الخليج الجزائر AGB) أعلى متوسط لمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، مقارنة بالبنوك التجارية العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA) التي تحصلت على أضعف متوسط لمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو ما يعكس كفاءة البنوك الخاصة في استثمار أموالها في أصول تدر عوائد عالية.

- سجل بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، أعلى قيمة لمتوسط نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، في حين جاءت أضعف قيمة لمتوسط هذه النسبة في بنك قرض الشعبي الجزائري (CPA).
- سجل بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، أعلى متوسط لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، يليه كل من بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك الوطني الجزائري (BNA).
- أعلى متوسط لنسبة المديونية (LF)، كان في بنك قرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الوطني الجزائري (BNA)، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى قيام المؤسسات العمومية بوضع أموالها في البنوك العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لأزمة البنوك التجارية الخاصة (بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي) تأثير كبير على ثقة المودعين في هذا النوع من البنوك الخاصة، في حين كان أقل متوسط لهذه النسبة في بنك الخليج الجزائر (AGB).
- سجلت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك الخليج الجزائر AGB) ، أعلى متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، وهو ما يفسر تأثر البنوك التجارية الخاصة بأزمة البنوك الخاصة (بنك الخليفة والقرض التجاري والصناعي).
- حقق بنك الوطني الجزائري (BNA)، أعلى متوسط لحجم البنك (TAC)، يليه بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، في حسن سجلت أدنى قيمة لهذا المتوسط في بنك الخليج الجزائر (AGB).
- حققت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك الخليج الجزائر AGB) ، أعلى متوسط لنسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) مقارنة بالبنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA)، وهو ما يعكس التوسع الكبير في نشاط البنوك الخاصة من خلال إنشاء فروع جديدة.

ثالثا:النموذج القياسي وتحليل النتائج

سنحاول القيام بدراسة أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية من بينها بنكين عموميين وثلاثة بنوك خاصة، وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي

الموجودات (ROA)، وذلك باستخدام برنامج Eviews,6 وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها.

1-البيانات والمنتهجية

تتكون عينة الدراسة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وقد تم اختيار هذه البنوك التجارية وفقا لمعيار توفر البيانات والمعلومات خلال فترة الدراسة (2005-2011) ولكل السنوات، وعليه فان هذه الدراسة تستخدم بيانات سلال زمنية مقطعية متوازنة (Balanced Panel Data)، بعدد مشاهدات يقدر ب 35 مشاهدة، للإشارة فان هذه الدراسة تستخدم ملاحظات سنوية بدلا من متوسط البيانات لسنوات معينة كما هو معمول به في الكثير من الدراسات.

1- بناء النموذج

تم اختبار نوع العلاقة بين المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، والمتغيرات المستقلة من حيث كونها خطية أو غير خطية (لوغاريتمية أو نصف لوغاريتمية)، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على العلاقة الخطية لأن نتائجها كانت الأفضل.

من أجل اختبار تأثير العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة"، يأخذ النموذج المستخدم في الدراسة الشكل التالي :

$$ROA_{i.t} = C_i + B_1\ LR_{i.t-1} + B_2\ TCTA_{i.t} + B_3\ LF_{i.t} + B_4\ FP_{i.t} + B_5\ TAC_{i.t} + B_6\ CT_{i.t}$$

حيث :

N تمثل عدد البنوك في الدراسة (خمسة بنوك منها بنكين عموميين وثلاثة بنوك خاصة).

T يمثل الزمن (2005-2011).

$ROA_{i.t}$يمثل مقياس لربحية البنوك التجارية (معدل العائد على إجمالي الموجودات).

$LR_{i.t-1}$نسبة السيولة (القروض إلى الودائع).

$TCTA_{i.t}$نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

$LF_{i.t}$نسبة المديونية.

$FP_{i.t}$تمثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية "عينة الدراسة".

$TAC_{i.t}$يمثل حجم البنك (إجمالي الأصول) مقاسا ب 1 مليون دج.

$CT_{i.t}$تمثل نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول.

2- التقدير وتحليل النتائج

سنتطرق إلى اختيار النموذج الأمثل لدراسة من خلال إجراء اختبار (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، وبعد اختيار النموذج نتطرق إلى نتائج الانحدارات التجميعية للبنوك التجارية "عينة الدراسة".

هناك ثلاث أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج (Panel Data Analys)، وهي كالتالي:

- (OLS) Pooled Ordinary Least Square.
- Fixed Effect.
- Random Effect.

وبغرض تحديد الأسلوب الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، نقوم بإجراء اختبار (F-Test) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)، وذلك بهدف اختيار الأسلوب الأفضل لتقدير النموذج المطلوب باستخدام المعادلة التالية[14]:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \quad \ldots\ldots 1$$

حيث:

K عدد المعلمات المقدرة (المتغيرات المستقلة).

R_{FEM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثرات الثابتة.

R_{PM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

N عدد المقاطع (البنوك).

T يمثل الزمن.

يتم مقارنة نتيجة المعادلة رقم (1) والتي تمثل قيمة Fc المحسوبة،مع $F(N-1, NT-N-K)$ التي تمثل قيمة Ft الجدولية، فإذا كانت قيمة Fc المحسوبة أكبر أو تساوي قيمة Ft الجدولية (أو إذا كانت قيمة P-Value أقل أو تساوي 0.05)، عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وإذا كان العكس فان نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة.

هذا الاختبار (في حالة نموذج الانحدار التجميعي) يعني على المستوى القياسي تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (البنوك عينة الدراسة)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة

وتساوي الحد الثابت بين كل البنوك التجارية "عينة الدراسة"، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الأفراد (البنوك التجارية عينة الدراسة)، وبالتالي يتم الحصول على نتائج عامة تنطبق على كل البنوك التجارية "عينة الدراسة".

وبالنسبة لاختيار النموذج الأفضل لدراستنا هذه سنقوم باختبار (F-Test) للمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، لدينا المعلومات التالية:

$R_{FEM}^2 = 0.642416$, $R_{PM}^2 = 0.533328$, $NT = 5 * 7 = 35$.

$N = 5$, $T = 7$, $K = 6$.

لدينا Ft الجدولية تساوي $Ft\ (4, 24) = 2.78.2.78$

وعند حساب Fc (معادلة رقم 1)، نجد أن قيمة Fc المحسوبة تساوي 1.83.

بما أن Fcالمحسوبة أقل من Ft الجدولية، فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة، حيث يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج الطولية، حيث تكون فيه جميع المعاملات B_0 ,B_jثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).

3- نتائج التقدير

تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews, 6، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات سلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية (Pooled Data)، ويؤدي استخدام هذه الطريقة إلى تلاشي مشكلة الازدواج الخطي، واختلاف التباين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج.

الجدول رقم (01): نتائج الانحدارات التجميعية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"

المتغير التابع هو معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

المتغيرات	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
C	-9,54** (3.157)	-9.96** (-2.62)	-7.89** (-2.129)	-8.29** (-2.25)
LR	0.0836* (3.157)	0.082* (3.17)	0.089* (3.438)	0.089* (3.43)
TCTA	-0.12** (-2.474)	-0.117** (-2.478)	-0.143* (-2.979)	-0.13* (-2.84)
LF	0.111** (2.276)	0.118** (2.607)	0.094*** (2.01)	0.107** (2.32)
FP	0.042 (1.163)	0.048 (1.456)	-	-
TAC	3.82 E-07 (0.467)	-	7.33 E- 07 (0.95)	-
CT	0.922*** (1.93)	0.754** (2.436)	1.16** (2.67)	0.865* (-2.25)
R2	0.53	0.52 0.44	0.51 0.42	0.49
F-test prob F	5.33 0.000	6.53 0.000	6.05 0.000	7.35 0.000
DW	2.70	2.60	2.65	2.42

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج (EVIEWS, 6).

- (*)، (**) و(***) معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.
- القيم ما بين القوسين، هي قيم t ستيودنت.

يتضح من خلال الجدول رقم (01) نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية المتمثلة في:

-تشير قيمة إحصائية اختبار "F"في كل النماذج السابقة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج.

-فشلت جميع الانحدارات السابقة في إيجاد ارتباط هام بين حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC) وربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فحجم البنك (TAC) كان أثره ايجابي على ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة"، وهذا ما يعني أن الزيادة في حجم أصول البنك تعزز من ربحية البنك، باعتبارها تعكس زيادة في القروض، الاستثمارات المالية المختلفة...الخ، لكن حجم البنك لم يكن معنوي إحصائيا في جميع الانحدارات السابقة حتى عند درجة معنوية 10%.

ففين حين أن اغلب الدراسات أكدت على وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحيته، مثل دراسة (وليد زكرياء صيام، حسن علي خربوش 2006)، التي أكدت على وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحيته، وكذا دراسة (سامي بن ناصر 2003) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحية البنوك التجارية (ROA)، لم يكن الحال كذلك في دراستنا هذه التي شملت عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وبالتالي يمكن القول أن زيادة ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة" لم تكن مرتبطة بتطور حجم البنك (إجمالي الأصول).

-فشلت جميع الانحدارات السابقة في إيجاد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فهذه النسبة (FP) كان لها أثر ايجابي على معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، لكنها لم تكن معنوية إحصائيا.

أشارت دراسة (سامي بن ناصر 2003) والتي هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التونسية خلال الفترة (1980-2000)، إلى وجود علاقة طردية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، كما أشارت دراسة (Mansouri brahim, Afroukh Said) إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وربحية البنوك التجارية.

لم يكن الحال كذلك بالنسبة لدراستنا هذه، حيث لم يكن هناك ارتباط هام معنوي إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ومعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، حيث لم يكن هناك أي أثر معنوي إحصائي لزيادة إجمالي حقوق الملكية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"، من خلال زيادة الاحتياطات والأموال لمواجهة المخاطر البنكية، وكذا رفع رأس مال البنوك التجارية في سنة 2009 إلى 10 مليار دج، على ربحية هذه البنوك (ROA).

-وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (توظيف الأموال) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)،كما أن وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (توظيف الأموال) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) يدل على زيادة البنوك التجارية في توظيف ودائعها في شكل أصول تدر عائد أكبر مقارنة بتكلفة حصوله على الأموال، حيث يعتبر مؤشر ايجابي لربحية البنوك التجارية باعتبار أن ذلك يعكس انخفاض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية.

تتوافق دراستنا هذه مع دراسة (وليد زكرياء صيام، حسن على خربوش، 2002)، والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين السيولة والربحية، كما تتعارض دراستنا مع دراسة (باسل أبو زعتر 2006) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين السيولة والربحية.

-وجود أثر عكسي معنوي إحصائيا بين نسبة القروض الى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهذا ما يتعارض مع دراسة (Mansouri Brahim, Afroukh Said, 2008) باستخدام نماذج بنال، والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث من خلال دراستنا هذه يتضح أنه بزيادة نسبة (TCTA) يترتب عن ذلك انخفاض في ربحية البنوك التجارية (ROA)، وهو ما يعكس توسع البنوك التجارية "عينة الدراسة" وخصوصا البنوك العمومية (بنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA) في توظيف أموالها في شكل قروض موجهة للزبائن، وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية لها، مما يترتب عن ذلك زيادة القروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.

-وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة المديونية (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهذا ما يتوافق مع دراسة (باسل أبو زعتر 2006)، ودراسة (وليد زكرياء صيام، حسن علي خربوش 2002)، حيث توصلت هتين الدراستين إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين نسبة المديونية وربحية البنوك التجارية، حيث تعكس زيادة نسبة المديونية توسع البنك في الحصول على الأموال، وبالتالي توفيره لأموال جديدة يمكن استثمارها في القروض

والاستثمارات المالية المختلفة، وبالتالي تحقيق البنك لعائد أكبر من تكلفة الحصول على تلك الأموال، ومنه زيادة ربحية البنوك التجارية.

-أكدت دراستنا على وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث تتعارض دراستنا هذه مع دراسة (Mansouri Brahim, Afroukh Said, 2008)التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث توصلت دراستنا هذه إلى أن زيادة نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) يكون لها أثر ايجابي على ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فزيادة مصاريف الاستغلال العامة للبنوك التجارية تعكس زيادة في عدد فروع البنك، زيادة عدد المستخدمين، وبالتالي زيادة إنتاجية البنك من خلال تقديمه للعديد من الخدمات المصرفية وذلك لأكبر عدد ممكن من الزبائن وبالتالي زيادة ربحيته.

-نلاحظ أيضا خلو الانحدارات السابقة من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديربن واتسون (DW) لنماذج الانحدار السابقة ما بين (2.42) و(2.70)، وهي بالتالي أكبر من المقياس (2) المتعارف عليه إحصائيا، وبذلك يتضح عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز ثقة نتائج الانحدار السابقة.

خاتمة:

تعتبر البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثرا بالتغيرات التي تحدث في الساحة الوطنية والعالمية، والتي تؤثر على نشاطها، ولعل قدرة البنوك التجارية على مواكبة هذه التغيرات مرتبطة بنجاحها في تحقيق الربحية (تعبر عن العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها)، حيث يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها لكونها مؤشرا هاما لقياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، وهي الغاية التي يتطلع إليها المساهمين ومصدر ثقة للمودعين والدائنين للبنك، وموضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للبنك التجاري، كما أن تحقيق الأرباح يمكن البنوك التجارية من المحافظة على استمراريتها وبقائها، تدعيم مركزها المالي، زيادة حقوق الملكية وتعزيز ملاءتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها.

ومن خلال دراستنا هذه لأثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وباستخدام نماذج بانيل على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، توصلنا إلى جملة من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي، لعل أهمها:

- حققت البنوك التجارية الخاصة (بنك الخليج الجزائر AGB، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) أعلى متوسطات معدل العائد على إجمالي

الموجودات (ROA) خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس أن البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية، ويرجع سبب ذلك إلى خبرة وقدرة البنوك الخاصة على التحكم في نشاطها المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى فان البنوك التجارية الخاصة لا تتعرض إلى مخاطر كبيرة مقارنة بالبنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- حقق بنك الخليج الجزائر (AGB) أعلى متوسط لنسبة السيولة (القروض إلى الودائع)، خلال فترة الدراسة الممتدة مابين (2005-2011)، أي علاوة على توظيف ودائع الزبائن في منح القروض، يستخدم البنك أيضا الديون ممثلة بورقة مالية وجزء من رأسماله في منح القروض المختلفة للزبائن، وهو ما يعكس كفاءة إدارة البنك في استخدامها لمواردها وبالتالي تحقيقها لأعلى معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) خلال هذه الفترة.
- حققت نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (TCTA) مستويات عالية في البنوك التجارية الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، وهو ما يعكس تطور نشاط البنوك الخاصة وزيادة عدد فروعها من سنة لأخرى.
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو مؤشر على توسع البنوك التجارية "عينة الدراسة" على زيادة البنوك التجارية في توظيف ودائعها في شكل أصول تدر عائد أكبر مقارنة بتكلفة حصوله على الأموال.
- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو ما يعكس ارتفاع المخاطر الائتمانية وخصوصا في البنوك التجارية العمومية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من حصص القروض في السوق المصرفي الجزائري، الأمر الذي ينعكس سلبا على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين المديونية (LF) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC)ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

التوصيات:

- لابد على البنوك التجارية العاملة في الجزائر وخصوصا العمومية منها، بدراسة ملفات الزبائن الراغبين في الاقتراض بعناية كبيرة، للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية مع أخذ الضمانات الكافية، وذلك للحد دون تعثر هؤلاء وفقد البنك لجزء من هذه القروض الممنوحة للزبائن، وبالتالي انعكاسها سلبيا على ربحية البنوك التجارية.
- لابد على البنوك التجارية العاملة في الجزائر أن توسع نشاطها من خلال زيادة انتشارها الجغرافي لما لذلك من أثر ايجابي على ربحيتها، حيث أن زيادة عدد فروع البنك يزيد من قدرته على جذب الودائع ومنح القروض للزبائن، ويضمن تقديم البنك للخدمات المصرفية المتنوعة لأكبر عدد من الزبائن، وبالتالي زيادة ربحية البنوك التجارية.
- ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في الجزائر على تخفيض حجم القروض الممنوحة للزبائن لما لذلك من تأثير سلبي على ربحيتها، والعمل على زيادة توظيفاتها في محفظة الأوراق المالية.

الهوامش والاحلات :

(1): بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية دراسة مقارنة بين البنك الخاص SOCIETEGENERALE والبنك العام CNEP، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 2009/2008.

(2): باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006/2005.

(3): وليد زكرياء صيام، حسني علي خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 12، العدد 2، 2002.

(4): أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

(5): BEN NACEUR Samy, The determinants Of The Tunisian Banking Industry Profitability: panel evidence1980-2000,06/11/2012 http://www.mafhoum.com/press6/174E11.pdf

(6) :MANSOURi Brahim, Afroukh Said, La Rentabilitè des Banques et ses Determinants: Cas du Maroc, 22/02/2013,www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1224070831_15thAC_FINC_Mansouri_Afroukh.pdf

(7): عتمدنا في دراستنا هذه على القوائم المالية المستخرجة من المواقع الالكترونية الرسمية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"، وذلك خلال الفترة (2005-2011) :

- الموقع الرسمي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر www.societegeneralealgerie.dz
- الموقع الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية www.arabbanking.com.dz
- الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر www.ag-bank.com
- الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري www.bna.dz
- الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz.

(8):أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

(9):أحمد حسين أحمد المشهراوى، مرجع سابق، ص 65.

(10): نفس المرجع، ص 76.

(11): حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 146- 147.

(12):European central bank , Beyond – how to measure bank performance,22/02/2013www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf

(13): حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 149.

(14): كرياء يحي جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21،

ضريبة الكربون و أثرها على الطلب على النفط

أ/عامر كمال– جامعة المدية

ملخص

ترتبط أغلب الأنشطة الاقتصادية اليوم بالسلعة النفطية وذلك لتواجدها وتوفرها بنسب كبيرة في الطبيعة ، ولسهولة استخراجها واستعمالها ، بالإضافة إلى تدني كلفتها مقارنة بتكاليف السلع البديلة للنفط ، وبالتالي أصبح النفط سلعة إستراتيجية وهامة لدى جميع الدول سواء كانت منتجة مصدرة أو مستهلكة له .

وهو ما أدى إلى تعرض السوق النفطية خلال السنوات الماضية لتغيرات جذرية .فقد تقلبت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز، إلى تحكم الدول المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق النفطية بأنها سوق منتجين، ثم إلى هيمنة الدول الصناعية على سوق النفط العالمية نتيجة للسياسات التي طبقتها وكالة الطاقة الدولية والتي انتهت فيها إلى سوق مشترين، ولم تكتف الدول الصناعية بإيصال الدول النفطية إلى ما آلت إليه من ضعف في عائداتها الحقيقية من النفط، ولكنها تهدد بين الحين والآخر باتخاذ إجراءات ضريبية وبيئية كلما لاح في الأفق أمل ارتفاع أسعار النفط وانتعاش أوضاع الدول النفطية المنتجة.تحت غطاء حماية البيئة.

مقدمة

حظي موضوع النفط في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي باهتمام كبير من جميع الأطراف ، سواء كانوا اقتصاديين أو ذوي اختصاص أو صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية، ولا غرابة في أن يتسع الاهتمام بهذا الموضوع لما له من أثر مباشر وغير مباشر على مختلف نواحي وجوانب الحياة العامة .

ولاشك أن الدول العربية بوصفها أغنى المناطق عالميا بموارد النفط إنتاجا واحتياطا قد حققت الكثير من مصالحها في امتلاك حقها في التحكم في أهم ثروة طبيعية وطنية لديها عندما أخذت مسؤولية تخطيط وتسيير مختلف مراحل الصناعة النفطية (اكتشاف، إنتاج وتسويق) ، فقد ظل هذا القطاع مصدرا تستمد منه المالية العامة لهذه الدول إيرادات معتبرة شكلت الركيزة الأساسية لعملية تمويل مختلف خطط التنمية فيها .

ولقد كان لتنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة ، وكذا إلى الطبيعة الدولية له ، أن أدى كل ذلك إلى إيجاد وضع لتضارب الأهداف والمصالح بين مجموعة الدول المنتجة ومجموعة الدول المستهلكة، وعلى رأسها الدول الصناعية، ومن ثم فقد أصبح الاقتصاد العربي ومن خلال قطاع النفط يواجه مجموعة من التحديات والانعكاسات التي تحد في مجملها من فاعلية هذا العنصر في تعزيز خطوات التنمية في الدول العربية، لاسيما فيما يتعلق بالاستنزاف الخطير والكبير الذي يشهده هذا المورد نتيجة لمحدودية قدرة هذه الدول على تحديد أسعار صادراتها من النفط وبالتالي التعرض للتقلبات الحادة في عائداتها النفطية، مما يسبب لها المصاعب والارتباك والعجز المالي والركود الاقتصادي وهو ما يرهن مصير الأجيال الحالية والمقبلة على توفير احتياجاتها .

والتحدي الجديد الذي يواجه الدول المنتجة للنفط ويهددها بالمزيد من التآكل في عائداتها هو ما يسمى بضريبة الكربون/ الطاقة، وهي ضريبة جديدة تخطط الدول الصناعية تتصدرها دول الاتحاد الأوربي، لفرضها على النفط ومشتقاته تحت مظلة حماية البيئة.

وسنبرز من خلال هذا البحث الخلفية التاريخية لضريبة الكربون والآثار المترتبة عنها وكذا موقف الدول النفطية وعلى رأسها الدول العربية من هذه الضريبة.

أولا: ضرائب الدول المستهلكة للنفط:

يتسم النفط، باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح. وقد انتهجت الدول الصناعية، بمساندة

شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط نزوليا على أسعار النفط الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي. ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع النفطي بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة).[1]

وتستند حصة الدول المنتجة للنفط في مشروعيتها إلى أن النفط يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين على نحو ما تقدم شرحه.

وقد ظلت الدول الصناعية الغربية إلى ما قبل حرب أكتوبر 1973 تقتنص الجانب الأكبر من الريع النفطي، والذي بلغ في عام 1967 نحو 5.95 دولارا للبرميل موزعا بنسبة 86% (5.10 دولار) في صورة ضرائب على استهلاك النفط غذيت بها خزائن الدول الأوروبية المستوردة للنفط، بينما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة للنفط نحو 85 سنتا للبرميل (أي 14% من صافي الريع) في صورة إتاوات وضرائب وفقا لمبدأ مناصفة الأرباح الذي كان سائدا في ذلك الوقت حينما كان السعر لا يتجاوز 1.80 دولارا للبرميل.[2]

فلما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب أكتوبر 1973، حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، تحول توزيع الريع النفطي إلى صالحها. ففي عام 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية 27.90 دولارا وبلغ صافي الريع 18.90 دولارا موزعا بنسبة 52% للدول المصدرة وبنسبة 48% للدول المستوردة. وفي عام 1980 بلغ السعر للمستهلك النهائي في أوروبا نحو 65.50 دولارا، كما بلغ صافي الريع نحو 53 دولارا موزعا بنسبة 64 % للدول المصدرة مقابل 36% للدول الأوروبية.

غير أن أسعار النفط لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت إلى أقل من النصف في عام 1986. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من 22.50 دولارا للبرميل لتصل إلى نحو 68 دولارا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات. أما نصيب الدول المصدرة للنفط فلم يتجاوز خلال تلك الفترة 12 دولارا للبرميل في المتوسط (بعد استقطاع تكلفة الإنتاج معبرا عنها بتكلفة الإحلال Replacement cost وهي في حدود 6 دولارات للبرميل).

وبذلك لم تحصل تلك الدول من صافي الريع على أكثر من 15% بينما انفردت الدول الأوروبية المستوردة للنفط بنحو 85% من ذلك الريع. وبلغ السعر للمستهلك النهائي نحو 100 دولار كمتوسط في دول الاتحاد الأوروبي.[3]

هذا فيما يخص سوق الاتحاد الأوروبي التي بلغ نصيبها نحو ثلث الواردات العالمية من النفط في عام 2000. ويأتي المشروع الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية المتحيزة لصالح الفحم رغم أنه المصدر الأكثر تلويثا للبيئة. ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لليابان التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال النصف الثاني من التسعينيات نحو 93 دولارا في المتوسط. وبطرح نحو 36 دولارا كتكاليف وأرباح الشركات الوسيطة وأيضا نحو 6 دولارات كتكلفة إنتاج الزيت ونقله إلى اليابان، يبلغ صافي الريع نحو 51 دولارا حصلت منه حكومة اليابان على نحو 36 دولارا كضرائب بنسبة 71% وبلغ نصيب الدول المصدرة للنفط نحو 15 دولارا أو ما يعادل 29% من صافي الريع. ولا يشذ عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال الفترة المذكورة نحو 47 دولارا يطرح منه تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة وأيضا تكلفة إنتاج الزيت الخام ونقله لكي يبلغ صافي الريع فيها 29 دولارا تقاسمته الضرائب الأمريكية مع الدول المصدرة للنفط مناصفة.[4]

ثانيا: تعريف ضريبة الكربون /الطاقة[5]

إن ضريبة الكربون هي إضافة على سعر الوقود الأحفوري وتتناسب مع كمية الكربون المنبعثة عند حرق هذا الوقود. ولقد اعتبرت مثل هذه الضرائب بأنها أداة كفؤة في الحد من الانبعاث وبالتالي هي ضريبة تشجيعية لاستعمال الطاقة المتجددة.

من الضروري أن نفرق بين ضريبة الكربون وضريبة الطاقة. إن ضريبة الطاقة تفرض على الإنتاج أو الاستهلاك من الطاقة مثلا دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية $/BTU أو لكل كيلووات ساعة من استهلاك الكهرباء بغض النظر عن محتواها من الكربون. بينما ضريبة الكربون تتناسب مع محتوى الكربون في الوقود الأحفوري وبالتالي فهي متعلقة بالوقود الذي يحتوي على كربون فقط ويقع عبؤها على الفحم أكثر من غيره من أنواع الوقود الأحفوري ولا تتعرض للطاقة النووية. لذلك إذا كان القصد تخفيض الغازات المنبعثة وخاصة الكربون فإن ضريبة الكربون هي أشد وقعا وأفضل للتنفيذ. ولما كان الفحم هو الوقود المتوفر بكثرة في معظم الدول الصناعية (وهو مدعوم في كثير من الحالات) فقد كان هناك اتجاه لدى السوق الأوروبية لفرض ضريبة مشتركة ناجمة من الطاقة ومن الكربون وسميت ضريبة الطاقة/ كربون carbon/energy tax بحيث تكون نصف قيمتها مبينة على محتوى الوقود من الكربون والنصف الآخر على محتواه من الطاقة.[5]

ثالثا: الخلفية التاريخية لضريبة الكربون/ الطاقة

لقد لجأت الدول الصناعية في العقدين الماضيين إلى فرض ضرائب على وارداتها النفطية، وتصاعدت القيمة الحقيقية لهذه الضرائب عبر السنوات، في الوقت الذي هبطت فيه القيمة الحقيقية للسعر الذي تحصل عليه الدول المنتجة في نفي الفترة، ومن ثم هبطت القيمة الحقيقية لعائدات النفط، وتبلغ الآن حصة بعض الدول المستوردة من سعر النفط الذي يدفعه المستهلك ثلاثة أمثال أو أكثر ما تحصل عليه الدول المنتجة.

تعود فكرة ضريبة الكربون/ الطاقة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مفوضية المجموعة الأوربية في جوان من العام 1992 إلى المجلس الوزاري للمجموعة، والذي ينص في بنوده على فرض ضريبة جديدة تسري على الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) ومشتقاته.

ويبدأ معدل الضريبة وفقا للمقترح الأوربي عنه ثلاثة دولارات لبرميل من النفط، وبمعدل 2.63 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الغاز الطبيعي، وبعدل 3.4 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الفحم، وتتزايد الضريبة بعد ذلك بمعدل ثلث المعدل الابتدائي كل عام إلى أن يبلغ 10 دولارات بالنسبة لبرميل النفط و8.77 دولار في حالة الغاز و11.33 دولار في حالة الفحم .[6]

والهدف الافتراضي هو أن ضريبة الكربون/ طاقة ستحقق هبوطا في الطلب على الوقود الحفري عامة لصالح مصادر الطاقة الأخرى خاصة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.

ويعتبر مقترح ضريبة الكربون أهم المقترحات التي أعدتها المفوضية الأوربية، بهدف تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري عند مستوى 1990 بحلول العام 2010. والافتراض العلمي وراء هذا الهدف هو أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينطلق إلى الغلاف الجوي بمعدلات كبيرة نتيجة لعوامل طبيعية، ولكن المنبعث من ذلك الغاز بفعل الطبيعة تمتصه عوامل طبيعية كالأشجار والنباتات، وبذلك يتحقق التوازن في المدى الطويل.

غير أن النشاط البشري يطلق أيضا كميات متزايدة من ذلك الغاز مما يؤدي إلى زيادة تركزه في الغلاف الجوي محدثا ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري أو البيت الزجاجي. على شاكلة البيوت الزجاجية المشيدة لتهيئة مناخ صناعي دافئ للنباتات وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية أو ما يعرف باحترار الغلاف الجوي، وبالتالي تغير المناخ.

وغاز ثاني أكسيد الكربون هو من أهم غازات الاحتباس الحراري. وتأتي انبعاثا ته إلى الغلاف الجوي نتيجة احتراق الوقود الحفري، لذلك يساهم هذا الأخير في زيادة حجم تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ويساهم بذلك في رفع حرارة الأرض. وضريبة الكربون حسب المقترح تسري بشقيها على الفحم والغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية وتحسب على أساس 50 % على محتوى الكربون و50

% على محتوى ثاني أكسيد الكربون المنبعث عن الاحتراق. كما نص المقترح على أن الأثر المالي للضريبة الجديدة أثر محايد أي أن، حصيلتها ستنفق في أغراض أخرى تخفف العبء الضريبي. كما تضمن تخفيض الضريبة على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أو إعفاء هذه الصناعات من الضريبة الكلية للمحافظة على قدرتها التنافسية [81] (ص 15).

وفي الحقيقة أن فكرة تغير المناخ فكرة قديمة، وأول من طرحها هو العالم والرياضي الفرنسي BARON JEAN BAPTIST FOURIER عام 1828. غير أن بداية الاهتمام بهذه الظاهرة في إطارها الحديث يعود إلى سنة 1972 وتحديدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي جرى في ستوكهولم، والذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية (7)

وازداد التعاون العالمي نحو إدراك المشكلة وتحديدها، ثم اكتسبت المشكلة بعدا سياسيا واضحا وعقدت اجتماعات دولية لبحث كيفية التعاون مع هذه الظاهرة.

فقد شهدت الفترة 1988 – 1997 تكليف فريق عمل دولي وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لدراسة ظاهرة التغير المناحي من الزوايا العلمية والفنية والاقتصادية، وقد جرى التركيز فيها على وضع القيود على المنبعثان غارات البيت الزجاجي في الدول المتقدمة من خلال اعتماد آليات عديدة تهدف في النهاية إلى التأثير على استهلاك الوقود الحفري.

وقد توجت أعمال هذا الفريق بوضع ما عرف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير ألمناخي التي تعتبر تتويجا للعولمة المناخية. وقد أدرجت ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فيما أطلق عليه بقمة الأرض في البرازيل (ريودي جانيرو) 1992 والذي استهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم. هذه الأخيرة تقوم على ثلاثة محاور هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتنفيذا للتعهدات التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية للتغير ألمناخي عقدت عدة مؤتمرات وكان أبرزها ذلك الذي عقد في كيوتو باليابان والذي خلص إلى ضرورة وضع قيود ملزمة على مبتعثات ظاهرة الاحتباس الحراري في الدول المتقدمة ودعي إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك وفي مقدمة هذه التدابير اعتماد أدوات السياسة المالية (ضريبة الكربون).

رابعا: اثر ضريبة الكربون على النفط

إن ضرائب الكربون أمر مثير للجدل وتأثيراتها غير واضحة ولو أن بعض ذلك تمكن معالجته بالأسلوب الضريبي واستعمالات الحصيلة. ومن التأثيرات المثيرة للجدل أن هذه الضرائب يمكن أن تعاقب المنتجين بدل أن تقع على كاهل المستهلكين.

يعتبر حجم النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (PIB). وكذا طبيعة خليط الطاقة المستخدمة، الأساس المعتمد لتقدير حجم منبعثات الكربون المرتبطة باستهلاك الطاقة. ويستدل على

العلاقة بين حجم منبعثات الكربون وحجم النشاط الاقتصادي (PIB) بما يسمى كثافة الطاقة في حين يعبر عن طبيعة المزيج الطاقوي المستهلك (حفري أو غير حفري) بما يعرف بكثافة الكربون.

كثافة الطاقة [8]:

وهي عبارة عن الحجم اللازم استهلاكه من الطاقة – معبرا عنه بوحدات الطاقة مثل طن أو برميل نفط مكافئ – لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي – معبرا عنه بوحدات نقدية – ويتأثر هذا المقياس بمستوى كفاءة الأجهزة الرأسمالية الموجودة مثل: محطات توليد الكهرباء والأجهزة التي يستخدمها المستهلك النهائي في استهلاك الطاقة، ووسائل النقل والمواصلات ....، كذلك تتأثر كثافة الطاقة بالأسعار النسبية للطاقة، فكلما كانت تكلفة الطاقة مرتفعة (مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى) زاد الاهتمام بتنمية الأساليب والتقنيات ودعم الأبحاث الكفيلة بترشيد استعمال الطاقة والعكس في حالة كون كافة الطاقة منخفضة حيث يتقلص الحافز لدعم وسائل ترشيد استهلاكها، أيضا يتأثر هذا المقياس بما يعرف بمعامل التغير الذاتي لاستهلاك الطاقة وهم ما يمكن حدوثه حتى بدون وضع سياسة لحفظ وترشيد استهلاك الطاقة (التغير في أذواق وتفضيلات المستهلكين مثلا).

كثافة الكربون[9]:

وهي مقياس لكمية الكربون الذي يخلف عن إنتاج وحدة من الطاقة، وهي تختلف باختلاف المحتوى الكربوني لكل مصدر من مصادر الطاقة المستخدمة فهي مرتفعة في الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) أما بالنسبة للطاقة النووية ومعظم مصادر الطاقة المتجددة (شمس، كهرومائية ....) فلا يتخلف عنها شيء من الكربون.

ولأن التزام الدول بتثبيت حجم المنبعثات الكربونية أو خفضها على المستوى العالمي لا بد أن يتحقق إما بانخفاض كثافة الطاقة أي تحسين كفاءتها، أو بخفض كثافة الكربون أي إحلال وقود ذي محتوى كربوني منخفض محل وقود ذي محتوى كربوني مرتفع أو بالآليتين معا. فإنه من المتوقع أن تتأثر أنماط استهلاك الطاقة تأثرا جوهريا بما يتخذ على المستوى العالمي والمحلي من تدابير لحماية البيئة. وتعد أفضل وسيلة لتحقيق ذلك حسب ما تذهب إليه الصناعة هو تطبيق ضرائب الكربون/ الطاقة.

لقد قامت النرويج منذ عام 1991 بتطبيق ضريبة كربون عالية هي من الأعلى في العالم بلغت قيمتها 51 دولار لطن ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الجازولين و24 دولار لطن ثاني أكسيد الكربون من الفحم. والآن بعد أكثر من عشر سنوات من التطبيق وجدت النرويج أن تأثير فرض ضريبة الكربون في انبعاث ثاني وأكسيد الكربون كانت ضئيلة. وقد تمكنت النرويج في فترة العشر سنوات حتى عام 2000 من تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 14% ، إلا أن معظم التخفيض كان نتيجة

لتراجع كثافة استعمال الطاقة في الاقتصاد وتغير مكونات الاستعمال ولم تساعد ضريبة الكربون إلا بـ 2% من التخفيض الذي حصل 2004.

وبصفة عامة فان من شأن هذه الإجراء أن يحمل من النتائج والتأثيرات التي ستنعكس سلبا على الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية، ونلخص نتائج هذا الإجراء فيما يلي[10] :

– هبوط عائدات الدول النفطية العربية (مع هبوط عائدات دول الأوبك). إن هذا الانخفاض سوف يتزامن مع تزايد احتياجات العالم الصناعي للنفط (خاصة نفط الأوبك)، وتحتم هذه الزيادة على دول أوبك استثمار المزيد من الأموال لتأمين الطاقة المطلوبة بالإضافة إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية، وإن توفير هذا التمويل سوف يصبح شبه مستحيل وسط التراجع في مدا خيل الدول النفطية وتفاقم العجز المالي والتجاري.

– إن لتدخل الدول الصناعية غير المبرر لوقف مدا خيل الدول النفطية – ومنها العربية – والعمل على إنقاصها تحت حجج واهية وبإتباع طرق وأساليب تعسفية (أخرها ضرائب الكربون) سوف يخلف العديد من الاضطرابات في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لدى تلك الدول ويعرقل مشاريع التنويع الاقتصادي وخطط التصنيع وتأثر حجم سوق العمالة، ويؤدي ذلك إلى هبوط النشاط الاقتصادي عموما مما يفتح الباب أمام احتمالات لا يمكن التنبؤ بها.

– هبوط العائدات سيكون له تأثيران مهمان، أولا هبوط القدرة الاستيرادية لهذه الدول وبالتالي التأثير على حجم وارداتها، ومعظمها من أسواق الدلو الصناعية، وثانيا التأثير على الإمكانيات المالية لها في تقديم القروض والمعونات للدول العربية والنامية غير النفطية وقد سبق الإشارة فيما سبق إلى حجم وقنوات هذه المساعدات والقروض الإنمائية المقدمة من قبل الدول العربية النفطية إلى الدول العربية الأخرى

خامسا: موقف الدول المنتجة من ضريبة الكربون

باعتبار أن الدول النفطية عموما والدول العربية النفطية خصوصا هي المعني الأول بموضوع فرض ضريبة الكربون – والموضوع بالنسبة لها لا يمكن النظر إليه بمعزل عن سياق مواجهة طويل بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له – فلقد اعترضت اعتراضا شديدا على ضريبة الكربون/ الطاقة عن طريق منظمة الأوبك وتصدرت الدول العربية الأعضاء في المنظمة الحملة لتنبيه الرأي العام العالمي إلى خطورة هذه الضريبة وأضرارها التي لن تقتصر على الدول النفطية وحدها بل سيكون لها أصداء في باقي الدول الأخرى[11]

وكان من الطبيعي أن تواجه ضريبة الكربون تلك المعارضة من طرف الدول المنتجة وذلك بسبب ما رأت فيه من استمرار لسياسة فرض ضرائب باهظة على النفط كجزء من إستراتيجية الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة الدول المنتجة المصدرة. فلقد سعت الدول المستهلكة ولا زالت طوال تلك

المواجهة إلى الحصول على إمدادات مستمرة ووافية ورخيصة من طاقة ناضبة تمثل مصدر الدخل الرئيسي إن لم نقل الوحيد للدول المصدرة، وإذا كانت معظم حلقات المواجهة في الماضي يمكن تفسيرها على أنها أمر طبيعي يعكس تفاوت وأحيانا تناقض المصالح الاقتصادية بين دول العالم، فإن المواجهة الحالية التي تفرضها ضريبة الكربون تحمل في طياتها الكثير من التعسف ولا تستند إلى المنطق. وحتى إلى العبرة من دروس الماضي واتجاهات التطور الاقتصادي العالمي فيما يخص إزالة قيود التجارة وحوافز انتقال رأس المال وغيرها من العوائق في ظل اتفاقيات الجات.

وتذهب الدول المصدرة للنفط إلى أن ضريبة الكربون هي محاولة مكشوفة لتكريس مصالح المستهلكين على حساب المنتجين بذريعة حماية البيئة وترشيد الاستهلاك النفطي وغيره، في حين أن الأهداف من وراء هذه الضريبة هي أولا معالجة العجز في ميزانيات الدول الصناعية وعلى أحسن تقدير نقل العبء الضريبي إلى الدول المصدرة، وثانيا خفض الطلب على النفط حتى يختل ميزان العرض والطلب ويصبح سوق النفط لصالح المستورد وبالتالي يتأكد ويثبت أن هذه الضريبة هي إحدى ملامح النظام الاقتصادي الجديد، الذي ينظر إلى مصالح الدول وفقا لما تملكه من قوة ونفوذ وليس لما تملكه من حقوق وما يفرض عليها من واجبات، وقد ركزت دول منظمة الأوبك في حملتها هذه ضد ضريبة الكربون على نقطتين أساسيتين[12] :

– تهدف الضريبة الجديدة أساسا إلى جباية المزيد من الأموال للمستهلكين متخذة مسألة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الحفري واحتمالات تأثير زيادة تركز هذا الغاز في الغلاف الجوي على درجة الحرارة السطحية للأرض كذريعة مقبولة إعلاميا حيث تحظى مسائل البيئة بالتعاطف وهذا بغض النظر عن مدى اليقين العلمي لهذه الافتراضات.

وإذا أخذنا ما جاء في مقترحات المفوضية الأوربية حول الحيادية المالية للضريبة الجديدة بمعنى أنها لا تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي في الدول الصناعية، فلا يخرج ذلك من وجهة نظر الدول النفطية المتضررة على أن يكون أسلوبا مبتكرا لنقل العبء الضريبي إلى كاهل الدول المصدرة. ومن الحجج التي تساق على المستوى الأوربي في تبرير هذه الضريبة ما يعرف باسم الفائدة المزدوجة أي تقليل انبعاث الكربون وفي الوقت نفسه إنفاق حصيلة الضريبة الجديدة أو جزء منها في علاج أزمة البطالة عن طريق بعض الحوافز المالية مثل: خفض اشتراكات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى لخفض تكلفة العمالة كحافز على توظيف العاملين، وهذا يعني لو أمكن تحقيقه أن العبء في النهاية سينتقل إلى الدول المنتجة للنفط في شكل هبوط عائداتها.

– النفط سلعة لها وضع فريد في التجارة الدولية، إذ تتزايد الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة والمستوردة عاما بعد آخر وتحت مسميات مختلفة، حتى أصبحت الضريبة على برميل النفط تزيد أربعة

أمثال ما تحصل عليه الدول المنتجة وهذا التراجع لن يؤدي فقط إلى عرقلة مشروعات القوة الشرائية للعائدات النفطية، بل يؤثر على مستقبل السوق النفطي وعلى التوازن بين العرض والطلب، ولا يتيح للدول النفطية العائدات التي تمكنها من تخصيص الاستثمارات الهائلة التي تحتاج إليها لصيانة مرافق إنتاج النفط الخام وتوسيع الطاقة الإنتاجية لما يتفق مع الطلب العالمي المتزايد، وفي الوقت نفسه تخلق حالة من اللا استقرار في السوق النفطي تجعل حكومات هذه الدول بل والقطاع الخاص فيها مترددا في تخصيص الاستثمارات اللازمة والتي يمكن أن تتنافس عليها أنشطة اقتصادية أخرى تحقق عائدات أفضل.

ولعل الكثير من حقائق الماضي والحاضر تؤكد صحة ما ذهبت إليه الدول النفطية إزاء هذه الضريبة، وأولى هذه الحقائق أنه على الرغم من أن الدول المنتجة للنفط قد تجاوبت مع الدول الصناعية المستهلكة بعد طفرة الأسعار الأولى عام 1973 لتحقيق ما يعرف باسم " تأمين العرض "، بل أظهرت القدر الكبير من التفهم لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والمصالح المتبادلة لجميع الأطراف، وتأمين العرض ليس فقط من حيث الكم بل تأمين العرض بالسعر المناسب وذلك حتى لا تتعرض الدول الصناعية للكساد والأزمات الاقتصادية وما تجره هذه الأزمات من ويلات قد تمتد آثارها الجانبية إلى كل مكان. رغم كل هذا إلا أن الضرائب المفروضة على النفط سيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم أغلب الدول الغربية الصناعية تعد مرتفعة وليست معقولة، فبرميل النفط الذي يوفر دخلا صافيا للدول المنتجة بقيمة 15 دولار يبلغ سعره المباع للمستهلك في أوربا 83 دولار مقابل 78 دولار في اليابان و38 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1990 استهلكت الدول الأوربية 20 مليون برميل يوميا كان حصيلة حكومتها منها 200 مليار دولار في حين أن دخل الدول النفطية بلغ 64 مليار دولار وهي صاحبة هذه الطاقة[13].

وقد أتاحت الزيادات الضريبية على المنتجات النفطية خلال السنوات الماضية تحقيق الدول المستهلكة لعائدات إضافية قيمتها 40 مليار دولار في الوقت الذي فقدت فيه الدول النفطية عائدات قدرها 50 مليار دولار، نتيجة تدهور أسعار النفط الخام، فخلال هذه السنوات انخفضت أسعار المنتجات النفطية بنسبة تتراوح ما بين 25 % و45 % في حين ارتفعت أسعار بيع البنزين بنسبة 65 % في ألمانيا و49 % في بريطانيا، وفي مقابل هذه الضرائب المرتفعة على النفط فإن الضرائب المفروضة على الفحم والطاقة النووية تعد منخفضة نسبيا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فالضريبة المقترحة تعادل 133 % نظيرتها المفروضة على الفحم على الرغم من أن الفحم هو الأكثر تأثيرا على البيئة من النفط [14]

خاتمة

لقد كان الهدف العام للبحث هو تحليل أثر سياسات الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على الطلب على النفط.

إن ضرائب الكربون أدوات مالية لها علاقة مباشرة بالسوق؛ إذ إنه عندما تفرض الضريبة فإن البضائع التي يحتاج إنتاجها لاستهلاك كثيف من الطاقة (وبالتالي كثيرا من الانبعاث) سيرتفع سعرها ويقل ربحها. ونتيجة لذلك فإن قوى السوق ستعمل بصورة كفؤة للحد من استعمالها وبالتالي الحد من الانبعاث. ولهذه الضرائب تأثير مباشر ناتج من زيادة الأسعار مما يؤدي إلى التأثير على هيكل الطاقة والتغير في أنواع الوقود. حيث قدرت بعض الدراسات أن الانخفاض في الطلب على نفط منظمة الأوبك جراء تطبيق هذه السياسة بحوالي 700 برميل يومياً مما يخفض عائداتها بحوالي 5.1 بليون دولار . و هذا الانخفاض له تأثير على عمليات التنمية خاصة على الدول العربية.

ومن أهم التوصيات التي تقترحها هي أن تضع الدول العربية سياسات نفطية بيئية و تنموية متلائمة مع مصالحها و لتجنب أثار السياسات الدولية بشأن وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري(أي ضرورة تطبيق أساليب التنمية المستدامة التي تعني دمج السياسات البيئية و السياسات الاقتصادية و التنموية مع بعضها.)

كما نوصي بإنشاء صندوق تساهم فيه الدول حسب تلويث كل منها للبيئة و تستخدم هذه الأموال في تطوير تقنية لحماية البيئة و خاصة من ظاهرة الاحتباس الحراري.

الهوامش:

1- علي خليفة الكواري: حقيقة التنمية النفطية – حالة أقطار الجزيرة العربية – بيروت – المستقبل العربي العدد 19 آذار/مارس 1980. (ص54).

2- حسين عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003م

3- . نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000 .

4- Problèmes économiques, n 2.586, 14 octobre 1998.

5- نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحه الموارد الطبيعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

6- نفس المرجع السابق ،ص

7- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة عارف كامل، الكويت، 1989.

8- Pierre Jacquet: pétrole " Crises, marchés politiques".IFRI Paris, 1ere édition, 1991

9- حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات العربية للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 14، الإمارات العربية المتجددة،1998 .

10- ماجد عبد الله المنيف، السوق النفطية: "دروس الماضي و تحديات المستقبل" النفط و التعاون العربي، المجلد 15، العدد 69، 1994. 1

11- حسين عبد الله، البترول العربي، مرجع سبق ذكره.ص

12- نواف الرومي،، مرجع سبق ذكره.ص

13- عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر،2003.

14- حسن عمر، في الموقع الإلكتروني:

www.arriyadh.com / économique / leftbar /tibeles / ...doc _ cvt. asp.

العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري (دراسة ميدانية بولاية المدية)

د/ مولوج كمال – جامعة المدية

الملخص :

هدفت هذه الدراسة لتحديد أكثر العوامل أهمية في التأثير على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة ميسرة شملت 110 مفردة من ولاية المدية، أشارت النتائج إلى: تفضيل المستهلكين للعصائر بنسبة 66.36% وللمشروبات الغازية بنسبة 33.64%، وإلى تفضيل علامة حمود بوعلام بنسبة 21.82%، علامة كوكا كولا بـ 21.82%، ومشروب رامي بـ 11.82%، كما تبين وجود تأثير قوي جدا لكل من السعر، الذوق والعلامة على القرار الشرائي للمشروبات، وتأثير بدرجة أقل لكل من طريقة تعامل البائع، قرب موقع المتجر، القيمة الغذائية للمشروب ولونه، في حين يؤثر حجم العبوة، شكل وتصميم العبوة، تنوع التشكيلة المعروضة، الأصدقاء والزملاء والرسائل الإشهارية على القرار الشرائي بدرجة متوسطة، كما اتضح وجود تأثير ضعيف لكل من المسابقات والطمبولات ورعاية العلامة للأحداث الرياضية والثقافية، وتبين أيضا اختلاف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري، وعدم وجود اختلاف في درجة تأثير العوامل المدروسة يعزى لمتغير المؤهل العلمي، في حين يوجد اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل باختلاف الجنس ومستوى الدخل.

Factors influenceon purchasing decision for drinks of the Algerian consumer

(An Empirical Study Medea state)

Abstract

this study aimed to determine the most important factors in influencing the purchasing decision for drinks for the Algerian consumer, to achieve this we have to rely on a Convenience sample which included 110 Single on State of Medea, the results indicated that: Consumer's preferences for juices are 66.36% and for the soft drinks are 33.64%, and concerning the brand preference Hamoud Boualem are 21.82%, Coca-Cola brand are 21.82%, Ramy drink are 11.82%, and also it shows that there are a very strong influence concerning the price, taste and brand purchasing decision for drinks, and the impact of seller concerning the baying is lesser, the store site, the nutritional value of the drink and its color, meanwhile there is an existance concerning the influence of bottle size, shape and design of the bottle, the diversity of the offered selection, friends, colleagues and advertising messages on the purchasing decision which has a medium degree, As it turns out, there is a little influence for each of the following; competitions , drawings and sponsoring of cultural and sports events, It also shows the difference in the relative importance for the influencing factors about purchasing decision for drinks on the Algerian consumer, and there is no difference in the degree of influence of the studied factors which attribute the variable educational qualification, While there is a difference in the degree of influence of these different factors on gender and income level.

Key words: factors influencing, the decision purchasing, drinks, Algerian consumers.

مقدمة

تعتبر صناعة المشروبات واحدة من أهم الصناعات في الجزائر، كونها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا تتطلب رأس مال كبير، كما أنها لا تحتاج إلى مهارات فنية عالية، وهو ما دفع بالعديد من المستثمرين الدخلاء إلى التفكير في هذا النوع من الصناعات، ومع غياب الرقابة الحكومية زاد انتشارها، وأصبح الكثير من المنتجين لا يهمهم إلا الربح ضاربين بالقوانين المنظمة لهذا النشاط عرض الحائط، كما أن بعضهم غير ملتزمين بمسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية لدرجة أن أصبح بعض المستهلكين ضحايا لجشع هؤلاء، إلا أن هذا لا يمنع من القول بوجود بعض المؤسسات القوية القادرة على المنافسة في السوق الدولي.

هذا وتتميز السوق الجزائرية للمشروبات بارتفاع معدل الاستهلاك خلال فصل الصيف بصفة عامة وفي شهر رمضان المعظم بصفة خاصة، حيث تعتبر المشروبات شيئا ضروريا على مائدة الإفطار، ويبلغ عدد العلامات المتنافسة في السوق حوالي 300 علامة (**الموقع الالكتروني 1**)، كما أكد رئيس جمعية

منتجي المشروبات أن قطاع المشروبات يوفر أكثر من 22 ألف وظيفة وأن حجم الصادرات من الإنتاج المحلي للمشروبات بلغ 60 مليون دولار أمريكي (**الموقع الالكتروني 2**).

كما تعتبر المشروبات من السلع الاستهلاكية الميسرة والتي تتميز بكثافة التوزيع وشدة المنافسة، وهو ما أتاح أمام المستهلك الجزائري العديد من البدائل من جهة، وصعب من عملية اختياره لنوع المشروب من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

ترتبط القدرة على المنافسة في أي سوق بالقدرة على فهم الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمستهلك، لأن تصميم إستراتيجية تنافسية فعالة لا بد وأن يتم في ضوء هذه العوامل، وبالتالي أصبح لزاما على الشركات المصنعة فهم العوامل الرئيسية لتفضيل المستهلك لعلامة دون أخرى، وعليه تبرز معالم إشكالية بحثنا، والتي تحاول تحديد طبيعة العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري.

يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد أجوبة للأسئلة التالية:

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري؟
- هل تختلف درجة تأثير هذه العوامل على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف العوامل الوسيطية التالية: الجنس، المؤهل العلمي، مستوى الدخل الشهري؟.

أهداف الدراسة

نهدف من هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على الأهمية النسبية لأهم العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك.
- تحديد مدى الاختلاف في درجات تأثير العوامل المدروسة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف بعض العوامل الديمغرافية كالجنس، المؤهل العلمي، مستوى الدخل الشهري.
- تقديم بعض التوصيات لمصنعي وبائعي المشروبات في الجزائر للاستفادة منها في عملية إعداد إستراتيجياتهم، والكفيلة بضمان الكفاءة والفعالية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من الأهمية الاقتصادية لصناعة المشروبات كواحدة من الصناعات الهامة في الجزائر، ومن أهمية المشروبات لدى الأسرة الجزائرية باعتبارها من الحاجات الفيسيولوجية للإنسان في الوقت المعاصر، كما أن تحليل العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات قد ينشأ عنه فرص بيعية لتوليد المزيد من المبيعات مما قد يساهم في تنمية الولاء لدى المستهلكين.

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية العدمية الأولى(Ho1): لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري.

الفرضية العدمية الثانية (Ho2): لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف العوامل الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، مستوى الدخل الشهري).

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

Ho21– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف الجنس.

Ho22– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف المؤهل العلمي.

Ho23– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف مستوى الدخل الشهري.

متغيرات الدراسة

فيما يلي شرح مختصر لمتغيرات الدراسة:

أولا– المتغيرات المستقلة: وقد تمثلت في العوامل المؤثرة والتي تم حصرها بـ 14 عاملا وهي: العلامة المشروب، الذوق، القيمة الغذائية، اللون، شكل وتصميم العبوة، حجم العبوة، السعر، نوع التشكيلة المعروضة، قرب موقع المتجر، طريقة تعامل البائع، الرسائل الإشهارية، المسابقات والطمبولات، الأصدقاء والزملاء، رعاية العلامة للأحداث الرياضية والثقافية.

ثانيا– المتغير التابع (القرار الشرائي): يعرف شيفمان وكانوك (**Schiffman & kanuk**) القرار الشرائي بأنه "اختيار فعل من بين عدة بدائل متاحة، إذ يبدأ بمرحلة الإحساس بالحاجة ثم البحث عن المعلومات وتقييم البدائل ثم الاختيار واستعمال السلعة والشعور بالرضا أو عدمه نتيجة الاختيار" (**الضمور، 2003، ص20**).

ثالثا– المتغيرات الوسطية: في هذه الدراسة تم الاعتماد على بعض الخصائص الديمغرافية كمتغير وسيط شمل الخصائص العامة للمستهلك كالجنس، المؤهل العلمي ومستوى الدخل، حيث يمكن أن تلعب هذه المتغيرات دور في تعديل مستويات التأثير، إذ أن اختلافها قد يؤدي إلى اختلاف درجات التأثير.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الأسر الجزائرية القاطنة في ولاية المدية، ونظرا لعدم وجود إطار محدد لتعداد هؤلاء وصعوبة الوصول إلى كل المفردات، تم اختيار عينة ملائمة (ميسرة) حجمها 130 مفردة، حيث تم توزيع 130 استمارة استقصاء في مختلف مناطق ولاية المدية، وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 117 استمارة، تم إقصاء سبعة استمارات منها لعدم استيفائها لمتطلبات الدراسة، وبالتالي تم إجراء التحليل على 110 استمارة.

أداة الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها قمنا بتطوير استمارة استقصاء شملت مختلف جوانب الموضوع المدروس، حيث تم تطوير هذه الاستبانة بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة كدراسة (**الرمحي، 1996**)، (**Eva–Lena et al, 2006**)، (**Prakash, 2010**).

وقد تضمنت هذه الاستبانة محورين، حيث اشتمل المحور الأول على بعض المعلومات الشخصية لمفردات عينة البحث كالجنس، المؤهل العلمي، مستوى الدخل الشهري، في حين خصص المحور الثاني لقياس درجة تأثير العوامل، والتي تم حصرها في 14 عاملا.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة التأثير، حيث منحت الدرجة (5) لملتزم جدا ودرجة (1) لغير ملتزم إطلاقا، كما تم استخدم الوسط الفرضي (3) عند تحليل النتائج، وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة تم عرضها على ثلاثة محكمين لإبداء الرأي في مضمونها، ليتم بعد ذلك تعديل بعض الفقرات بما يتناسب وتوصيات المحكمين.

حدود الدراسة

يحدد الباحث دراسته بما يلي:

- مستهلكي المشروبات القاطنين في ولاية المدية.
- تم إجراء الدراسة في الفترة ما بين 10-01 و10-02-2013.

الدراسات السابقة

دراسة (**الرمحي، 1996**) هدفت لتحديد العوامل المؤثرة على السلوك الشرائي لطلبة الجامعات الأردنية للمشروبات الغازية وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، بالاعتماد على عينة قوامها 500طالب وطالبة، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل السنوي لعائلات الطلبة وبين

سلوكهم الشرائي للمشروبات الغازية، كما تبين عدم وجود تأثير واضح لعبوات المشروبات الغازية على السلوك الشرائي للطلبة، كما لم تتم ملاحظة أثر الأضرار التي تلحقها العبوات الهالكة بالبيئة على السلوك الشرائي، وتبين أيضا أن المعتقدات الدينية لا تعتبر من العوامل المؤثرة على السلوك الشرائي للمشروبات، في حين تبين تأثير الرسالة الإعلانية على الاتجاهات والسلوك الشرائي للمشروبات، وتأثير مكان شراء أو استهلاك المشروبات على السلوك الشرائي للطلبة.

دراسة (**Adeolu et al, 2005**) تناولت تأثير الإعلان على تفضيل المستهلك للعلامة، بالاعتماد على عينة مشكلة من 315 مفردة من مستهلكي المشروبات في جنوب غرب نيجيريا، أشارت النتائج إلى تأثير الإعلان على تفضيل العلامة التجارية، وعن أهم العوامل المؤثرة على تفضيل المستهلك لعلامة المشروب تبين أن الإعلان أكثر العوامل تأثيرا وذلك بنسبة 50.48%، ثم الجودة بنسبة 39.37%، الوفرة بـ 6.03%، السعر 1.90%، التعبئة والتغليف 0.95%، في حين لم يجب 1.27% من مفردات العينة عن هذا السؤال، كما تبين أن مصادر معرفة المستهلكين للمشروبات هي: الإعلان، كلمة الفم المنطوقة وحملات تنشيط المبيعات.

هدفت دراسة (**Eva-Lena et al, 2006**) لتحديد أكثر العوامل تأثيرا على تفضيلات المستهلك فيما يخص مشروبي كوكا وبيبسي، من خلال عينة شملت 150 مفردة من السويد، أشارت النتائج إلى أن أكثر العوامل تأثيرا على تفضيل كوكا كولا هي: الجودة بنسبة 85.60%، العلامة التجارية بـ 58.50%، السمعة والشهرة بـ 50.80%، بينما كانت أكثر العوامل تأثيرا على تفضيل بيبسي كولا هي: الجودة بنسبة 58.60%، العلامة 34.50%، ثم السعر بـ 27.60%، كما تبين تأثير كل من الشكل والتصميم، الإعلان، الرعاية، الشعار، دائرة الأصدقاء وأسلوب الحياة بشكل متفاوت بين العلامتين، كما تبين أن تفضيلات المستهلكين تختلف باختلاف الفئة العمرية، وأوصت الدراسة بضرورة تصميم استراتيجيات التسويق وفقا للفئات العمرية للمجموعات المستهدفة.

دراسة (**ماجدة، 2009**) هدفت للتعرف على أثر الغلاف والتبيين على السلوك الشرائي لمشتري السلع الميسرة من متاجر التجزئة (السوبر ماركت) في الأردن، بالاعتماد على عينة شملت 500 متسوق، أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للغلاف (التصميم الجرافيكي، اللون، الشكل، نوع مادة الغلاف، حجم الغلاف) على السلوك الشرائي للسلع الميسرة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للبيانات المكتوبة على الغلاف (شكل وحجم الخط للبيانات، كتابة اسم العلامة ومكونات المنتج والسعر وتاريخ الإنتاج والانتهاء وبلد المنشأ واسم المنتج أو الموزع، البيانات الترويجية والإرشادية، طريقة الاستعمال، مزايا السلعة، الضمانات والتحذيرات) على السلوك الشرائي للسلع الميسرة، كما كشف التحليل وجود أثر ذي دلالة إحصائية للغلاف والتبيين من خلال المتغيرات الديمغرافية على السلوك الشرائي.

دراسة (**Prakash, 2010**) تناولت إدراك المستهلك الهندي للمشروبات الغازية، بالاعتماد على عينة شملت 300 مفردة، أشارت النتائج إلى أن 25% من المستجوبين يستهلكون المشروبات الغازية مرة واحدة في اليوم، في حين أن 49% منهم نادرا ما يستهلكونها، كما تبين أن 75% يفضلون علامة معينة من المشروبات، أما فيما يخص العوامل المؤثرة على شراء علامة المشروبات فقد تبين تأثير الجودة بنسبة 48%، اسم العلامة بـ 38%، عوامل أخرى 8%، الحملات الترويجية 5%، وأخيرا السعر بنسبة 1%، كما تبين تفضيل المستجوبين لعبوات 200 ملل بنسبة 75%، 2ل بـ 9%، 0.5 ل 8%، 300 ملل 5%، وأخيرا 1.5 ل بنسبة 3%، كما تبين أن الإعلان التلفزيوني يشكل مصدر لمعرفة المشروبات بنسبة 62%، يليه الأصدقاء بـ 18%، ثم اللافتات بـ 8%، الراديو 6%، الصحف 4%، وأخيرا المجلات بـ1%.

دراسة (**مصباح، 2010**) هدفت لبيان دور التغليف في النشاط الترويجي للمؤسسة بالتطبيق على شركة الأطلس لمشروبات بيبسي كولا، حيث أشارت النتائج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمستهلك هي على الترتيب: جودة المشروب، سعر المشروب، تنوع أحجام العبوات (التشكيلة)، شهرة العلامة، الغلاف (الشكل الخارجي)، الذوق، وفرة المشروب في السوق.

تحليل ومناقشة النتائج

لقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة، بالإضافة إلى اختبار (One sample t-test) وذلك لاختبار مدى التزام ممارسي مهنة المحاسبة بقواعد السلوك الأخلاقي، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتأكد من وجود أو عدم وجود فروقات في درجة الالتزام تعزى للمتغيرات الوسيطية.

1- نتائج تحليل الإحصاء الوصفي

جدول (1) يوضح توزيع العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	63	%57.27
	أنثى	47	%43.73
المجموع		110	%100
المؤهل العلمي	تانوي وأقل	47	%42.73
	جامعي	42	%38.18

	دراسات عليا	21	%19.09
المجموع		110	%100
مستوى الدخل	أقل من25000 دج	29	%26.36
	50000-25001 دج	38	%34.55
	أكثر من 50000 دج	43	%39.09
المجموع		110	%100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول أن 57.27% من مفردات العينة من الذكور و43.73%، كما أن 42.73% منهم من ذوي المستوى التعليمي "ثانوي وأقل" و38.18% من ذوي المستوى الجامعي، في حين يشكل ذوي المستوى "دراسات عليا" نسبة 19.09%، أما فيما يخص مستوى الدخل الشهري فإن 26.36% لا يتجاوز دخلهم 25000 دج، ويتراوح دخل 34.55% من المستجوبين ما بين 25001 و 50000 دج، كما يشكل من يتجاوز دخلهم 50000 دج نسبة 39.09%، وعليه يمكن القول أن العينة قد شملت مختلف الفئات من الجنس، المؤهل العلمي ومستوى الدخل وبذلك نكون قد اقتربت من تمثيل المجتمع المدروس إلى حد بعيد.

الجدول رقم (2) نوع المشروب المفضل

النوع	العدد	النسبة
العصائر	73	%66.36
المشروبات الغازية	37	%33.64
المجموع	110	%100

تبين معطيات الجدول رقم (2) تفضيل ما يقرب من 67% (الثلثين) من مفردات العينة للعصير وقد يكون سبب ذلك ما يشاع من الإصابة ببعض الأمراض نتيجة الإفراط في تناول المشروبات الغازية (كالسمنة مثلا)، وفي هذا الصدد ذكر تقرير نشرته جريدة "العالم الألمانية" أن المشروبات الغازية تصيب بحصى الكلى، لذلك ينصح الأطباء بعدم شرب الكثير من المشروبات الغازية لأن المشروبات الغازية السكرية تؤدي إلى الإصابة بحصوات الكلى بطريقة سريعة، وأوضح التقرير أن هناك قاعدة جديدة تمنع تكوين الحصوات على الكلى وهي شرب الماء والسوائل بكميات كبيرة والابتعاد عن المشروبات الغازية،

مؤكداً أن شرب الماء كثيراً خصوصاً في فصل الصيف والأعمال الشاقة يمنع الترسيب في المسالك البولية، مشيراً إلى أن عدم شرب السوائل يؤدي إلى تكوين الحصوات في الكلى (**الموقع الالكتروني 3**).

في حين يفضل حولي 33% من المستجوبين المشروبات الغازية، وقد يكون ذلك بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بأسعار العصائر وعدم إدراك مضارها خاصة بين أوساط الشباب من الذكور، فقد تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين نوع الجنس ونوع المشروب المفضل، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.76، بحيث يميل الذكور إلى تفضيل المشروبات الغازية بينما تحبذ الإناث العصائر.

طبعا هذا لا يمنع بعض الأسر من اللجوء إلى تحضير العصير الطبيعي في المنزل (كعصير الجزر، الأناناس، التفاح، البرتقال وغيرهم) لما لذلك من منافع غذائية كاحتواء هذه العصائر على البوتاسيوم والكاليسيوم وأملاح الحديد والمنغنزيوم، كما يخفض عصير العنب من الكولسترول وضغط القلب ومضاد للجراثيم أيضا (**الموقع الالكتروني 4**).

الجدول رقم (3) علامات المشروبات المفضلة

النوع	العدد	النسبة
حمود بوعلام	24	%21.82
كوكا كولا	19	%17.27
رامي	13	%11.82
أرونجينا	09	%8.18
افري	04	%3.63
أخرى	41	%37.28
المجموع	110	%100

يبين الجدول أعلاه العلامات الأكثر تفضيلا من قبل مفردات العينة، حيث جاء مشروب حمود بوعلام في المرتبة الأولى بنسبة 21.82%، يليه مشروب كوكا كولا بـ 17.27%، متبوعا بمشروب رامي بنسبة 11.82%، وفي المرتبة الرابعة مشروب أرونجينا بـ 8.18%، وأخيرا مشروب افري بنسبة 3.63%، بينما حظيت بقية المشروبات بنسبة 37.28%، ويدل هذا على هيمنة المشروبات ذات بلد المنشأ الأجنبي على السوق الجزائري باستثناء مشروبات حمود الذي يحضى بشعبية كبرى.

جدول (4) المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات

الرقم	العوامل	المتوسط	الأهمية	ترتيب	درجة
1	علامة المشروب	4.27	%85.40	3	عالية
2	ذوق المشروب	4.48	%89.60	2	عالية
3	القيمة الغذائية	3.51	%70.20	6	عالية
4	لون المشروب	3.42	%68.40	7	عالية
5	شكل وتصميم	2.96	%59.20	9	متوسطة
6	حجم العبوة	3.14	%62.80	8	متوسطة
7	سعر المشروب	4.63	%92.60	1	عالية
8	تنوع التشكيلة	2.86	%57.20	10	متوسطة
9	قرب موقع المتجر	3.95	%79.00	5	عالية
10	طريقة تعامل البائع	4.02	%80.40	4	عالية
11	الرسائل الإشهارية	2.75	%55.00	12	متوسطة
12	المسابقات	2.43	%48.60	13	ضعيفة
13	الأصدقاء والزملاء	2.81	%56.20	11	متوسطة
14	رعاية العلامة	1.53	%30.60	14	ضعيفة
	المتوسط المرجح العام	3.34	%66.80	-	-

متوسط قياس الفئات = 3

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتبين من خلال الجدول أعلاه وجود عوامل مؤثرة بشكل كبير جدا على القرار الشرائي للمشروب وهي سعر المشروب بمتوسط مرجح 4.63 وأهمية نسبية بلغت 92.60%، وذوق المشروب بمتوسط 4.48، وعلامة المشروب بـ 4.27، حيث تمارس هذه العوامل تأثيرا هاما جدا على قرار المستهلك، كما تبين تأثير أربعة عوامل –بدرجة أقل من العوامل السابقة– وهي طريقة تعامل البائع، قرب موقع المتجر، القيمة الغذائية للمشروب ولونه، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية المرجحة بين 3.42 و 4.02.

وتبين أيضا تأثير العوامل الخمسة التالية: حجم العبوة، شكل وتصميم العبوة، تنوع التشكيلة المعروضة من العلامات، الأصدقاء والزملاء والرسائل الإشهارية بشكل متوسط، وهي العوامل التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 2.61 و 3.40.

في حين اتضح ضعف تأثير عاملين اثنين هما: المسابقات والطمبولات ورعاية العلامة للأحداث الرياضية والثقافية بمتوسطين حسابين 2.43 و 1.53 على التوالي، مما يدل على انخفاض الأهمية النسبية لتأثير العامل الأول، وتأثير ضعيف جدا للعامل الثاني، وقد يفسر ذلك بعدم فاعلية هذه الأنشطة بسبب إهمالها وعدم إدراك دورها بالإضافة إلى عدم تخطيطها وفق أسس علمية.

2- اختبار الفرضيات

* **إختبار الفرضية الرئيسية الأولى (Ho1)**: لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري.

لقد تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات: عند مستوى ثقة 95% ومستوى دلالة يساوي 0.05 ، تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، والعكس صحيح حيث تقبل الفرضية البديلة (Ha).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

رقم الفرضية	F المحسوبة	الدلالة	النتيجة
01	12.23	0.000	رفض

بما أن قيمة **F** المحسوبة بلغت 12.23 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (H1) والقائلة بـ "**اختلاف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري**"، وقد يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف علامات المشروبات واختلاف جودتها وأذواقها وأسعارها، بالإضافة إلى اختلاف معايير التفضيل، الدوافع، الإدراك، الاتجاهات والشخصية من مستهلك لآخر.

* **اختبار الفرضية العدمية الثانية(Ho2)**: لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف العوامل الديمغرافية التالية: الجنس، المستوى التعليمي، مستوى الدخل الشهري.

وقد تفرعت عن هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

Ho21- لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف الجنس.

Ho22– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف المؤهل العلمي.

Ho23– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف مستوى الدخل الشهري.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغيرات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
الجنس	8.124	0.000	رفض
المؤهل العلمي	0.441	0.623	قبول
مستوى الدخل	11.309	0.000	رفض

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

لقد تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وذلك عند مستوى ثقة قدره 95%، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري تعزى لمتغير الجنس، ومستوى الدخل الشهري، اعتمادا على معنوية قيم (F) المحسوبة لهذين المتغيرين عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني إمكانية تقسيم سوق المشروبات على أساس جنس المستهلك ومستوى دخله الشهري، وبالتالي نرفض الفرضيتين العدميتين (الأولى والثالثة) ونقبل الفرضيتين البديلتين، حيث تنص الأولى على "**وجود اختلاف في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات تعزى لمتغير الجنس**"، وتنص الأخرى على "**وجود اختلاف في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري**".

كما تشير المعطيات الإحصائية في نفس الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك أيضا بالاعتماد على معنوية قيمة (F) المحسوبة لهذا المتغير عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم توسط متغير المؤهل العلمي لتأثير العوامل المدروسة على تفضيل المستهلك، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة "**لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف المؤهل العلمي**".

نتائج الدراسة

أسفرت هذه الدراسة على النتائج التالية:

– تفضيل المستهلكين للعصائر بنسبة 66.36% وللمشروبات الغازية بنسبة 33.64%.

– كما يفضل المستهلكين مشروب حمود بوعلام بنسبة 21.82%، يليه مشروب كوكا كولا بـ 17.27%، متبوعا بمشروب رامي بنسبة 11.82%، وفي المرتبة الرابعة مشروب أرونجينا بـ 8.18%.

– يؤثر كل من سعر المشروب، ذوق المشروب وعلامة المشروب بدرجة كبيرة جدا على القرار الشرائي للمشروبات، كما تؤثر بدرجة أقل العوامل التالية: طريقة تعامل البائع، قرب موقع المتجر، القيمة الغذائية للمشروب ولونه.

– يؤثر كل من حجم العبوة، شكل وتصميم العبوة، تنوع التشكيلة المعروضة من العلامات، الأصدقاء والزملاء والرسائل الإشهارية على القرار الشرائي للمشروبات بدرجة متوسطة.

– تؤثر كل من المسابقات والطمبولات ورعاية العلامة للأحداث الرياضية والثقافية على القرار الشرائي للمشروبات بدرجة ضعيفة وضعيفة جدا على التوالي.

– تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري.

– تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف الجنس.

– لا تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف المؤهل العلمي.

– تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات باختلاف مستوى الدخل.

التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها يوصي الباحث:

أولا– منتجي المشروبات الجزائرية المنشأ بضرورة مراعاة الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي، وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد استراتجياتهم خاصة فيما يتعلق بالسعر والذوق، كما ينبغي بناء صورة ذهنية جيدة للعلامة في ذهن المستهلك، كما يجب عليهم إعادة النظر في استراتيجياتهم التنافسية بما يؤدي إلى إقناع المستهلك بالتحول من المشروبات الأجنبية إلى المشروبات المحلية.

ثانيا– بائعي المشروبات بضرورة توفير شروط الحماية والمحافظة على المشروبات والاهتمام بتنمية مهارات التعامل والاتصال بالمستهلكين.

ثالثا– الجهات المنظمة لهذا النشاط بضرورة تشديد الرقابة على شروط ومعايير صناعة المشروبات بما يوفر الحماية للمستهلك، وتدعيم الإنتاج المحلي لتمكينه من منافسة المشروبات الأجنبية.

محددات الدراسة

يرى الباحث أنه من المسؤولية إبراز جوانب محدودية الدراسة، وذلك كالآتي:

1- اقتصرت الدراسة الحالية على العوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات في ولاية المدية، ولم تشمل بقية الولايات والتي يمكن أن تكون نتائجها مختلفة عن نتائج هذه الولاية بحكم اختلاف الكثير من العوامل كالدخل، الوفرة، ولهذا علاقة بعدم القدرة على تعميم النتائج المتوصل إليها.

2- تم الاعتماد على أسلوب العينة الميسرة (الملائمة) في اختيار المفردات، مما قد يحد من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة ما لم تنفذ دراسات أخرى تؤيد نتائجها نتائج هذه الدراسة.

3- تم التركيز في هذه الدراسة على تأثير العوامل التسويقية، ومن البديهي أن هذه العوامل ليست وحدها المؤثرة بل إن للعوامل الاجتماعية كالأسرة (عدد الأفراد، عمل الزوجين، سن الأبناء) والجماعات المرجعية (النجوم والمشاهير) والعوامل النفسية (الدوافع، الإدراك، الشخصية) تأثير على قرار شراء المشروبات.

4- تم تنفيذ هذه الدراسة في خريف 2013، وهي فترة معروفة بتقلب الطقس (باردة إلى حد معين) وبانخفاض معدل استهلاك المشروبات، وبالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات مفردات العينة مقارنة فيما لو أجريت الدراسة في فصل الصيف أو في شهر رمضان.

اتجاهات الأبحاث مستقبلا

تناولت الدراسة الحالية تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على القرار الشرائي للمشروبات في ولاية المدية، وبذلك تكون قد ساهمت -إلى حد معين- في سد القليل من الفجوة البحثية المرتبطة بهذا الموضوع، وفيما يلي بيان لأهم الفجوات التي يمكن للباحث و/أو لباحثين آخرين سدها مستقبلا:

* تأثير العوامل الاجتماعية -أو النفسية- على القرار الشرائي للمشروبات لدى المستهلك الجزائري.
* دراسة وتوصيف السلوك الشرائي والاستهلاكي للمشروبات لدى الأسرة الجزائرية.
* العوامل المؤثرة على رضا و/أو ولاء مستهلكي المشروبات في الجزائر.

قائمة المراجع

1- الرمحي نبيل أحمد سعيد، **العوامل المؤثرة على السلوك الشرائي لطلبة الجامعات الأردنية للمشروبات الغازية "دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.

2- الضمور هاني حامد، **تأثير عناصر المزيج التسويقي للملابس المنتجة محليا على القرار الشرائي لربات البيوت في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 18، العدد الرابع، 2003، ص ص 11-39.

3- ماجدة عوض هويدي، **أثر الغلاف والتبيين على السلوك الشرائي لمشتري السلع الميسرة من متاجر التجزئة (السوبر ماركت) في الأردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن، 2009.

4- مصباح ليلى، **دور التغليف في النشاط الترويجي للمؤسسة دراسة حالة "شركة الأطلس لمشروبات بيبسي كولا" بالجزائر العاصمة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

5 - Adeolu B. Ayanwale Taiwo Alimi and Matthew A., **The Influence of** Sciences, **Advertising on Consumer Brand Preference**, Journal of Social Vol. 10, No. 1, 2005, pp. 9-16.

6 - Eva-Lena Andersson et al, **Coca-Cola or Pepsi; that is the Question - A study about different factors affecting consumer preferences,** Master thesis, School of Management and Economics, Växjö University, Sweden, 2006.

7 - Prakash A, **A Study on Consumer Perception on Coca-Cola soft drinks in the city of Chennai**, Master thesis, School of Management**,** SRM University**,** India, 2010.

المواقع الالكترونية:

8- http://www.algeria-isp.com/ar/actualites

9- http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=2746

10- http://www.alarabiya.net/ar/medicine-and-health

11- http://www.albawaba.com

أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أ/سعودي محمد– جامعة المدية

ملخص : إن تنفيذ أي برنامج تنموي لابد أن يتبع إستراتيجية فكرية واضحة الأدوات والأهداف ويتم الحكم بمدي نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بناءا على التقيد بهذه الإستراتيجية ، والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية تحاول من خلال البرامج التنموية التي تتبعها أن تحقق عددا من الأهداف غير أنها في الغالب لا تتقيد بالمنهج الفكري المؤطر لها مما يترتب عنه عدة تبعات أهمها ظهور آثار سلبية غير مرغوبة فضلا عن التباعد الزمني لفترات ظهور الآثار الإيجابية لها، وفي هذه الورقة سنحاول تقييم مدي التقيد بالإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وما هي أوجه التشابه بينها وبين الاختلالات التي شهدتها فترة السبعينات .

الكلمات المفتاحية :إستراتيجية فكرية،أقطاب النمو ،سياسة الإنعاش الاقتصادي.

تمهيد : إن تنفيذ أي برنامج تنموي لابد أن يتبع إستراتيجية فكرية واضحة الأدوات والأهداف ويتم الحكم بمدي نجاعة تنفيذ هذا البرنامج بناءا على التقيد بهذه الإستراتيجية ، والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية تحاول من خلال البرامج التنموية التي تتبعها أن تحقق عددا من الأهداف غير أنها في الغالب لا تتقيد بالمنهج الفكري المؤطر لها مما يترتب عنه عدة تبعات أهمها ظهور آثار سلبية غير مرغوبة فضلا عن التباعد الزمني لفترات ظهور الآثار الإيجابية لها، وفي هذه الورقة سنحاول تقييم مدي التقيد بالإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وما هي أوجه التشابه بينها وبين الاختلالات التي شهدتها فترة السبعينات .

أولا:جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال الفترة 1965-1979:

1- التوجه الفكري للإستراتيجية التنموية خلال فترة الاقتصاد المخطط :

تناول الأستاذ عبد الله منصوري الإستراتيجية التنموية لفترة الاقتصاد المخطط من خلال تناول فكرة الانكفاء الذاتي للاقتصاد كإستراتجية لمعالجة مشكل التخلف وهو بذالك يحاول أن يشرح تنظير سمير أمين حول النظام الرأسمالي العالمي حيث قسم أمين النظام الرأسمالي العالمي إلى مركز و أطراف. المركز هو الجانب المهيمن و الأطراف هي الموجودة تحت الهيمنة ضمن المنظومة الرأسمالية، و بذلك فإن التخلف لم يعد يعني مرحلة تأخر. بل هو نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي العالمي، (من المركز) نحو التشكيلات الاجتماعية الما قبل رأسمالية. و بالتالي فإن انتشار النظام الرأسمالي حسب سمير أمين، خلق الأطراف، التي لا يكون تصنيعها أو تثمينها ممكنا إلا من خلال فك الارتباط التدريجي مع السوق الرأسمالية العالمية أو بعبارة أخرى مع التقسيم الدولي، الرأسمالي للعمل[1].

و ضمن هذا المضمون، فقد طور سمير أمين نموذجي تراكم متعارضين، معتبرا أنه[2]:

"بينما تخضع العلاقات الخارجية في نموذج التراكم المتمحور على الذات إلى منطق و مقتضيات التراكم الداخلي، فإنها في النموذج الموجه إلى الخارج، تحدد، على العكس، كليا تقريبا، وتيرة و خصائص التراكم الداخلي"

و من خلال مخطط يتضمن أربعة قطاعات، طور سمير أمين بعد ذلك نموذجين متعارضين :

أ- النموذج المتوجه نحو الخارج و الذي يبنى على نمو و تمفصل قطاعين اثنين : قطاع تصدير و قطاع سلع كمالية، بحيث أن تمفصل هاذين القطاعين يتحقق و يتدعم بتحالف بين برجوازية

كمردورية (تتواجد أساسا في قطاع التصدير) و برجوازية زراعية (تنتج محاصيل للأسواق الخارجية). و ضمن هذا الإطار فإن التراكم الرأسمالي (قرارات الاستثمار و مستويات الانتاج ... الخ) تتحدد و تتعلق بشروط السوق الدولية.

و تخضع فيه مصالح الطبقات الحاكمة من خلال خضوعها إلى تقسيم العمل الدولي، أي إلى سياسات الشركات المتعددة الجنسيات.

ب- أما النموذج المتمحور (أو المتمركز) حول الذات فإنه على العكس، يعتمد على تنمية و تمفصل القطاعين الآخرين : القطاع الذي ينتج وسائل الإنتاج و القطاع الذي ينتج سلع الاستهلاك الجماهري الواسع. وضمن هذا النموذج فإن سيرورة التراكم لا تصبح خاضعة للتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل.

و ترجع الأسس التي بنى عليها De Bernis تنظيره إلى الوصف الذي قدمه F.Perroux للتخلف و الذي يعني أن التخلف هو "ظاهرة محددة تاريخيا أي أنها من نتاج التاريخ و ليس مرحلة عادية و طبيعية من مراحل التاريخ؛ ظاهرة لم تعرفها البلدان المتطورة. التخلف ليس ظاهرة ظرفية و لا مرحلة تأخر، بل هو ظاهرة هيكلية و انسداد للنمو".

إذا فإن التخلف عندما يتحول إلى ظاهرة هيكلية يبدو كنتيجة لتوسع النظام الرأسمالي، هيمنة التشكيلات الاجتماعية الما قبل رأسمالية من جهة (أطروحة سمير أمين) من جهة و يتجسد في عدم تمفصل الاقتصاديات المحيطية : قطاعات متوجهة للخارج يتوقف نموها على الشروط الخارجية، من جهة أخرى.

و لتجاوز هذه الوضعية و إعادة إطلاق النمو طور F. Perroux نظرية الشركة (أو المنشأة) المحركة ضمن قطب النمو.هذه المنشأة الخاصة تعرف كوحدة إنتاجية تكون "كبيرة نسبيا، تولد دفعا معتبرا للنمو على محيطها، و لديها قدرة عالية على الابتكار و تنتمي في النهاية إلى قطاع متنام".كما كان لإسهامات Feldma و Mahalanobis تأثير علي أفكاره خاصة في جانب الارتباطات البعدية .

2-أهم مميزاتها:يمكن أن نلخص أهم ماتميزت به السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965 فيما يلي [(3)]:

- تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي وسيطرت الدولة على جميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية

- العمل علي تحقيق استقلال اقتصادي صناعي حقيقي.
- إتباع سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تثمين قطاع المحروقات.
- تأميم جميع البنوك و الأجهزة المالية في 1966
- وعدد من البنوك الوطنية ،البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية في جوان1967، ثم مجموع السوق البترولية في ماي و جوان 1968.
- تحسين و تنظيم القطاع الزراعي و زيادة التشغيل و تنظيمه(زيادة كفاءة العمل، إعادة توزيع الملكية، محاربة التغيب عن الأرض...).
- تنويع التجارة الخارجية و احتكارها من طرف القطاع العام

- ***3-الأولويات التنموية لها*** [4]:

وضعت السلطات الجزائرية أولويات للتنمية على الأجل الطويـل، ارتكزت على:

- أولوية تراكم رأس المال على الاستهلاك
- أولوية التصنيع على تنمية الفلاحة
- الأولوية الثالثة هي محصلة للعنصرين السابقين و هي أولوية تنمية سلع التجهيز على قطاع سلع الاستهلاك.

4-***الأهداف الاستراتيجية لها*** [5]:

إن الأهداف الكبرى لإستراتيجية التنمية الوطنية خلال هذه المرحلة تركز علي مايلي :
إنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي.

- التكامل العمودي لمختلف فروع الاقتصاد و التوزيع المتوازن للاستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.
- إنشاء و تطوير مصادر تراكم رأس المال.
- ضمان الاستقلالية المالية للجزائر للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الاقتصادية بما يحقق توازن المبادلات مع الخارج لاسيما دول العالم الثالث

- إنعاش قطاع الزراعة في مرحلة ثانية و ذلك بمكننة الريف ووضع تحت تصرف الفلاحين مختلف وسائل الإنتاج (جرارات، أسمدة...) لخلق الفائض الزراعي و القضاء على البطالة في الوسط الريفي، و إعادة توزيع الدخول بصفة عادلة.

5- الإطار النظري للنموذج التنموي المتبع [6] :

اتبعت الجزائر النموذج التنموي المستقل و الذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، و الأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأمريكا اللاتينية لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في المرحلة الأولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الاستهلاك، ويؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برنامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد آثار فاعلة أو مؤثرة و تحريضية (Effets d'entraînement)، أي أنه باستطاعتها أن تخلق في محيطها المباشر صناعات أخرى و لقد شكلت فكرة الصناعات المصنعة و أقطاب النمو الأطروحة المركزية في التفكير التنموي في الجزائر في كل الفترة الممتدة ما بين (66- 79)، و يعتبر كل من: François Perrou وتلميذه G.Destanne de Bernis بمثابة المنظرين الرئيسين لإستراتيجية التصنيع في الجزائر . الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو البحث عن شروط تحقق معدل نمو اقتصادي سريع للشغل و الإنتاج الصناعي و الزراعي، و الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة يرتكز التصنيع على التكوين السريع للرأس المال الثابت حسب التكنولوجيات المتطورة جدا، و يمس جميع الفروع الصناعية و ينشئ بينها علاقات ارتباط، هذه الفروع تشكل أقطابا للنمو حسب F. Perroux ولعل أكبر قطبين صناعيين: الحديد و الصلب، المحروقات و الصناعات الطاقوية و البتروكيمياوية (أرزيو، سكيكدة، عنابة، الجزائر، قسنطينة، سيدس بلعباس...،) لما لهذه الأقطاب من تأثير واضح على الصناعات الخفيفة و قطاع الزراعة، و هو التبرير الذي قدمه G.D. de Bernis بأنه لا يوجد نمو في الزراعة دون أن يكون هناك تنوع في الصناعة، و أن صناعة الميكانيك لها دور جوهري في عملية التصنيع.

6-أهم الاختلالات التي شهدتها الإستراتجية الفكرية خلال هذه الفترة :

يمكن تحديد جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال فترة المخططات في النقطتين التاليتين :

1– :ركزت الإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية خلال هذه الفترة على عدم التوسع في الجانب الاجتماعي مع إعطاء الأولوية القصوى لجانب التصنيع غير أنه من خلال المخطط الرباعي الثاني لم يتم التقيد بهذا المبدأ وبدء التوسع في الجانب الاجتماعي من خلال التوسع في الإنفاق على مختلف القطاعات ذات الجوانب الاجتماعية،مما أحدث ضغوطا إنفاقية قوية على الخزينة العمومية.

2– إن التوسع في الجوانب الاجتماعية عجل بالتخلي عن تقنية ol5 والتي تشكل النواة الرئيسية لبرنامج الصناعات المصنعة من خلال سياسة البطالة المقنعة والتي جعلت المؤسسات الاقتصادية العمومية عاجزة عن تحقيق الأهداف المرسومة لها ،وهنا فقد تحولت هذه التقنية من ol5إلى ol1 مما أثر على مضمونها .

وظهرت آثار الإخلال بالجانب الفكري للإستراتيجية التنموية من خلا ل الاختلالات التي تم تحديدها

في نهاية فترة السبعينيات وبالذات خلال فترة التقييم 1978-1979 وهي :

*الاختلال بين العرض والطلب *الاختلال في نظام الأسعار* الاختلال العمراني و الديمغرافي

ثانيا :جوانب الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000–2010 :

يمكن القول أن هذه المرحلة طبعها الترقب في ظل المؤشرات الكلية للاقتصاد بين سنتي 1998-1999 ،نتيجة انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة الآسيوية لسنة 1997 ،إضافة إلى التطلع لمعرفة مدى قابلية الاقتصاد الجزائري على تحقيق نتائج ايجابية خارج قطاع المحروقات ،خاصة بعد التعديلات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية ،كما تعد فرصة لتحديد النقائص التي ميزت تطبيق سياسات الإصلاح ومعالجة ما ترتب عنها من انخفاض في الطلب الداخلي ،والذي من شأنه أن يحد من تحفيز نمو القطاع الإنتاجي ،فضلا عن الضغوط الاجتماعية التي أصبح يعرفها المجتمع الجزائري،والناتجة عن تقلص الدور الاجتماعي للدولة، إذن فهي مرحلة ضرورية للقائمين على شؤون الدولة لكي يضعوا إستراتيجية جديدة للاقتصاد الجزائري ،تعزز من مكاسب الإصلاحات، وعلى رأسها تخلي الدولة عن التدخل المباشر في العملية الإنتاجية، مما يفسح لها المجال لتوسيع تكفلها بالشؤون الاجتماعية، وكذا توفير المناخ الملائم للاستثمار، من خلال تعزيز المنظومة التشريعية، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وعلى رأسها إصلاح المنظومة

المصرفية، وإنجاح عمليات الخوصصة للمؤسسات العمومية، ولعل الارتفاع الذي أصبحت تشهده أسعار النفط خلال هذه المرحلة، عزز من النظرة التفاؤلية ويسمح بالذهاب بعيدا في دفع الاقتصاد نحو التقدم، من خلال الحديث عن تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي من شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع للأفراد.

1:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إستراتيجيته ومكوناته والسياسات المرافقة له(2001-2004) [7]:

لقد عرفت بداية سنة 2001 ،انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في ظل سياسة اقتصادية عامة، تركز على إنعاش الاقتصاد، من خلال الأدوات المختلفة للسياسة المالية، ومن هنا لا ينبغي اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في السبعينات من القرن الماضي، إن مهام الدولة في التصميم الجديد للاقتصاد، تتمثل في ضمان محيط ملائم للمؤسسة و للاستثمار، وفي رفع المضايقات القانونية والمنغصات البيروقراطية التي تعرقل النمو، ومراقبة السوق وضمان السيولة والتوسع للاقتصاد، عن طريق سياسات في مجال التدبير والتحكم في الميزانية.

أولا:الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:تنقسم الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى جزأين، هما:

- لقد تبنت الحكومة الفكر الكنزي الذي يعالج فترات الكساد، بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة، وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو للارتفاع ،ولا يعد هذا البرنامج تنصلا من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها علي الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملائمة.

- ضرورة توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة، وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال الطلب الذي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين لهذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

أ-المعطيات والتنبؤات التي بنيت عليها :

- وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية الألفين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دينار جزائري، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات «2,2 % سنة 2000 » ،فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

- استقرار في المؤشرات الكلية خاصة الخارجية منها، حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998 ،حيث بلغت 19,8% بالنسبة لمجوع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47,5 % ،فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية « 25,261 مليار دولار سنة 2000 » احتياطي الصرف «11,9 مليار دولار أميركي » ورصيد ميزان المدفوعات 7,57 مليار دولار لنفس السنة » ،مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1 % « 0,3 % سنة 2000 ».
- رغم التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا الارتفاع المستمر في مداخيل النفط، إلا أن السنوات الخمس « 1996-2000 » ،سجلت متوسط معدل نمو ،يقارب 3 % ،وهو ما يعتبر معدلا جد ضعيف وليس بإمكانه تحريك واستغلال الطاقات الكامنة والمعطلة.
- رغم ضعف الاقتصاد الواضح من خلال معدل النمو لهذه السنوات « 1996-2000 »، إلا أن الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات، في هذا المعدل ،فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة لقانون

الاستثمار لسنة 1993 ،إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات، لم تعرف تطورا ملحوظا من خلال هذه الفترة وذلك لعدة عوامل وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

- عدم تضرر التوازنات المالية، حيث أن حاجات التمويل من الخزينة العمومية لعامي 2002 و 2003، لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية التنازلية وتحسين مدخولات الجباية العامة وتدخلات الخزينة في الأسواق النقدية والمالية عند الحاجة .
- تخفيض الديون الخارجية حيث تنوي الحكومة تقليصها إلى حدود 22 مليار سنة 2004 ،في حين أن خدمات الديون سنزل إلى أقل من 20 % من إيرادات الصادرات.
- العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5 %و 6 % مع تخفيض كبير لمعدلات البطالة، فضلا عن العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، بتخفيض نسبة الفقر في الجزائر وكذا الرفع من سقف السكنات الموجهة للأفراد.
- عدم الخوف من ارتفاع معدلات التضخم، والتي بقيت أقل من 1% ،وذلك نظرا لكون الاقتصاد يعرف تعطيلا واضحا وكبيرا للطاقات الإنتاجية.

ب- الأهداف الرئيسية لها:حددت الأهداف الرئيسية لها فيمايلي:

- تفعيل الطلب الكلي، عن طريق دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل في آن واحد، من خلال رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية، تتسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

ثانيا – محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 ويعتمد على دعم القطاع الإنتاجي، وعلى رأسه القطاع الفلاحي والصيد البحري وكذا تحسين الخدمات في مجالات الري والنقل والهياكل القاعدية ،فضلا عن تحسين ظروف الحياة ،وتفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ،وهذا عن طريق مجموعة من

الإجراءات وتدابير الإصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار قصد دعم المؤسسات، في ظل توفر طلب فعال تضمنه النفقات الاستثمارية للدولة والتي خصص لها غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار كمايلي:

جدول:يوضح تقسيم الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « 2001-2004» و/مليار دج

السنوات / القطاع	مجموع المبالغ	النسبة المئوية من المجموع
1- أشغال عمومية	210,5	% 40,1
2- تنمية محلية وبشرية	204,2	% 38,9
- تنمية محلية	114,0	-
- تنمية الموارد البشرية	90,2	-
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	% 12,4
- قطاع الفلاحة	55,8	-
- قطاع الصيد البحري	9,5	-
4- دعم الإصلاحات	45,0	% 8,6
المجموع	525,0	% 100

المصدر : سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006.

ثالثا:النتائج المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد أفرز تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وضعية اقتصادية جد ايجابية، ونتائج لا بأس بها، حيث عرفت بذلك سنة 2004 مجموعة من المعطيات الاقتصادية، تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2,1 % سنة2002 فقد بلغ سنة 2003 ما نسبته 6,8 % ونسبة 5,1 % سنة 2004

،وهذا بفضل ارتفاع حجم القيمة المضافة لكل فروع القطاع الاقتصادي، مما يعكس الانتعاش الذي تعرفه هذه الأخيرة والجدولين الآتيين يلخصان هذه النسب:

جدول يوضح نسبة الفقر في الجزائر من سنة 1988 إلى سنة 2004. / الوحدة (%)

المؤشرات	1988	1995	2000	2004
مؤشر حد الفقر الأدنى	3,4	6,9	2,3	1,6
مؤشر حد الفقر العام	7,4	16,3	9,6	6,8

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ،ص 05.

جدول يوضح معدلات نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بالمستوى المعيشي خلال الفترة (1995-2000) /الوحدة (%)

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-1995	المتوسط السنوي خلال الفترة 2004-2000
الناتج المحلي الإجمالي PIB	3,1	4,9
نصيب الفرد من PIB	0,9	3,3
الاستهلاك الفردي	1,2	4,9
الدخل التصرفي الفردي	3,7	5,4
أجور	1,1	5,2
تضخم	6,3	3

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

جدول يوضح حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة من طرف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61,8	296292	38,2

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

جدول يوضح تطور احتياطات صندوق ضبط الموارد منذ سنة 2000 إلى غاية 2003 (الوحدة مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003
- باقي الاحتياطات من العام السابق	0	232,1	249,0	275,5
- الإيرادات الجبائية البترولية المقتطعة ضمن قانون المالية	720,0	840,6	916,4	836,1
- الإيرادات الجبائية التي تم تحصيلها	1173,2	964,5	942,9	1285,0
- فارق الإيرادات الجبائية المخصصة والمحصلة.	453,2	123,9	26,5	448,8
- المتاحات المالية	453,2	356,0	275,5	724,4
- العمليات المنفذة:				
- تغطية العجز الحاصل بين الجباية البترولية المخصصة والمحصلة.	00	00	00	00
- تغطية المديونية	221,1	107,0	0,0	156,0
- مجموع صافي الاحتياطات المالية	232,1	249,0	275,5	568,4

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

ثالثا –آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009 [8]:

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ، بالإضافة إلى المخصصات المالية المعتبرة التي تضمنتها الموازنات العامة خلال سنوات تطبيق هذه

البرامج، تعمق لدى القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر، اقتناع تام بضرورة المواصلة في استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، تكون تتويجا لما يمكن تسميته جس النبض، والذي دام خلال السنوات الأربع السابقة، ومن هنا جاء إعلان السيد الرئيس، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، التي عرفها الاقتصاد الجزائري واستدامتها عند هذه المستويات، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو برنامج دعم النمو، والذي يعتمد بالأساس على نفس الأدوات المستخدمة من طرف البرامج السابقة، وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري مع بعض الخصوصيات، وكذا تجنب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج، فضلا عن كونه برنامج متوسط الأجل حيث يمتد للفترة 2005-2009 ،مما من شأنه إعطاء المزيد من الاستقرار للاقتصاد الجزائري، وفيمايلي سنتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالبرنامج وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيقه.

أولا: دوافع تطبيق برنامج دعم النمو :إذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي «نفقات التجهيز»، كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات «2005-2009»، وقد سطر البرنامج أهداف واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة «2000-2004» مع استدامتها عند هذه الحدود.

- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم لأهدافهم على أمرين هامين أولهما:العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، لجعلها جزءا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها، أما الأمر الثاني، فإن التنبؤات

التي تضمنها البرنامج، بنيت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004 .

أولا: الإستراتيجية المالية للبرنامج: تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير،كما اعتمدت الإستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري، على عدة عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار هي:

- ضرورة التحكم في سياسة الأجور- التوسع في نفقات التجهيز- تحكم أكبر في المديونية العمومية- تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة - أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي- تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات -رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تنزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 % :

جدول يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية المستهدفة خلال الفترة 2003-2009.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % PIB	6,8	5,1	5,2	5,5	5,8	4,6	5,0
النفقات الداخلية الخام %	4,9	6,1	4,3	4,1	5,0	4,5	5,0
الاستهلاك العائلي %	3,9	2,5	2,9	3,2	3,4	3,7	3,5
الاستثمار%	6,5	7,0	6,4	6,2	6,0	5,8	6,0

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر .

ثانيا–القطاعات التي يتناولها البرنامج: يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

القطاع	حجم النفقات المخصصة له (الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	% 20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	% 15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	% 22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	% 15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	% 25,5
المجموع العام	3800	% 100

المصدر :سعودي محمد ،مرجع سابق الذكر.

الإختلالات في الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي :

أولا في جانب الأجور:

لقد ركزت الإستراتيجية الفكرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي علي ضرورة التحكم في سياسة الأجور حيث تم التركيز علي عدم الزيادة في كتلة هذه الأخيرة مع التوسع في المنح والإعانات خاصة الموجهة للحماية الاجتماعية ولكن ابتداء من سنة2006 بدأت كتلة الأجور في الزيادة تحت وطأت الاحتجاجات العمالية مما أدي إلي ارتفاع نفقات التسيير ونفقات التجهيز في آن واحد وهو ما سيرفع حجم الكتلة النقدية المتداولة مما سيؤدي إلي إحداث ضغوط تضخمية تفقد هذه الزيادات معناها أنظر الجدول التالي :

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0

المصدر:محمد بن بوزيان وآخرون ،الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات المالية في الجزائر،منتدى البحوث الاقتصادية ،2010.

ثانيا: تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة:

من منظور الإستراتيجية الفكرية للبرنامج أن يتم تغطية كبح زيادة الأجور من خلال التوسع في نفقات الحماية الاجتماعية لكن الذي حدث هو العكس حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا ملموسا بالنظر غلي قيمها السابقة مما سيؤدي إلي حدوث فوارق اجتماعية حادة نتيجة زيادة أجور العمال وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية تزيد من صعوبات الفئات التي تحتاج إلي الرعاية الاجتماعية بل تتعداها لإفقاد الزيادات في هذه المنح معناه إن وجدت أصلا.أنظر الجدول التالي:

مقارنة لتطور النفقات الاجتماعية خلال الفترة2005-2010

البيان / السنوات	2005	2010
مجموع نفقات التسيير مليارد ج	1200	1301.9
حجم نفقات التحويلات الاجتماعية مليارد ج	449.4	231.8
نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير	%37.4	%17.8

المصدر :المعطيات مستخلصة من قانوني المالية 2005و2010

www.Finances-Algeria.dz ،Le20-9-2012

ثالثا :رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تنزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 :

لقد أخذت سياسة الإنعاش الاقتصادي تسميتها من الهدف الرئيسي لها وهو تحريك معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاع الصناعي والتجاري حيث مع بداية سنوات الألفين كانت معدلات النمو موجبة غير أنها منخفضة جدة ومن هنا فإن الهدف المنشود هو رفعها إلي معدل 4%إلي 6% من خلال تفعيل الطلب الكلي فيحدث كل من المضاعف والمعجل ضمن الفكر الكنزي مما يدفع معدلات نمو هذه القطاعات إلي الارتفاع غير أنه وبالنظر إلي ماحدث فإن جمود القطاع الإنتاجي وعدم مرونته أدي إلي بقاء معدلات النمو عند نفس الحدود السابقة بل تراجع في بعض القطاعات الاخري فاسحا المجال نحو زيادة الواردات والتي تشكل تغطية للخلل بين العرض والطلب الحالي:

جدول يوضح تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	1,9 -	1,0 -	1,3 -	2,2-	1,9	2,5-	1,06-
-صناعةالحديد، الميكانيك، إلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	12,6-	0.64
-مواد البناء	6,4	8,4	10,3	3,8-	1,6-	5,0-	2,45
-مواد غذائية	8,9 -	-19,1	15,7 -	7,6-	6,8	3,3-	7,96-
-صناعة كيميائية	6,2	8,5 -	2,2 -	3,1-	2,5	10,6-	2,61-
-الخشب و الورق	8,2 -	0,9	0,7 -	2,9	11,9-	14,8	0,36-
-النسيج	14,4 -	3,7	14,4 -	14,0-	1,1-	10,8-	8,5-
-صناعة الجلود	6,0 -	19,3-	15,4	15,9-	1,2-	6,3-	68,10-
2) القطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر :بوفليح نبيل ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد2013،9.

الخاتمة:

*من خلال تناول مرحلة الاقتصاد المخطط فإنه وبالرغم من أن النظام الاشتراكي في رمته كان فاشلا إلا أن حالة الجزائر تميزت بخصوصية عدم التقيد بمبدأ استخدام أكبر قدر من التكنلوجيا مقابل أقل قدر من اليد العاملة مما جعل أزمة الثمانينان شديدة جدة ومتنوعة الجوانب

*أما مرحلة سياسة الإنعاش الاقتصادي فإن أكبر تراجع عن الإستراتيجية الفكرية تمثل في زيادة الكتلة الأجرية مما زاد من حدة الضغوط التضخمية المتزامنة مع جمود في الجهاز الإنتاجي جعلت من الاقتصاد يشهد مؤشرات اقتصادية شبيهة بالتي كانت خلال فترة الأزمة ماعدا جانب المديونية وحجم الإيرادات البترولية .

الهوامش :

(1) : منصوري عبد الله،السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض حاد في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2005 .ص239-240

(2) : منصوري عبد الله،نفس المرجع ،ص241-245 مع بعض التصرف البسيط من الباحث.

(3) : عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري – الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة–أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ،2005 ،ص 22بتصرف من الباحث .

(4) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص27 بتصرف من الباحث .

(5) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص28، بتصرف من الباحث.

(6) : عبد الله بلوناس،نفس المرجع ،ص25 ،بتصرف من الباحث.

(7) : سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو علي واقع التنمية المحلية بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2006–ص160-166 بتصرف بسيط.

(8) : سعودي محمد،مرجع سابق الذكر،ص189-200 بتصرف من الباحث.

الجرائم المعلوماتية واقعها في الجزائر واليات مكافحتها

أ/مزيود سليم – جامعة المدية

ملخص :

أدى زيادة اعتماد العالم اليوم على تكنولوجيا المعلومات في مختلف معاملاته اليومية وهذا في ظل المزايا التي وفرتها من اقتصاد للوقت، و خفض للتكلفة، وزيادة الأرباح لمنظمات الأعمال ؛ أفرزت له بالمقابل تحديا غير تقليدي وهو نوع جديد من الجرائم تستغل الوسائط الالكترونية التي تستعملها تكنولوجيا المعلومات والتي اصطلح على تسميتها بالجريمة المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال،الانترنت، جرائم الانترنت.

Abstract :

Resulted in increased adoption of today's world of information technology in various transactions daily and this in light of the advantages provided by the economy of the time, and reduce cost, increase profits for business organizations; produced his return challenge funky a new type of crimes exploiting electronic media used by information technology, which termed cybercrime crime.

Keywords : Information and communication technology, Internet, Internet crimes.

مدخل :

يشهد العالم الحالي منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال والتي انعكست على كافة نواحي الحياة وقطاعاتها المختلفة بما فيها القطاع المالي والمصرفي.

ومع إتجاه المؤسسات إلى زيادة الإستثمار في التكنولوجيا وهذا لزيادة أرباحها من جهة والبيئة الأكثر التنافسية التي أصبحت تعيشها من جهة أخرى؛ خلفت أثرا سلبيا من خلال تعاظم تقديم الخدمات من خلال شبكة الإنترنت والتي اصطلح على تسميتها بالجريمة المعلوماتية.

لم تأمن المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من ظاهرة الجرائم المعلوماتية ففي ظل ازدياد عدد المتعاملين مع شبكة الانترنت ، ومع تنامي التعامل التجارة الالكترونية في الدول العربية واعتماد وسائل الدفع الحديثة بدأت تنمو هذه الظاهرة خاصة في ظل تأخر الآليات القانونية والبشرية والفنية في الدول العربية مقارنة بغيرها من دول العالم وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذه الورقة البحثية من خلال تناول العناصر التالية :

المحور الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية وصورها

المحور الثاني: تحديات الجرائم المعلوماتية

المحور الثالث : واقع الجرائم المعلوماتية وأثارها على مستوى العالم

المحور الرابع: واقع الجريمة المعلوماتية في الجزائر

المحور الخامس: اليات واتجاه مكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر

المحور الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية وخصائصها.

1. مفهوم الجريمة المعلوماتية

لا تختلف الجرائم المعلوماتية في طبيعتها عن الجرائم التقليدية إلا أنها تعتمد على التقنيات الحديثة في استعمالها وفيما يلي مفهومها وخصائصها.

تعرف الجريمة عموما في نطاق القانون الجنائي بأنه سلوك الفرد عملا كان أو امتناعا يواجهه المجتمع بتطبيق عقوبة جنائية، أما المعلوماتية فهي مشتق من المعلومات والتي يعنى بها:

كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الإستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية ويهدف إلى الإعتداء على الأموال المادية أو المعنوية[1].

وتعرف أيضا على أنها فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن نشاط غير مشروع لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة في الحاسب ، أو التي تحوَل عن طريقه[2].

وقد عرفت منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي **OCDE** الجريمة المعلوماتية على أنها : كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية[3].

ويعد هذا التعريف أوضح تعريف أكثر شمولا مما سبق وهذا لمراعاة الإعتبارات التالية :

- تلاؤم هذا التعريف مع فكرة عالمية المعلومات والاتصالات، إذ انه تعريف مقبول ومفهوم على المستوى العالمي؛
- مراعاة التعريف للتطور المتلاحق لتكنولوجيا الحسابات الآلية بصفة خاصة، بحيث لا يقتصر على التكنولوجيا الراهنة، بل يسمح بإستيعاب ما قد يجد من صور للجريمة المعلوماتية نتيجة تطور المعلومات؛
- وأخيرا لما كانت الجريمة المعلوماتية يمكن أن تنطوي على أشكال مختلفة للسلوك الإجرامي فيجب أن يوضح التعريف خصوصية الجريمة المعلوماتية بحيث يبدو واضحا الدور الذي يقوم به الحساب الآلي والمعلومات في ارتكاب الجريمة.

2. خصائص الجريمة المعلوماتية.

تتميز الجريمة المعلوماتية بطبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية وذلك نتيجة لإرتباطها بتقنية المعلومات والحاسب الآلي مع ما يتمتع به من تقنية عالية وقد كان لظهور شبكة الإنترنت في إضفاء شكل جديد للجريمة المعلوماتية هو الطبيعة الدولية أو متعددة الحدود.

1.2. خصائص تشترك فيها مع بعض الجرائم.

أ- خطورة الجرائم المعلوماتية.

وذلك لمساسها بالإنسان في فكره وحياته، وتمس المؤسسات في اقتصادها والبلاد في أمنها القومي والسياسي والإقتصادي، ومن شأن ذلك أن يضفي أبعادا خطيرة غير مسبوقة على حجم الإضرار والخسائر التي تنجم عن ارتكاب هذه الجرائم على مختلف القطاعات والمعاملات.

ب- الطبيعة المتعدية الحدود.

من أهم خصائص التي تميز الجريمة المعلوماتية هي تخطيها للحدود الجغرافية ومن إكتسابها طبيعة متعددة الحدود ، فبعد ظهور شبكات المعلومات لم تعد الحدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالقدرة التي تتمتع بها الحاسبات الآلية في نقل وتبادل كميات كبيرة من المعلومات بين أنظمة يفصل بينها ألاف الأميال، قد أدت إلى نتيجة مؤداها إن أماكن متعددة من دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية وحجم المعلومات والأموال المستهدفة والمسافة التي قد تفصل الجاني عن هذه المعلومات والأموال.

وقد أثارت الطبيعة الدولية للجرائم المعلوماتية تساؤلا مهما يتعلق بتحديد الدولة التي يختص قضاؤها بملاحقة الجريمة، أم تلك التي أضرت مصالحها نتيجة لهذا التلاعب، كما أثرت هذه الطبيعة أيضا الشكوك حول مدى فاعلية القوانين القائمة في التعامل مع الجريمة المعلوماتية وبصفة خاص فيما يتعلق بجمع وقبول الأدلة.

2.2.خصائص تنفرد بها الجريمة المعلوماتية عن الجرائم الأخرى.

تختلف الجريمة المعلوماتية عن باقي أنواع الجرائم في :

أ- تتطلب لإرتكابها وجود كمبيوتر ومعرفة تقنية بإستخدامها.

حيث يعتبر الإستعانة بجهاز الكمبيوتر أساسا لإرتكاب الجريمة المعلوماتية وليس سرقة الجهاز أو إتلافه لأنه يدخل في نطاق الإعتداء أو سرقة الأموال المادية المنقولة، وترتكب الجريمة بتدمير برامج الكمبيوتر أو سرقتها أو العبث بالبيانات أو المعلومات المخزنة[4].

كما تعتمد هذه الجرائم على قمة الذكاء في ارتكابها ويصعب على المحقق التقليدي التعامل مع هذه الجرائم، إذ يصعب عليه متابعة الجرائم المعلوماتية والكشف عنها وإقامة الدليل عليها، فهي جرائم تتسم بالغموض وإثباتها بالصعوبة بمكان والتحقيق فيها يختلف عن التحقيق في الجرائم التقليدية، كما انه كلما تقدمت المعرفة التقنية كلما زادت احتمالية توظيف هذه المعارف بشكل غير مشروع وزيادة خطورة الجرائم المعلوماتية.

ب- صعوبة اكتشافها وإثباتها.

تتسم الجريمة المعلوماتية بأنها لا تترك أثرا بعد إرتكابها علاوة على صعوبة الإحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت[5] ، فليس هناك أموال مادية منقولة تم إختلاسها وإنما هي أرقام تتغير في

السجلات، كما أن معظم الجرائم المعلوماتية تم اكتشافها بالمصادفة وبعد مرور وقت طويل إضافة انه لا يتم في الغالب الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية أما لعدم اكتشافها من طرف الضحية أو خوفا من التشهير به لذلك ما يرتكب فعلا من جرائم معلوماتية اكبر بكثير ما يصرح به.

ت- تميز مرتكب الجريمة المعلوماتية عن غيره من مرتكبي الجرائم الأخرى :

يتصف مرتكبوا الجرائم المعلوماتية بعدة صفات تميزهم عن غيرهم من المتورطين في أشكال الإجرام الأخرى والمتمثلة في:

- **المهارة**: المتطلبة لتنفيذ النشاط الإجرامي من ابرز خصائص المجرم المعلوماتي والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال، أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجي المعلومات،أو بمجرد التفاعل الإجتماعي مع الآخرين. إلا أن ذلك لا يعني ضرورة أن يكون المجرم المعلوماتي على قدر كبير من العلم في هذا المجال، بل إن الواقع العملي قد اثبت أن بعض انجح مجرمي المعلوماتية لم يتلقوا المهارة اللازمة لإرتكاب الجريمة عن طرقي التعليم أو الخبرة المكتسبة من العمل في هذا المجال.

- **المعرفة**: فتتلخص في التعرف على كافة الظروف التي تحيط بالجريمة المراد تنفيذها وإمكانيات نجاحها واحتمالات فشلها، إذ أن المجرم المعلوماتي بإستطاعته أن يكون تصورا كاملا لجريمته، كون المشرح الذي تمارس فيه الجريمة المعلوماتية هو نظام الحاسب الآلي فالفاعل يستطيع أن يطبق جريمته على أنظمة مماثلة لتلك التي يستهدفها وذلك قبل تنفيذ جريمته.

- **الوسيلة**: فيراد بها الإمكانيات التي يتزود بها الفاعل لإتمام جريمته ففيما يتعلق بالمجرم المعلوماتي فإن الوسائل المتطلبة للتلاعب بأنظمة الحسابات الآلية هي في أغلب الحالات تتميز نسبيا بالبساطة وبسهولة الحصول عليها.

- **السلطة**: فيقصد بها الحقوق أو المزايا التي يتمتع بها المجرم المعلوماتي والتي تمكنه من ارتكاب جريمته، قد تتمثل هذه السلطة في الشفرة الخاصة بالدخول إلى النظام الذي يحتوي على المعلومات والتي تعطى الفاعل مزايا متعددة كفتح الملفات ومحو أو تعديل المعلومات التي تحتويها أو مجرد قراءتها أو كتابتها، وقد تمثل هذه السلطة في الحق في استعمال الحاسب الآلي أو إجراء بعض التعاملات، وقد تكون هذه السلطة غير حقيقية كما في حالة استخدام شفرة الدخول الخاصة بشخص آخر.

- **الباعث**: وراء ارتكاب الجريمة، الذي قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن الباعث لإرتكاب غيرها من الجرائم الأخرى، فالرغبة في تحقيق الربح المادي بطريق غير مشروع يظل الباعث الأول وراء ارتكاب الجريمة المعلوماتية، ثم يأتي بعد ذلك الرغبة في قهر نظام الحاسب وتخطي حواجز الحماية المضروبة حوله، وأخيرا الانتقام من رب العمل أو احد الزملاء، حيث يفرق مرتكبي هذه الجرائم بين الإضرار بالأشخاص والأضرار بين بمؤسسة أو جهة في استطاعتها اقتصاديا تحمل نتاج أعمالهم.

3. مرتكبوا الجرائم المعلوماتية.

يمكن تصنيف مرتكبوا الجرائم المعلوماتية إلى الطوائف التالية[6]:

أ- المازحون Prankesters : الأشخاص الذين يرتكبون جرائم المعلوماتية بغرض التسلية والمزاح مع الآخرين بدون أن يكون في نيتهم إحداث أي ضرر بالمجني عليهم، ويتدرج تحت هذه الطائفة بصفة خاصة صغار مجرمي المعلوماتية.

ب- قراصنة الانترنت Hackers : فهي تضم الأشخاص الذين يهدفون إلى الدخول إلى أنظمة الحسابات الآلية غير المصرح لهم وكسر الحواجز الأمنية الموضوعة لهذا الغرض، وذلك بهدف إكتساب الخبرة ،أو بدافع الفضول أو بمجرد إثبات القدرة على اختراق هذه الأنظمة.

ت- القراصنة المجرمون Malicious hackers : هدفهم إلحاق خسائر بالمجني عليهم دون أن يكون الحصول على مكتسب مالية من ضمن هذه الأهداف، ويندرج تحت هذه الطائفة الكثيرون من مخترقي فيروسات الحاسبات الآلية وموزعيها.

ث- المنتقمون Personnel Problem solvers : فهم الطائفة الأكثر شيوعا بين مجرمي المعلوماتية، فهم يقومون بإرتكاب جرائم المعلوماتية التي تلحق بالمجنى عليهم خسائر ولا يستطيع حلها بالوسائل الأخرى بما فيها اللجوء إلى الجريمة التقليدية.

ج- ممتهنوا الإجرام Career criminals : وهم مجرمي المعلوماتية الذين يبتغون تحقيق الربح المادي بطريقة غير مشروعة بحيث ينطبق على أفعالهم الجريمة المنظمة،ا وعلى الأقل يشترك في تنفيذ النشاط الإجرامي أكثر من فاعل ،ويقترب المجرم المعلوماتي المنتمي إلى هذه الطائفة في سماته من المجرم التقليدي.

ح- المتطرفون Extreme advocates: فتدخل في عداداها الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، والتي تكون بدورها من مجموعة من الأشخاص لديهم معتقدات وأفكار اجتماعية أو سياسية أو دينية ويرغبون في فرض هذه المعتقدات باللجوء أحيانا إلى النشاط الإجرامي،ويركز نشاكهم بصفة عامة في استخدام العنف ضد الأشخاص والممتلكات من اجل لفت الأنظار إلى ما يدعون إليه، وان اعتماد المؤسسة المختلفة داخل الدول على أنظمة الحسابات الآلية في انجاز أعمالها والأهمية القصوى للمعلومات التي تحتويها في اغلب الحالات قد جعل من هذه الأنظمة هدفا جذابا لهذه الجماعات.

خ- الإهمال **The criminality negligent** : و التي تضم واحدة من أهم المشكلات التي تتصل بإساءة استخدام الحسابات الآلية، ألا وهي الإهمال الذي يترتب عليه في مجال الحاسبات الآلية وفي اغلب الأحيان نتائج خطيرة قد تصل إلى حد القتل.

المحور الثاني: تحديات مكافحة جرائم المعلوماتية.

تكمن مخاطر الجريمة المعلوماتية مقارنة مع الجرائم العادية في التحديات التي تفرضها والمتعلقة بالآليات المناسبة لمكافحتها في ظل طبيعتها التي تعتمد على الانترنت وفيما يلي أهم هذه التحديات (13) (07) .

أ- التحديات العامة.

وتتمثل في :

1. **الثقة في وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصال:** الذي يتجلى من خلال الإتصالات المستخدمة من خلال شبكة الإنترنت، والإعتماد الكبير عليها في كثير من الصناعات والخدمات، بشكل أصبحت مندمجة بشكل كلي في كل مظاهر الحياة.وقد أدت زيادة هذه الثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى مخاطر تعريض الأنظمة والخدمة إلى التخريب أو القرصنة.
2. **عدد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** في ضوء انتشار الإنترنت واستخدامها على مستوى العالم والذي قارب 2 مليار مستخدم سنة 2009، ومع زيادة عدد المستخدمين من سنة إلى أخرى ازداد عدد المستهدفين، خاصة في ظل صعوبة تحديد عدد مستخدمي الإنترنت بطريقة غير شرعية.
3. **توفر الأجهزة وسهولة الدخول:** والتي أصبح من خلالها عملية إجراء بريد الكتروني يستغرق وقت قصير فقط وهذا سبب نجاح الإنترنت، والتي لا بد أن يقابله وقت القصير للتحقيق أو جمع الأدلة، تختلف مع التحقيقات التقليدية التي تأخذ وقت أطول.
4. **التطور المستمر:** تتصف الإنترنت بأنها تخضع للتطور بإستمرار، ويتجلى هذا من خلال التطبيقات الجديدة التي تعرضها والتي مكنت من إنشاء جرائم جديدة .
5. **الإتصالات المجهولة:** إن طبيعة الخدمات التي تتم من خلال شبكة الانترنت والتي لا يتم التحقق من المعلومات الشخصية التي يجب إدراجها إما كخاصية عرضية للخدمة أو متعمدة لإخفاء طبيعة المستخدم، يمكن للمعتدين من إخفاء هوياتهم وإستخدام هويات وهمية، وكمثال على ذلك البريد الإلكتروني المجهول الذي يفيد المستخدم في خضوعه في نقاشات سياسية وفكرية، كما أنها قد تثير السلوكات ضد المجتمع لكنها تساعد من العمل بحرية أكثر.
6. **أنها تكنولوجيا التشفير:** إضافة إلى العوامل السابقة هناك عامل آخر قد يعقد من عملية التحقيق في الجرائم المعلوماتية وهو تكنولوجيا التشفير، والتي تحمي معلومات ضد أي شخص يريد الولوج أو الدخول وهذا من خلال كلمة سر، إضافة إلى البرامج تسمح للمستخدم من حماية الملفات ضد الدخول غير المسموح والتي تكون في الغالب تكون صعبة وتأخذ وقت طويل للإختراق إذا استطاع

المحققين من الدخول إلى البرنامج المستخدم في التشفير. والتي هي عبارة عن حل لمواجهة جرائم الإنترنت.

7. توفر المعلومات: تتوفر شبكة الانترنت على ملايين من واجهات الإنترنت والآنية حيث بإمكان أي شخص المساهمة والمشاركة في الشبكة، ويعد النجاح الكبير الذي شهدته الإنترنت إلى قوة محركات البحث التي تمكن من البحث في ملايين في صفحات الانترنت في ثواني، وقد ساعدت هذه الخاصية المعتدين أو المهاجمين في تنفيذ اعتدائهم من خلال المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت وهذا بتوضيح طريق الاختراق مثلا.

8. غياب آليات الرقابة: تحتاج كل شبكات الإتصال والشبكات إلى إدارة مركزية وأدوات تقنية وهذا لضمان العملياتية، وهذا مالا يوجد على شبكة الانترنت حيث غياب أدوات الرقابة على شبكة الإنترنت تمكن المستخدم من التحايل بإستخادم شبكة الإتصال المجهولة.

9. لها خاصية البعد الدولي: بحيث يتم تبادل المعلومات من خلال الشبكة المعلومات على صعيد أكثر من بلد كما أن العديد من مزودي الخدمة عادة ما يكون خارج البلد الأصل، وكون المعتدين من بلدان مختلفة يفرض ضرورة تعاون كبير في عمليات التحقيق بين كل الهيآت القانونية والى مساندة كل السلطات في كل البلدان المشاركة، التي تواجه بالشروط الشكلية والوقت اللازم للتعامل مع قوانين الأجنبية.كما تؤدي عملية حذف البيانات المهمة لتعقب جرائم الانترنت معضلة بالنسبة لعملية التحقيق.

10. استقلالية المكان والحضور في موقع الجريمة: لا يحتاج مجرموا الإنترنت إلى التواجد في نفس الموقع المستهدف، حيث أن مكان المجرم يختلف في الغالب عن موقع الجريمة، كما أنها لا تكلف جهد ووقت كبير، إضافة إلى أنهم يتفادون الدول ذات التشريعات القوية في مكافحة جرائم الانترنت.

ب– التحديات التشريعية.

والمتمثلة في :

1. تحديات تحيين قوانين العقوبات: مع الأشكال الجديدة للجرائم التي أفرزتها روابط الحاسوب أو روابط شبكة الانترنت ، جرائم الانترنت برز تحدي أمام المشرعين بالإستجابة للتطورات الحاصلة في الانترنت وان يضمنوا فعالية وجود احتياطات خاصة الحاصلة في ظل التطور السريع في تكنولوجيا الشبكة. خاصة فيما يتعلق بتحيين قانون العقوبات لمتابعة الأشكال الجديدة من الجرائم المعلوماتية،حيث أن بعض البلدان لم تنتهي بعد من تعديل إجراءات مخالفات التي يقوم بها الجناة تحت القانون العقوبات.

فالتحدي الأساسي للأنظمة التشريعية العقابية هي فترة التأخير بين إدراك مخاطر سوء استعمال تكنولوجيا المعلومات من جهة ومتطلبات القانون التشريع المحلية وهذه التحديات تبقى مناسبة ومرتبطة بالموضوع دائما مع التطور الحاصل في تكنولوجيا الإنترنت، لذا فإن كثيرا من الدول تبذل مجهودا للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

2. بروز جرائم جديدة: بالرغم من أن اغلب الجرائم المعلوماتية تشبه الجرائم التقليدية إلا في الأداة وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي فإن قانون الخاص لمكافحتها لا يختلف كثيرا قانون عن الجرائم التقليدية، إلا انه ظهرت بعض الأنواع الجديدة من الجرائم كالجرائم الاحتيال المالي وسرقة البيانات من خلال ممارسة الألعاب (online games) على الانترنت.

3. إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والحاجة إلى أدوات تحقيق جديدة: يستعمل المهاجمين تكنولوجيات المعلومات والاتصال بطرق مختلفة لتحضير وتنفيذ مختلف اعتداءاتهم، لذا فإن الهيآت تحتاج أدوات مناسبة لتحقيق في جرائم الإنترنت في تطبيقها للقانون ، ذلك أن البعض منها تتناقض مع حق الإستعمال المشروع للإنترنت.

4.إقامة إجراءات الإثبات الرقمية: مع ارتفاع عدد الملفات الرقمية في ظل انخفاض تكلفتها و التطور في استعمال الرقمنة أصبحت كدليل جديد للمعلومات تستعمل في المحاكم وهذا بإستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في جمعها ومعالجتها واستعمالها كدليل، ومعالجة الأدلة الرقمية تعترضها تحدي واحد وهو الإجراءات الخاصة بها، وتعد عملية صيانة الأدلة الرقمية أكثر المظاهر تحدي للأدلة الرقمية،حيث أن الأدلة الرقمية تعد أدلة هشة وقابلة للتغيير أو الحذف.

وتعد الأدلة الرقمية أساسية في أي عملية تحقيق حول الجرائم المعلوماتية والتي يمكن تقسيم مراحلها إلى أربعة مراحل:

- الكشف عن الأدلة الوثيقة الصلة؛
- تجميع وحفظ الأدلة؛
- تحليل تكنولوجيا الإعلام الآلي والأدلة الرقمية؛
- تقديم الأدلة للعدالة.

المحور الثالث:واقع الجريمة المعلوماتية في العالم و أثارها.

تعد جرائم الانترنت احد مساوئ تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث قدرت حجم خسائر جرائم الإنترنت في دراسة قام بها المركز الاستراتيجي والدراسات الدولية وشركة Mcafee بـ 500 مليار دولار في نهاية عام2012، مما يهدد صناعة التكنولوجيا في ميدان الأعمال للتفوق على ذلك على الخسائر من الاتجار بالمخدرات والمقدرة 274 مليار دولار [08].

وطبقا لمؤشرات Symantec لسنة 2012 فقد القطاع المالي يأتي في المرتبة الأولى من عمليات التصيد من خلال مواقع وهمية بنسبة 87 % تليها مواقع الأعمال بنسبة 12% ثم المواقع الحكومية بنسبة 3 %[09]. .

كما انه وفق الدراسة فإنه في كل ثانية يتعرض 18 شخص الى جريمة معلوماتية وقد بلغ عدد الافراد الذي تعرضوا الى الجرائم المعلوماتية 556 مليون شخص خلال 12 شهر الأخير.

هذا وقد بلغت حجم الخسائر المتعلقة فقط بالاحتيال على الزبائن من خلال العمليات الوهمية 21 مليار دولار في الولايات المتحدة الامريكية، 16 مليار دولار في أوربا، 465 مليار دولار في الصين ،8 مليار دولار في الهند، 2 مليار دولار في الهند.[10].

أما في الدول العربية فقد قدرت خسائر جرائم الانترنت بـ 600 مليون دولار بلغ حجم الخسائر المترتبة عن الجرائم المعلوماتية وفي الإمارات بقيمة 284 مليون دولار وبعدد 1.5 مليون شخص ضحية للجرائم،وفي السعودية بلغت خسائر البنوك السعودية من جرائم الانترنت بـ 2 مليار دولار[11].

رابعا:واقع الجريمة المعلوماتية في الجزائر وواقع مكافحتها في الجزائر.

بدأت تظهر ظاهرة الجريمة المعلوماتية في الجزائر إلى سنة 2005 أين سجلت ظاهرة واحدة فقط ومع تزايد انتشار الانترنت في الجزائر حيث وصل عدد المشتركين فيها إلى واتجاه إلى استعمال تكنولوجيا الاتصال بدأت ترتفع حجم الظاهرة حيث سجلت سنة 2009 88 شخصا متهما تتعلق بالجريمة المعلوماتية وتؤكد معطيات أمام ملتقى دولي حول الجريمة المعلوماتية أن هذا النوع من الجرائم لم ينتشر على نطاق واسع في الجزائر غير انه اخذ في التقدم وان المخالفات المسجلة تتعلق بالاطلاع غير الشرعي على البيانات قصد إتلافها والقرصنة ضد المواقع الرسمية والخاصة والدعاية المغرضة والإرهاب وسرقة المعلومات والتعدي على الحياة الشخصية وتستهدف الجريمة المعلوماتية 60% منها تستهدف الإدارات العامة والمؤسسات الصناعية ونسبة 20% الشركات الخاصة و11%الشركات الأجنبية و 6 الأشخاص.

المحور الخامس: آليات واتجاه مكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر

لم تعرف الجزائر قوانين قبل 2004 تطبق بشكل خاص على نظام المعلوماتية أو على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ما عدا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام السمعية.

ومراعاة لما شهدته الجزائر ويشهده العالم في الفترة الأخيرة وخاصة مع بداية الألفية الثالثة من تطورا كبيرا في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال التي تقوم بشكل اكبر على الاختراعات الجديدة

في مجال الإلكترونيك والمعلوماتية ،ولمسايرة هذا التطور التكنولوجي كان لابد للدول من إيجاد الإطار القانوني المناسب بوضع النصوص الملائمة المختلفة استعمالات الإعلام الآلي وفي نفس السياق وضع قوانين خاصة لمواجهة ما يسمى بالإجرام المعلوماتي أو الجرائم الالكترونية.

وقد تجسد ذلك في الجزائر بصدور القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي نص على حماية جزائرية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

1. أسباب استصدار قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية [12]

إن الثورة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدت بالجزائر إلى محاولة الاقتداء بأغلب دول العالم في هذا المجال.

كان لزاما سد فراغ القانوني الذي عرفه هذا المجال بصدور القانون رقم 15.04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي نص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ويأتي هذا القانون لتعزيز نفس هذه القواعد ،من خلال وضع إطار قانوني أكثر ملائمة مع خصوصية الجريمة الافتراضية.

كما تكمن أهمية هذا القانون في كونه يجمع بين القواعد الإجرائية المكملة لقانون الإجراءات الجزائية وبين قواعد الوقائية التي تسمح بالرصد المبكر للاعتداءات المحتملة والتدخل السريع لتحديد مصدرها والتعرف على مرتكبيها.

وقد اخذ المشرع بعين الاعتبار الصعوبات التي تثيرها المصطلحات القانونية المتعلقة بهذه المادة ، لذلك تم اختيار عنونا " القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها" حتى لا يكون النص مرتبطا بتقنيات تشهد تطورا مستمرا بقدر ما يرتبط بالأهداف والغايات التي ترمي إليها هذا التكنولوجيا، كما أن التركيز على مجالي الإعلام والاتصال بين مقاصد النص الذي يهدف إلى جعل المتعاملين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية شركاء في مكافحة هذا الشكل من الإجرام والوقاية منه.

2. مضمون القانون.

تضمن القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 غشت سنة 2009 مادة مقسمة على ستة فصول نلخصها فيما يلي [19] [13].

نص الفصل الأول على الأحكام العامة التي تبين الأهداف المتوخاة من القانون وتحدد مفهوم مصطلح التقنية الواردة فيه وكذا مجال تطبيق أحكامه، وفي الفصل الثاني نص القانون على مراقبة

الاتصالات الالكترونية حيث خصها بأحكام خاصة بمراقبة الاتصالات الالكترونية، وقد روعي في وضع هذه القواعد خطورة التهديدات المحتملة وأهمية المصالح المحمية.

والفصل الثالث تضمن القواعد الإجرائية، بمعنى النص على قواعد إجرائية خاصة بالتفتيش والحجز في مجال الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ،وذلك وفقا للمعايير العالمية المعمول بها في هذا الشأن ومع مراعاة ما تضمنه قانون الإجراءات الجزائية من مبادئ عامة.أما الفصل الرابع تطرق إلى التزامات المتعاملين في مجال الاتصالات الالكترونية ،وذلك من خلال تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاملين في الاتصالات الالكترونية لاسيما إلزامية حفظ المعطيات المتعلقة ب حركة السير والتي من شأنها المساعدة في الكشف عن الجرائم ومرتكبيها، يهدف هذا القانون إلى إعطاء مقدمي الخدمات دورا ايجابيا ومساعدا للسلطات العمومية في مواجهة الجرائم وكشف مرتكبيها.

والفصل الخامس أشار إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الإجرام المتصل بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته ،إذ نص القانون على إنشاء هيئة وطنية ذات وظيفة تنسيقية في مجال الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته ،وقد تمت الإحالة على التنظيم فيما يخص تحديد كيفيات تنظيم هذه الهيئة. وأخيرا وتعرض الفصل السادس على التعاون والمساعدة القضائية الدولية،إذ تناول قواعد الاختصاص القضائي والتعاون الدولي بوجه عام.

الخاتمة:

أدى التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإتصال وزيادة الترابط الإلكتروني والإعتمادية المتزايدة على التقنية إلى ظهور نوع جديد من المعاملات تسمى بالمعاملات الإلكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية ؛ و بالمقابل أفرزت جرائم مستحدثة تعتمد على الوسائل التي أتاحتها تلك الثورة المعلوماتية خاصة الإنترنت والتي تدعى بجرائم الإنترنت أو جرائم إستخدام الحاسوب التي تتمثل في كل فعل أو إمتناع من شأنه الإعتداء على الأموال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية،

ويظهر مخاطر الجريمة المعلوماتية في التحديات التي تفرضها لمكافحتها في ظل طبيعتها التي تعتمد على الإنترنت، كالثقة المتزايدة في إستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وزيادة عدد مستخدمي شبكة الانترنت، وظهور جرائم جدد ، وإقامة إجراءات الإثبات الرقمية.

ولخطر هذا النوع من الجرائم والمحتمل إن يكون أن يكون كبيرا في ظل ضعف الجاهزية التقنية والتشريعية. قامت العديد من الدول منها الجزائر بإصدار قوانين خاصة أو تعديل قوانينها الجزائية لمواجهة الآثار السلبية التي خلفتها هذه التقنية العالية إضافة إلى الوسائل الفنية وتأهيل كوادر قادرة على التتبع والتحقيق في هذه الظاهرة.

الهوامش :

(1): عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون – دراسة مقارنة – ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2003 ، ص 32.

(2): يونس عرب ، موسوعة القانون وتقنية المعلومات ، دليل أمن المعلومات والخصوصية ، جرائم الكمبيوتر والانترنت ، الجزء الأول، منشورات إتحاد المصارف العربية ، الطبعة الأولى،2001، ص 213.

(3) نادلة عادل محمد فريد قورة ، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، منشورات الحاتي الحقوقية، 2005، ص32.

(4): سميرة معاشي، ماهية الجريمة المعلوماتية، مجلة المنتدى القانوني، العدد السابع ، ص 282.

(05) International telecommunication union, www.itu.int ,understanding cybercrime for developing countries, April 2009. date de consultation : 17/05/2011

(6): جميل عبد الباقي الصغير،القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،1992، ص17.

(7): نائلة عادل محمد فريد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(8) Internet crime complate center, 2009 internet crime www.ic3.gov, report ,date de consultation, 04/05/2011

(09) http://www.symantec.comdate de consultation, 01/09/2013

(10) www.mcafee.com/,date de consultation, 01/09/2013

(11) www.alwasat.com/,date de consultation, 01/09/2013

(12) احمد عمراني، الأزرق بن عبد الله، نظام المعلوماتية في القانون الجزائري واقع وأفاق، ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية حول البيئة المعلوماتية الآمنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، خلال الفترة 6-7 افريل 2010 ، الرياض، ص 15.

(13) قانون رقم09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والوقاية منها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 47 المؤرخة في 16 أوت 2009، ص 05.

النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي

أ/قبطان شوقي– جامعة المدية

الملخص:

في بيئة عمل تتزايد فيها التحديات والرهانات بفعل المنافسة التي تميل تدريجيا لتصبح منافسة عالمية، تظهر مدى حاجة المنظّمة الجزائرية من أي وقت مضى إلى التحكّم أكثر فأكثر في التقنيات الإدارية الحديثة والايمان بما أصبح يعرف اليوم بمفهوم التميّز التنظيمي كطريق وحيد لضمان البقاء والاستمرار وبلوغ أعلى مستويات النجاح، والتي تظهر من خلال تعظيم منافع ذوي المصلحة في المنظّمة من مساهمين وزبائن وعمال ومجتمع بصفة عامة. والنموذج الجزائري للجودة، يعتبر ثمرة المجهودات الجزائرية المتواصلة التي جاءت في هذا الاتجاه، وذلك بنيّة دفع المنظّمات الجزائرية وتحفيزها على تبني المفاهيم والفلسفات الإدارية الحديثة والتحكّم فيها، وهو ما ركزت عليه هذه الورقة البحثية التي حاولنا من خلالها التعريف بالنموذج من جانبيه النظري والعملي، كما حاولنا استنتاج ملامح التميّز التنظيمي فيه وذلك بهدف إبراز فكرة رئيسية مردّها أن النموذج الجزائري للجودة يعدّ بحق، الطريق الذي يقود المنظّمة الجزائرية نحو النجاح في بيئة عالمية لا مكان فيها إلا للمنظمة الأكثر تميّزا.

الكلمات الدالة: النموذج الجزائري للجودة، الجائزة الجزائرية للجودة، التميّز التنظيمي، إدارة الجودة.

Abstract :

Due to the global competition that characterizes institutions working environment, Algerian institutions urgently need to control more modern management techniques, and believing in business excellence, as the only way to ensure the survival and continued and more success, which appear through maximizing the profit for stakeholders such as shareholders, customers, workers and the community as well .

The Algerian model for quality is the result of the Algerian ongoing efforts in this regard in order to push the Algerian institutions to adopt such modern concepts and control this new concept.

On this basis, the study focused on this aspect by recognizing the Algerian model theoretically and practically in order to achieve one goal: that the Algerian model for quality is the only way that leads the Algerian institutions to the success in light of the global changes, where there are only the distinctive institutions

Key words: Algerian model for quality, Algerian Award for quality, business excellence, Quality management.

مقدمة:

تظهر الحاجة إلى بحث تساؤل محوري يدور حول كيفية تحقيق نجاح المنظّمات، هذا النجاح المتمثل تحديدا في القدرة على خلق قيم وتعظيم منافع أصحاب المصالح في المنظّمة، ونخص بالذكر حملة الأسهم والزبائن والعمال والمجتمع بصفة عامة. وبحث هذا التساؤل يجب أن يتم في ظل واقع جديد لبيئة الأعمال يسود عالمنا اليوم وتمثل المنافسة فيه السمة الأكثر وضوحا، فهي تشكل الإطار العام الذي تتم في نطاقه كافة العمليات والأنشطة التي تمارسها المنظّمات.

وفي سياق الإجابة على التساؤل المطروح، يجمع مفكرو الإدارة بأن نجاح المنظّمات في وقتنا الراهن يستلزم اتباعها لرؤى وفلسفات تسيير حديثة تكوّن ما أصبح يعرف اليوم بمفهوم التميز التنظيمي، وتختلف في جوهرها عن التقنيات الإدارية التقليدية والتي لم تعد صالحة لمواجهة تحديات البيئة الراهنة، ويعبر (مؤيد السالم) على ذلك في قوله " نعيش اليوم في عالم تصاعدت وتشابكت فيه عوامل التغيير والتجدد في جميع مجالات الحياة، وأنتجت تلك العوامل واقعا إداريا جديدا جعل مسيّري المنظّمات مطالبين باستبدال المفاهيم والتقنيات والسلوكيات الإدارية التقليدية بأساليب جديدة قوامها التميّز والجودة والابداع والانفتاح والتوازن في بيئة شديدة التنافس " [1].

ويستنتج مما سبق أن التوجه نحو تبني مفاهيم ورؤى إدارية حديثة ومتميزة صار توجها قسريا، ولقد أدركت أغلبية دول العالم هذه الحقيقة وباشرت باتخاذ اجراءات عديدة ومتنوعة من شأنها الدفع بمنظّماتها نحو التميّز التنظيمي وذلك بالتحكّم في الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة والايمان بها كفلسفة تسيّير رائدة. والجزائر كغيرها من هذه الدول لم تتوانى هي الأخرى في سلك هذا الدرب، وحتى وإن جاء ذلك متأخرا نوعا ما بالمقارنة مع دول أخرى سبّاقة، إلا أنها قامت بمجهودات معتبرة[1] في هذا الاطار خاصة

---

[1] من أبرز المجهودات التي قامت بها الجزائر في هذا الاتجاه نجد:

- إنشاء المعهد الجزائري للتقيّيس (IANOR) « L'institut Algérien de Normalisation »:وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أسست بمرسوم تنفيذي رقم 98 – 69 الصادر بتاريخ 21 فيفري 1998 والمعدل والمكمل بمرسوم تنفيذي رقم 11 – 20 الصادر بتاريخ 25 جانفي 2011. والمهمة الرئيسية لهذه المؤسسة هي اعداد ونشر معايير الجودة الجزائرية وتكييّفها مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، بالإضافة إلى منح شهادات المطابقة ومتابعة الشروط التطبيقية لها حسب القوانين المعمول بها.

- تقديم تحفيزات مالية معتبرة لتشجيع المنظّمات على تطبيق مواصفات الأيزو 9000: حيث شرعت الجزائر منذ التسعينيات وذلك في إطار برنامج وطني للتقييّس، لمحاولة تحفيز المنظّمات الجزائرية على تفعيل إدارة الجودة بهدف النهوض بمستويات أدائها، وخصصت الدولة لذلك مساعدات مالية تمنح كتعويض للمنظّمات على تكاليفها الكبيرة في هذا الاتجاه (تكاليف الاتصال والمرافقة من طرف مكتب دراسات متخصص في إدارة الجودة والايزو مثلا)، بالإضافة إلى تعويضات أخرى تمنح بعدما تحصل المنظّمة على شهادة الجودة، وذلك بنيّة تحفيزها على البقاء في نهج التحسين المستمر. وتصل التعويضات إلى أكثر من 50 % من التكاليف الاجمالية وهي تعويضات معتبرة.

مع اقتراب موعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ودخول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، ما نتج عنه الانفتاح التدريجي للسوق الداخلي على مؤسسات عالمية تتحكم بشكل كبير في تقنيات التسيير الحديثة.

والنموذج الجزائري للجودة الذي خصت به هذه الورقة البحثية، هو امتداد للمجهودات الجزائرية المتواصلة للارتقاء بأداء المنظّمات الجزائرية ودفعها نحو الايمان بالتقنيات الإدارية الرائدة والمتميزة. ونحاول في هذا السياق أن نعرّف به ونستنتج ملامح التميّز التنظيمي فيه من خلال بحث الاشكالية التالية:

ما هو النموذج الجزائري للجودة ؟ وإلى أي درجة يمكن أن يكون طريق المنظّمة الجزائرية نحو التميّز التنظيمي ؟

ومعالجة هذه الاشكالية يتم من خلال محورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: إطار تعريفي بالنموذج الجزائري للجودة.
- المحور الثاني: التميّز التنظيمي وملامحه في النموذج الجزائري للجودة.

المحور الأول: إطار تعريفي بالنموذج الجزائري للجودة

النموذج الجزائري للجودة يعّد من النماذج الرائدة في افريقيا والعالم العربي، وهو في جوهره امتداد لنماذج عالمية سبّاقة سواء كانت اقليمية مثل النموذج الأوروبي للجودة (EFQM)، أو وطنية مثل نموذج ملكولم بالدريج للجودة في الولايات المتحدة الأمريكية (MBQA) ونموذج ديمنج للجودة في اليابان (DQA).

أولا: نشأته

أقترح لأوّل مرة إنشاء نموذج جزائري للجودة سنة 2000 وهذا في إطار برنامج حكومي لتطوير نظام وطني للتقييّس. وبالفعل تم إقرار هذا النموذج بشكل رسمي وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 06 جانفي 2002 ، حيث وضع تحت إشراف وزارة الصناعة والمنظّمات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ممثلة بقسم الجودة والأمن الصناعي. ويقدّم النموذج الجزائري، الجائزة الجزائرية

- إنشاء الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC) « Organisme algérien d'accréditation » : والتي أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 05 – 466 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2005 وهي منظمة عامة ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تابعة لوزارة الصناعة. والمهمة الرئيسية لهذه الهيئة تتمثل في منح الاعتماد لكل المنظّمات المتخصّصة في تقيّيم المطابقة إذا ما توفرت فيها الشروط الضرورية لذلك، وهذا الاعتماد يكون بمثابة تأكيد على مدى تمتع المنظّمة المعنية بالتأهيل الضروري والكفاءة اللازمة لتقيّيم المطابقة بغض النظر عن المجالات المتعددة لذلك. ومن بين المنظّمات المعنية بالاعتماد نذكر: مخابر التجارب، هيئات الرقابة والتفتيش، هيئات منح شهادات المطابقة للأنظمة أو للمنتجات أو الأشخاص.

للجودة (PAQ) التي تتمثل في مكافأة مالية قيمتها 02 مليون دينار بالإضافة إلى كأس استحقاق وشهادة شرفية، وتمنح الجائزة سنويا، كما تعنى بها جل المنظّمات التي تنشط على مستوى التراب الوطني سواء كانت منظّمات وصناعات صغيرة ومتوسطة(PME/PMI) ، منظّمات كبيرة، عمومية أو خاصة، ذات طابع ربحي أو غير ربحي [2].

وقد فازت بالجائزة منذ إنشاءها عدة منظّمات نذكرها في النقاط التالية [3]:

1) المؤسسة الوطنية للصناعات الدوائية (SAIDAL) سنة 2003.
2) المؤسسة العمومية لإنتاج الاسمنت بباتنة (SCIMAT) سنة 2004.
3) المؤسسة الوطنية لإنتاج المسامير والسكاكين والحنفيات (BCR) سنة 2005.
4) المؤسسة الوطنية للأملاح بقسنطينة (ENASEL) سنة 2006.
5) المؤسسة العمومية لتجهيزات البنى التحتية المعدنية (ELRIME) سنة 2007.
6) مؤسسة النقل والتجهيزات الصناعية والالكترونية (TRANSMEX) سنة 2008.
7) مؤسسة ميناء بجاية سنة 2009.
8) المؤسسة الوطنية للدهون (ENAP) سنة 2010.
9) مجمع بن حمادي للصناعات الكهرو منزلية والالكترونية (CONDOR) سنة 2011.
10) مؤسسة صناعة الخزف بالغزوات سنة 2012.
11) المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) سنة 2013.

ثانيا: أهداف النموذج الجزائري للجودة

يعتبر النموذج الجزائري للجودة بمثابة مرجعية لكل أشكال المنظّمات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، فسعي هذه الأخيرة للحصول على الجائزة من خلال اتباع الخطوات والمراحل اللازمة، يجعلها تتعرّف بدقّة على مختلف نقاط قوّتها ونقاط ضعفها، كما أن الجائزة التي يمنحها النموذج، تعتبر بمثابة مكافأة لمجهودات المنظّمة على نتائجها الباهرة التي تحققها.

والمشاركة في النموذج الجزائري للجودة يعني [4]:

- اختيار الطريق المؤدي إلى التميّز التنظيمي.
- المنافسة من أجل الحصول على هذه الجائزة يضمن تثمين مجهودات المنظّمة ويدعم مسيرتها في مجال تطوير الجودة.
- الاستفادة من فرصة اخضاع نظام الجودة في المنظّمة إلى التقوّيم من طرف مجموعة من المختصّين والخبراء في هذا الميدان.
- تحفيز وإشراك العاملين في مشروع الجودة.

- تدعيم صورة المنظّمة من خلال جائزة الجودة واقناعها لعملائها بمستوى الجودة التي تمتلكها.
- الاعتراف بمجهودات المنظّمة المبذولة لتحفيزها على مواصلة جهودها في سبيل الارتقاء بالجودة.

ثالثا: شروط الترشّح للجائزة الجزائرية للجودة

يمنح النموذج الجزائري للجودة فرص المشاركة لكل المنظّمات بمختلف أحجامها سواء كانت خاصة أو عمومية صناعية أو خدمية ذات طابع ربحي أو غير ربحي بشرط رئيسي [5] أن تكون المنظّمة المترشّحة حاصلة أو في طريق الحصول على إحدى شهادات الجودة المعترف بها مثل: ISO 9000 للجودة ، ISO 14000 لمعايّير البيئة ، ISO 18001 للأمن والسلامة المهنية، وتقدّم المنظّمة المترشّحة ملف ترشح يتضمن ما يلي:

- استمارة معلومات تعتبر بمثابة الطلب الرسمي للترشّح للجائزة، وتتضمن معلومات حول المنظّمة المعنية: اسمها، عنوانها، رقم الهاتف، اسم المسؤول الأول، حجم المنظّمة استنادا إلى عدد العمال الاجمالي فيها.
- الاجابة على استبانة النموذج الجزائري للجودة.
- تعهد بقبول قواعد وشروط الحصول على الجائزة الجزائرية للجودة.

ويمكن أن يطلب من المنظّمة أن تقدم جداول وبيانات تكون بمثابة سند إضافي مساعد في عملية التقيّيم الجيد، ويكون ملف الترشّح يحتوي من 40 إلى 80 صفحة بما فيها الملاحق الضرورية، ويقدم مرقّما ومصنّفا إلى لجنة تقيّيم في ثلاث نسخ داخل ظرف مغلق لضمان سريّة المعلومات التي يحتويها. ويرسل ملف الترشّح إلى وزارة الصناعة والمنظّمات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ممثلة في قسم الجودة والأمن الصناعي.

كما يجب على المنظّمات المترشّحة أن تحترم شروط تنظيمية أخرى هي [6]:

- احترام أجال وضع ملفات الترشّح على مستوى الوزارة، والتي تكون عادة موافقة للأشهر التالية: جويلية، أوت، سبتمبر (لا يوجد تاريخ ثابت، حيث يتغير من سنة لأخرى لاعتبارات مرتبطة بتاريخ حلول شهر رمضان المعظم).
- على المنظّمة المترشّحة أن تحترم كل المعايّير والقواعد القانونية المطبقة في مجالات: الجباية، الصحة، السلامة المهنية، السلامة العامة والمحيط.
- على المنظّمة المترشّحة القبول بفريق تقيّيم يقوم بزيارات ميدانية لها بغرض جمع والتأكد من صحة المعلومات الواردة في ملف الترشّح.

- للوزارة الوصية على الجائزة الجزائرية للجودة الحق في توظيف المعلومات الواردة إليها في ملفات الترشّح لأغراض إحصائية أو لنوايا بيداغوجية (استغلالها في محاضرات، برامج تكوين، اصدارات وطنية أو خارجية...) دون أن تلقى معارضة من طرف المنظّمة المترشّحة.

- على المنظّمات المترشّحة قبول فكرة أن القرارات الصادرة من لجنة التقييّم في الجائزة الجزائرية للجودة هي قرارات نهائية لا يقبل الطعن فيها.

رابعا: مراحل سير عملية التقيّيم للحصول على الجائزة الجزائرية للجودة

تمر عملية التقيّيم التي تخضع لها المنظّمة المترشّحة لنيل الجائزة الجزائرية للجودة بمجموعة مراحل تبدأ بوضع ملف الترشّح لدى الجهات المعنية وتنتهي بإعلان النتائج النهائية، ونلخص هذه المراحل فيما يلي [7]:

- يتم استلام ملفات الترشّح في التواريخ المحددة مسبقا بحيث تخضع لمراجعة أولية من طرف لجان مختصة على مستوى وزارة الصناعة، وهذه المراجعة تهدف إلى التأكد من مدى استفاء ملف الترشّح للشروط التنظيمية المحددة في المرسوم التنفيذي للنموذج الجزائري للجودة.

- تخضع المنظّمات التي تم قبول ملفات ترشّحها إلى عمليات تقيّيم ميدانية لفحص وتعميق مختلف عناصر ملف الترشّح، وذلك عن طريق إجراء المقابلات والاستجوابات مع مدراء ومسؤولي المنظّمات المعنية، وعدد الزيارات الميدانية غير محدد بعدد، وغير محدد بتوقيت مسبق، لأن التقيّيم يكون بشكل تلقائي حسب الغاية وحسب طبيعة المعلومات المراد تحصيلها.

- تتولى عملية التقيّيم لجان مكوّنة من مدراء منظّمات وجامعيين ومتخصّصين في الجودة والتسيّير تلقوا تكوينا متخصّصا في كيفية اجراء التقيّيم لدى دول رائدة في هذا المجال، كما يخضع أعضاء لجنة التقيّيم لقواعد أدبية وقانونية صارمة مرتبطة بحفظ السرية والشفافية في عملية التقيّيم.

- تقدم لجنة التقيّيم تقريرها التقيّيمي الذي هو عبارة عن مجموعة من الدرجات الممنوحة على كل معيار من معايّير الجودة، ويكون مجموع هذه الدرجات يمثّل العلامة التي تحصلت عليها المنظّمة المعنية والتي تبرز ترتيبها من بين باقي المنظّمات الأخرى المترشّحة، ويفترض على لجنة التقيّيم عند اعطائها العلامة أن ترفق ذلك بتقرير يبرّرها أمام الجهات الوصية.

- استنادا إلى نتائج التقيّيم الأول، يتم ترتيب المنظّمات واختيار الأربع أو الخمس منظّمات الأولى التي تخضع لتقيّيم ثاني من طرف لجنة جديدة تتضمن أعضاء أخرين غير الأعضاء الذين كانوا في اللجنة السابقة، وتقوم بمباشرة عملية التقيّيم بشكل جذري وهذا لإعطاء مصداقية أكبر للنتائج التي سيتم اعلانها لاحقا بشكل نهائي.

- تنشر النتائج التي تكون نهائية لكل المنظّمات وذلك بمناسبة اليوم الوطني للتقييّس المصادف لـ 19 ديسمبر من كل سنة.

خامسا: جوانب التقيّيم في النموذج الجزائري للجودة (استبانة التقيّيم)

يقترح النموذج الجزائري للجودة استبانة تقيّيم تتضمن جانبين هما: الجانب التعريفي بالمنظّمة المترشّحة والجانب التقيّيمي لها والذي يتّم على أساس مجموعة من معايّير التقيّيم. ونتطرق بشكل من التفصيل لاستبانة التقيّيم فيما يلي:

1- **الجانب التعريفي**: يتضمن هذا الجانب مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعريف بالمنظّمة المترشّحة، وهذه الأسئلة غير خاضعة للتنقيط، فهي تعريفية فقط، حيث تجيب عليها المنظّمة المعنية بشكل من التفصيل مكوّنة بذلك تقريرا عاما يكون بمثابة صورة متكاملة لها. وهذه الأسئلة هي [8]:

- من أنتم ؟ والغرض هو معرفة اسم المنظّمة، طابعاها القانوني، رسالتها، عنوانها، اسم مسؤوليها، المساهمين فيها، عدد العمال (تطورهم خلال الثلاث سنوات الأخيرة)، المنظّمة فرع أو منظمة أم.
- ماذا تفعلون ؟ أي نوع نشاط المنظّمة، أهم المنتجات والخدمات (إذا ممكن تقديم نسب مئوية لكل منتوج من رقم الأعمال الإجمالي)، أهم الزبائن، أهم الموردين، منظمة مصدّرة أو لا.
- ما هو مساركم في تحسين الجودة ؟ أي مختلف المراحل والاجراءات المتبعة، المسؤول عن الجودة، قدراتكم، مؤهلاتكم، شهادات الجودة المتحصل عليها.
- ما هي استراتيجية الجودة لديكم وما هي أهدافكم من الجودة ؟
- ما هو نظام الجودة لديكم ؟ وبالخصوص أبرز المؤشرات التي وضعتموها وتقومون بمتابعتها لمراجعة مدى فعالية نظام الجودة لديكم.
- ما هي أهم الاجراءات التي قمتم باتخاذها في سبيل تحسين الجودة في السنة الأخيرة ؟
- ما هي نتائجكم المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة ؟ رقم أعمالكم، القيمة المضافة، النتيجة الصافية، التحكّم في ميزانية التشغيل، الاستثمار، التحكّم في التكاليف، بعض مؤشرات التحليل المالي الرئيسية.

2- **الجانب التقيّيمي (معايّير التقيّيم)**: يتم تقيّيم المنظّمة على أساس ثمانية معايّير للتقيّيم هي: التزام الإدارة (L'engagement de la direction)، الاستراتيجية والأهداف (Stratégie et Objectifs)، الاستماع للزبائن (Ecoute des clients)، التحكّم في النوعية (Maitrise de la qualité)، قياس الجودة (Mesure de la qualité)، تحسين

الجودة (Amélioration de la qualité)، مشاركة العمال (Participation du Personnel)، النتائج (Résultat).

ويكون التقييم بأن تقدم اللجنة المختصة، النقطة التي تراها مناسبة على كل معيار، ما يسمح بأن تتحصل المنظّمة على نقطة اجمالية لكل معايّير التقييم تمكّنها من أن تصنف مع نظيراتها من المنظّمات المترشّحة.

ويكون تقديم النقاط على أساس سلم تنقيط يتضمن (1000 نقطة) موزعة على المعايّير الثمانية بأوزان مختلفة حسب أهمية كل معيار (الوزن الترجيحي)، وتختار اللجنة المختصة في التقييم النقطة المناسبة على أساس الملاحظة التي تبديها اتجاه الاجابات المقدمة من طرف المنظّمة على الأسئلة الخاصة بمعايّير التقييم، ويكون ذلك كالآتي [9]:

- الإجابة مرضية (Satisfaisante): تمنح نقطة تتراوح ما بين 80 إلى 100% من مجموع النقاط المخصصة للمعيار.
- الإجابة جيدة (Bon): تمنح نقطة تتراوح ما بين 60 إلى 80% من مجموع النقاط المخصصة للمعيار.
- الإجابة متوسطة (Moyen): تمنح نقطة تتراوح ما بين 30 إلى 60% من مجموع النقاط المخصصة للمعيار.
- الإجابة غير كافية (Insuffisante): تمنح نقطة تتراوح ما بين 0 إلى 30% من مجموع النقاط المخصصة للمعيار.

ويظهر الشكل التالي معايّير التقييم في النموذج الجزائري للجودة ومجموع النقاط الخاصة بكل معيار.

الشكل رقم 01: معايّير التقييم في النموذج الجزائري للجودة

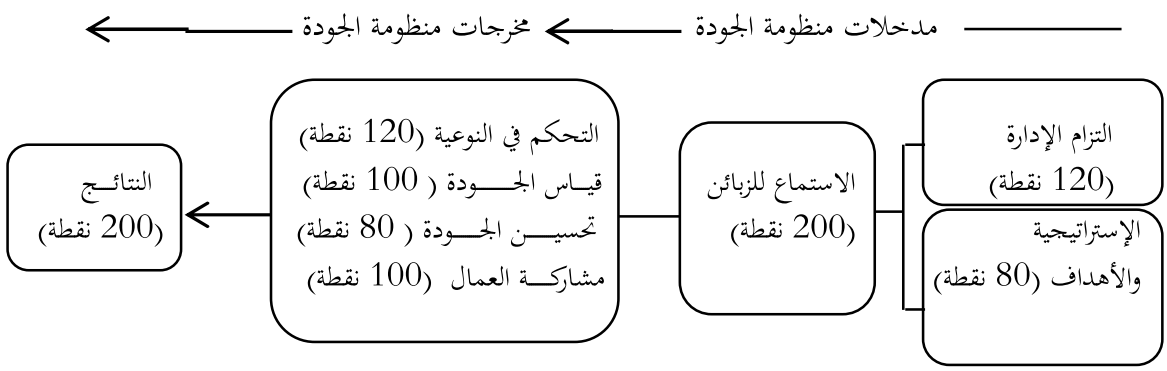

المصدر: من إعداد الباحث

والغرض من وضع الشكل السابق على ما هو موضح أعلاه، هو ابراز بأن معايّير التقيّيم في النموذج الجزائري للجودة مصنفة إلى شقين، يمثل الأول مدخلات منظومة الجودة وهي الجوانب التي إن تم تحسينها والعناية بها من شأن ذلك أن ينعكس بالإيجاب على مخرجات منظومة الجودة المتمثلة في نتائج أداء المنظّمة بجوانبها المختلفة.

ونتطرق فيما يلي إلى شرح معايّير التقيّيم حسب ما أظهره المرسوم التنفيذي للنموذج الجزائري للجودة:

1- **التزام الإدارة (120 نقطة)**

من أجل تقويم مدى التزام الإدارة العليا يتم طرح بعض الأسئلة، وبناء على الأجوبة المقدمة والمدعمة بالوثائق المثبتة أو الوقائع المشاهدة خلال فترة التدقيق يتم تنقيط هذا العنصر، والأسئلة المطروحة هي:

- هل تقوم الإدارة بإشراك وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق مسعى الجودة في المنظّمة ؟ (**40 نقطة**)
- هل تقوم الإدارة بإعطاء القدوة من خلال عمليات داخلية وخارجية ؟ (**50 نقطة**)
- هل تقوم الإدارة بتثمين الطاقات المبذولة والنجاحات المحققة على مستوى الجودة التي قام بها العاملون في المنظّمة ؟ (**30 نقطة**)

2- **الاستراتيجية والأهداف (80 نقطة)**

يتم تقويم استراتيجية وأهداف المنظّمة بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- استراتيجية الجودة للمنظمة هل هي فعلا مرتبطة بالاستراتيجية العامة للمنظمة ؟ (**20 نقطة**)
- هل تم وضع استراتيجية الجودة كهدف في جميع نشاطات المنظّمة ؟ (**20 نقطة**)
- هل استراتيجية وأهداف الجودة معروفة من قبل أفراد المنظّمة ؟ (**30 نقطة**)
- كيف تصل المنظّمة إلى تحقيق مساهمة أفرادها في تحقيق استراتيجية الجودة ؟ (**10 نقاط**)

3- **الاستماع للزبائن (200 نقطة)**

يتم تقويم مدى اهتمام المنظّمة بالاستماع إلى زبائنها عن طريق أجوبة الأسئلة التالية:

- هل يتم قياس رضا زبائن المنظّمة بالشكل الكافي ؟ (**40 نقطة**)
- كيف يتم توقع احتياجات الزبائن ؟ (**40 نقطة**)
- كيف يتم معالجة شكاوي الزبائن وما مدى قابلية استجابة المنظّمة في هذا مجال ؟ (**30 نقطة**)
- كيف يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموع احتياجات الزبائن انطلاقًا من تصور السلع والخدمات ؟ (**30 نقطة**)

- كيف يتم الكشف عن المنافسين الذين يقومون بتقديم نفس السلع والخدمات ؟ (**20 نقطة**)
- ما هي ردة فعل المنظّمة إزاء أداء المنافسين الذين يقدمون نفس السلع والخدمات ؟ (**40 نقطة**)

4- التحكّم في النوعية (120 نقطة)

يتم تقويم مدى تحكّم المنظّمة في النوعية بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- كيف يتم التحكّم في نوعية السلع والخدمات المقدمة ؟ (**40 نقطة**)
- كيف يتم التحكّم في الإجراءات العملية والمساندة لعملية التحكّم في النوعية ؟ (**40 نقطة**)
- كيف يتم التحكّم في الخدمات المقدمة من طرف الموردين ؟ (**40 نقطة**)

5- قياس الجودة (100 نقطة)

يتم تقويم مدى اهتمام المنظّمة بقياس الجودة بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- كيف تختار إدارة المنظّمة المؤشرات التي تسمح لها ببلوغ أهدافها المتعلقة بالجودة ؟ (**50 نقطة**)
- تلك المؤشرات هل يتم نقلها إلى الهياكل الملائمة من أجل القيام بمتابعة أداء تلك العمليات ؟ (**50 نقطة**)

6 - تحسين الجودة (80 نقطة)

يتم تقويم مدى اهتمام المنظّمة بتحسين الجودة بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- هل يتم تحليل نتائج الإجراءات المتعلقة بالجودة بشكل ملائم؟ (**20 نقطة**)
- كيف يتم تحديد الإجراءات المتعلقة بتحسين الجودة بالنظر إلى أهداف المنظّمة والنتائج المحققة؟ (**20 نقطة**)
- كيف يتم توجيه العمليات المتعلقة بتحسين الجودة؟ (**20 نقطة**)
- كيف يتم ضمان فعالية الإجراءات المتعلقة بالتحسين؟ (**20 نقطة**)

7- مشاركة العمال (100 نقطة)

يتم تقويم مدى مساهمة أفراد المنظّمة في تحقيق الجودة بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- كيف يتم تشجيع مساهمة أفراد المنظّمة في إطار تنفيذ الجودة؟ وكيف يتم قياس اندماجهم في عمليّة الجودة ؟ (**30 نقطة**)
- كيف يتم إعلام وتكوين أفراد المنظّمة من أجل بلوغ أهداف الجودة ؟ (**30 نقطة**)
- كيف يستطيع أفراد المنظّمة اقتراح الإجراءات المتعلقة بتحسين الجودة ؟ (**20 نقطة**)

- كيف يتم إعلام وتكوين أفراد المنظّمة بالعمليّات والنجاحات التي حققتها المنظّمة في مجال الجودة ؟ (**20 نقطة**)

8- **النتائج (200 نقطة)**

يتم تقويم نتائج المنظّمة بناء على أجوبة الأسئلة التالية:

- ما هي نتائج المنظّمة فيما يتعلق بإرضاء عملائها الخارجيين (الزبائن)؟ (**50 نقطة**)
- ما هي نتائج العمليات المتعلقة بإرضاء وتعبئة العملاء الداخليين للمنظمة (العمال)؟ (**50 نقطة**)
- ما هي نتائج المنظّمة عل مستوى :تطور النتائج المالية، حصتها السوقية (حملة الأسهم)؟ (**50 نقطة**)
- ما مدى مساهمة المنظّمة فيما يتعلق ببيئتها، خصوصًا في الحياة الاجتماعية، في تقليل الضرر الذي تلحقه من وراء نشاطها، في تطوير مناصب الشغل، في دعم النشاطات الثقافية والرياضية والخيرية... (المجتمع) ؟ (**50 نقطة**).

المحور الثاني: التميّز التنظيمي وملامحه في النموذج الجزائري للجودة

التميّز التنظيمي من المفاهيم الحديثة التي جاءت لتضاف إلى قائمة كبيرة من المصطلحات التي عرفها الفكر الإداري، وأحدث ما أتى به علماء الإدارة في سبيل تحقيق أعلى مستويات النجاح للمنظّمات، ونسعى من خلال هذا المحور إلى التعريف بالتميّز التنظيمي واستنتاج ملامحه في النموذج الجزائري للجودة.

أولا: مفهوم التميّز التنظيمي

التميّز التنظيمي حسب المنظّمة الأوروبية للإدارة بالجودة (EFQM) يعني " الممارسة الباهرة (Remarquable) في إدارة المنظّمة وتحقيق نتائج ترضي مختلف الأطراف من ذوي المصلحة وعلى رأسهم الزبائن والعمال والمساهمين والمجتمع بصفة عامة...إلخ، وتنسحب الممارسة الباهرة إلى مجموعة من العوامل كالقيادة التي تقوم بصياغة وتوجيه السياسات والاستراتيجيات والموارد البشرية والمادية والمالية والعمليات الداخلية المختلفة ونظم المعلومات وغيرها " [10]، كما يعرفه (علي السلمي) بأنه " حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي، تحقق مستويات غير عادية من الأداء والتنفيذ للعمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها في المنظّمة، بما ينتج عنه انجازات تتفوق على ما يحققّه المنافسون، ويرضى عنها العملاء وكافة أصحاب المصلحة في المنظّمة" [11]، ويقول (عادل زايد) بأن التميّز التنظيمي هو جهود تنظيمية مخططة، تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة للمنظمة في عصر المنظّمات الذكية والجودة الشاملة، وهو مفهوم أكبر من مجرد تميز المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنظّمة، لأنه يتضمن جودة كل الجوانب التنظيمية اللازمة لتحقيق رضا العميل وقيادة السوق ومختلف نتائج الأعمال الأخرى، وهو شعار ترفعه العديد من المنظّمات الحديثة وتتخذه رسالة أساسية لها " [12]، وأخيرا يعرفه

« J.S.OAKLAND » " بأنه القدرة على توفيق وتنسيق عناصر المنظّمة وتشغيلها في تكامل وترابط لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية والوصول بذلك إلى مستوى المخرجات الذي يحقق رغبات ومنافع وتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنظّمة "[13].

وتظهر التعاريف السابقة اتفاقا على طرح مفهوم التميّز التنظيمي في شكل منظومة متكاملة فيها مدخلات يتم استغلالها بتفوق لينتج عن ذلك مخرجات ذات قيمة عالية تلبي أو تفوق توقعات أصحابها، ويمكننا انطلاقا من ذلك بأن نعرف التميّز التنظيمي بأنه " مدخل إداري شامل يقوم على مبدأ الاستغلال الجيد والمتفوق لموارد المنظّمة (المدخلات) واستغلالها في أحسن التوليفات الممكنة وهذا بغرض تثمين وتعظيم الاستفادة منها، مما يمكن المنظّمة من أن تصبح واحدة من أفضل المنظّمات في ميدان نشاطها، حاضراً ومستقبلاً، وبما يُؤدِّي إلى إنشاء أو إضافة قيمٍ لجميع أصحاب المصلحة فيها ونقصد بالأساس: المالكين والمساهمين والعمال والزبائن والمجتمع.

ثانيا: مرتكزات التميّز التنظيمي

يحدد « ARMITAGE » سبعة أسس تمثل المتطلّبات الرئيسية والمرتكزات اللازمة لتحقيق التميّز التنظيمي في المنظّمات، تمكّنها من بلوغ نتائج متفوقة ومتفردة.، ونشرحها في النقاط التالية [14]:

1- **البناء الاستراتيجي**: ويعكس توجّهات المنظّمة ونظرتها المستقبلية، ويتضمن البناء الاستراتيجي العناصر التالية [15]:

- الرسالة « Mission »: هي الإطار المميّز للمنظمة عن غيرها من المنظّمات، من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وزبائنها وأسواقها، بهدف بيان السبب الجوهري لوجود المنظّمة وهويّتها وعملياتها، والرسالة هي بمثابة دستور المنظّمة الثابت لمدة زمنية طويلة عادة.
- الرؤية « Vision »: تعبّر على ما تريد أن تكون عليه المنظّمة مستقبلا، فهي طموحات المنظّمة ومسارها المستقبلي، ويطلق على الرؤية عادة مصطلح الرسالة المستقبلية للمنظمة.
- القيم « Valeurs »: هي قواعد إرشادية وإطار سلوكي يعبّر عن نظرة المنظّمة وفلسفتها في تعاملها مع المجتمع، وهي المعتقدات الأساسية والدائمة التي يتعيّن ألا تتنازل عنها المنظّمة أمام أي مكسب مالي أو تجاري أو أي منفعة تحصل عليها.
- الأهداف الاستراتيجية: وهي النهايات المرغوب تحقيقها، وقد تأخذ أشكالا مختلفة، فنجد نتائج محددة، حالات مرغوبة، وضعيات معينة. وتكون هذه الأهداف من حيث مداها الزمني طويلة الأجل.

- الاستراتيجية: وهي القرارات المستقبلية المتّخذة لتعبئة الموارد صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال إحداث الموائمة والتكيّف مع البيئة الخارجية.
- الأهداف القصيرة الأجل: وهي النهايات المرغوب تحقيقها خلال مدة زمنية تكون في حدود سنة، وتكون بمثابة أهداف جزئية أساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- الخطط: وهي مجموعة القرارات والأعمال التي توضع لتحقيق الأهداف القصيرة الأجل، وتكون كمكوّنات أساسية لنجاح استراتيجية المنظّمة.

ووجود بناء استراتيجي بالعناصر السابقة، من شأنه أن ينير الطريق المستقبلي للمنظّمة ويمكّنها من استيعاب وفهم المتغيرات البيئية والاستغلال الجيد لإمكانياتها ومواردها، وبالتالي تدعيم مركزها التنافسي والتأثير إيجابيا على النتائج التي تحقّقها.

2- **التوجه بالزبائن**: تجتهد أفضل المنظّمات ليس فقط لفهم الزبائن، وإنما كسبا لمشاركتهم في صناعة القرارات الحاسمة مثل تخطيط المنتجات والخدمات والمزايا المرافقة، وكيفية تسويق هذه المنتجات وإيصالها، فالزبون هو المحرك الرئيسي لأنشطة المنظّمة، واحتياجاته هي سبب وجودها، كما أن ردود فعله الإيجابية والسلبية هي المحدّدة لبقاء المنظّمة أو زوالها. ويقول في هذا الإطار (دونالد بترسون) الرئيس السابق لمنظمة فورد للسيارات " إذا لم نكن موجهين نحو الزبائن، فلن تكون سياراتنا كذلك، وبالتالي لا يمكن لنا أن نضمن بقاءنا في السوق داخليا أو خارجيا " [16].

ويتجسد تركيز المنظّمة على الزبائن من خلال اهتمامها بتوفير المخرجات التي تحقق أو تفوق توقعّاتهم، أي المخرجات التي تتوفّر على الجودة المطلوبة التي تتحدد بثمانية أبعاد رئيسية حسب « GARVIN » وهي [17]: مدة الضمان، مستوى الأداء، التطابق، الجمالية، الخدمات المرافقة، العمر الافتراضي للمنتج، الخصائص الثانوية للمنتج، سمعة المنتج.

ويمكن للمنظّمة الاعتماد على آليات مختلفة تجسّد اهتمامها بالزبون وتثمينها لأهميته المحورية في بقائها، ومن هذه الآليات نذكر [18]:

- الدراسات الميدانية من خلال المقابلات الشخصية أو الاستبيانات، تحليل نتائج سبر الآراء.
- مشاركة الزبائن أو ممثلين عنهم ضمن فرق الجودة، من خلال تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة.
- الاهتمام بوضع نظام لمتابعة الاقتراحات وذلك من خلال: صناديق الاقتراحات، استقبال وتحليل الشكاوي والتظلمات عبر الهاتف والانترنيت.
- متابعة المردودات من المنتجات المباعة وتحليل الأسباب التي كانت وراء ردها...

3- **العمليّات**: إن الأساس لإدارة متميزة هو النظرة للمنظمة على أنها مجموعة من العمليات المترابطة والمتداخلة فيما بينها، فالعمليّة هي الطريقة التي تتم بها أعمال المنظّمة [19]، ويجب أن تكون محدّدة وواضحة للعاملين حتى يتسنى لهم فهمها والتحكّم فيها، ويتحقق ذلك بتوفّر العمليات على المرتكزات التالية:

- السلطة: أي توضّح مجال تفويض الصلاحيات ومسؤولية اتخاذ القرارات، وهذا بغرض تحديد كيفية أداء الأعمال وقياس النتائج المحقّقة، وربطها بالأسباب الحقيقية.
- التعريف: ويعني وجود رسم تخطيطي يستخدم لنشر وتحليل العمليّة، بحيث يتضمن هذا الرسم مجموعة من العناصر كالمعايّير، الأنشطة، الإجراءات، الأعمال الفنية، النماذج، الوكلاء، التدريب، الأدوات...
- القيمة: أي تقدير العمليات وتصنيفها حسب الأهمية في المنظّمة.
- الرقابة والمتابعة: أي التقيّيم المستمر للعمليات على أساس المعايّير الموضوعة، وتوفير معلومات مرتدة في شكل تغذية عكسية بغرض التأكد من مستوى إتقان العمليات.
- التحسين: وذلك باستغلال المعلومات المتحصل عليها في تخفيض الانحرافات ورفع جودة العمليات بشكل متواصل.

وتوفّر هذه المرتكزات في عمليات المنظّمة، من شأنه أن يمكّنها من تفادي المشاكل المتكررة والفوضى وازدواجية المجهود والانحرافات المتكررة، كما يساعدها على اكتساب الاستجابة السريعة للمشاكل والقدرة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل فوري.

4- **الموارد البشرية**: الموارد البشرية هي مصدر الثروة في المنظّمة وأغلى أصولها على الإطلاق، وهي عبارة عن تركيبة من الخصائص الممثلة في القدرات، المهارات، الكفاءات والخبرات. وكونهم أهم موارد المنظّمة، يقتضي ذلك الاستثمار فيهم من خلال الاستغلال الجيد لتلك الخصائص والعمل على تنميتها من خلال إدارة تتوفر على المرتكزات التالية [20]:

- التقدير: وذلك بتثمين واحترام الأفراد والاعتراف بجهودهم ومساهمتهم الحالية والمتوقعة.
- التمكّين: تزويد الأفراد بالمعلومات عن أداء المنظّمة، وإعطائهم الفرصة الكاملة للمشاركة في اتخاذ القرارات وبناء التوجّهات والمزيد من المسؤوليات المتعلقة بالمهام الحالية للوظيفة دون الحاجة لتغييرها [21].
- التنمية البشرية: وذلك بالعمل المستمر على تحديد الاحتياجات التكوينية وتغطيتها ببرامج تدريبية متواصلة لرفع كفاءة وفعالية الأفراد (التكوين)، بالإضافة إلى زيادة وتعميق معارفهم العامة للإلمام بالبيئة

ككل (التعليم)، ومحاولة إكسابهم قدرات ومهارات ومعارف تساعدهم في شغل مناصب أعلى مستقبلا ومسايرة التطورات المختلفة (التطوير) [22].

- التوجيه: وذلك بإرشاد الأفراد إلى الوجهة الصحيحة والتأثير إيجابيا على قراراتهم واختياراتهم من خلال الحوارات والمناقشات البناءة، وتقديم النصح والدعم والعناية في جميع المواقف والوضعيات.
- الالتزام: وذلك بالعمل على غرس الالتزام الذي هو اعتقاد وقبول قوي من جانب الأفراد بأهداف المنظّمة وقيمها، ورغبتهم في بذل أكبر عطاء وجهد ممكن لصالح المنظّمة، مع رغبة الاستمرار في الانتماء إليها، وبدون التزام تفقد المهارات والخبرات والمعارف التي يكتسبها الفرد قيمتها.
- إدارة الأداء: أي العمل على توظيف المواهب من خلال تخصيص الأدوار والمسؤوليات الملائمة والهادفة، وتوضيح التوقّعات ومراجعة النتائج المحقّقة ومقارنتها بالنتائج المخطّطة.
- الموازنة بين العمل والحياة: وهذا لمحاولة إدراك احتياجات الأفراد خارج نطاق العمل ودعمها بما ينعكس بشكل مباشر على دافعية العمال للعمل.

5- **نسج شبكة من العلاقات**: تتأثر نتائج المنظّمة وتتحدّد من خلال جودة العلاقات التي يتم تكوينها داخليا وخارجيا، وتركّز العلاقات على ما يلي [23]:

- الثقة: تأكيد الاعتماد على القيم، الاقتناع والثقة في الالتزامات، اتفاقات واستقامة الأطراف المتفق معها.
- العمل الجماعي والتعاون: فالتعاون والعمل الجماعي يكون نتائجه أحسن من العمل الفردي في الكثير من الحالات.
- الاتصال: أي تدفق المعلومات والتفاعل الايجابي مع الغير، وفهم الطرف الأخر.
- التشابك: وذلك بخلق علاقات ونسج شبكة من التأثير.
- حل الصراعات: بخلق حلول ناجحة للمشاكل والتحديات من خلال التفاوض.

وتأخذ العلاقات أشكالا مختلفة، فنجد علاقات العمال في ما بينهم، وعلاقاتهم ومرؤوسيهم، والتي كلما كانت جيدة، كلما أدى ذلك إلى تشجيع العمل الجماعي وتحسين ظروف العمل (فالمدير مثلا كلما كان له علاقات قوية بتقارير الأداء كلما استطاع أن يتحرك في سبيل رفع جهد العمال وتحفيزهم على العمل أكثر). كذلك نجد علاقات المنظّمة مع أطراف خارجية في شكل شراكات أو تحالفات، أو مع متعاملين مباشرين من زبائن، موردين، بنوك...(فمالك المنظّمة لابد أن يقوم ببناء علاقات قوية مع البائعين مثلا للتأكّد من تسليم السلع والخدمات في الوقت المحدّد وكما هو مطلوب، كما لابد له أن

ينسج تحالفات مع منظّمات أخرى مماثلة أو غير مماثلة، حتى لا يبق في معزل باعتبار أننا في عصر التكتلات).

6- **التعلّم**: المنظّمة تتعلم، فهي تكتسب أنواعا جديدة من السلوك (ممارسات وأنشطة) نتيجة تعرّضها لمواقف معينة، تفرض عليها التخلي أو تعديل أنماط السلوك القديمة والتي لم تعد تساير متطلبات المواقف الجديدة والمتغيرة. والمنظّمة بهذه الطريقة هي بصدد القيام بالتعلّم التنظيمي الذي يمثل أساس التميّز الإداري، لأنه يمكّن من الكشف والاستيعاب السريع للمعلومات والمحافظة على مسايرة التغيرات في البيئة وخلق مناخ عمل يدعم التقيّيم والابتكار، بالإضافة إلى التحسين المستمر والتطوير المتواصل للممارسات وتجنب العثرات السابقة.

ويحدث التعّلم التنظيمي في المنظّمة نتيجة توفر العناصر التالية [24]:

- التقيّيم الذاتي والتغذية العكسية: أي مراقبة وتحليل مختلف الوضعيات والمواقف والسلوكات واكتشاف الانحرافات والاستفادة منها في شكل معلومات مرتدة تساعد في إحداث التعديلات المناسبة.
- حلقات الاتصال: بحيث يتاح للأفراد تبادل الخبرات ومناقشة التجارب الفردية وتكوين مفاهيم ورؤى مشتركة.
- تنمية العمل الجماعي: وذلك بخلق فرق العمل لتأدية الأعمال جماعيا، أو خلق تواصل بين العمال، حتى وإن كان عن بعد باستعمال أساليب الاتصال، والغرض في الأخير هو تبادل الخبرات والتجارب.
- استعمال آليات وحوافز التفكير في المشكلات: كحلقات البحث، وورشات العمل وجلسات العصف الذهني...
- الحق في الإعلام: ونقصد المعلومات الخاصة بالمنظّمة وضرورة أن تكون متاحة للعمال في كافة المستويات الإدارية، ومن هذه المعلومات نذكر وضعية المنظّمة الحالية وطموحاتها، أهدافها، أرباحها وخسائرها...
- ثقافة تنظيمية تحفز على التعلّم: يسودها اقتناع بأهمية النقاش وطرح الأفكار وتشجيع المبادرات الفكرية وتأكيد أهمية الرؤى المشتركة للقضايا والمشكلات بصفة عامة.
- أفضل الممارسات: استنباط الأحكام من الممارسات الناجحة سواء داخليا أو خارجيا والاقتداء بها من خلال إتباع نهج المقارنة بالأفضل كأسلوب للتعلّم السريع (التعلّم من تجارب ومواقف الغير).

7- **الموائمة والانسجام**: ويعني الربط والتنظيم بين الأسس الست السابقة لتعظيم إمكانيات المنظّمة والعمل في توافق تجاه رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، حيث يتم دفع الكل في نفس الاتجاه.

والانسجام بين الأسس هو ضروري لنجاح الإدارة في تثمين الموارد وتعبئتها نحو بلوغ النتائج المرغوبة، لأن أي أساس من الأسس السابقة من شأنه أن يفقد قيمته إذا كان لا يتوافق والأسس الأخرى، فإذا كانت العمليات التي تقوم بها المنظّمة مثلا لا تتلاءم وطبيعة البناء الاستراتيجي، أي لا تحترم رسالة المنظّمة أو قيمها، فإن ذلك قد يؤثر سليا على إمكانيّة تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ونفس الشيء لو كانت المنظّمة موجهة نحو خدمة الزبائن وفهم احتياجاتهم بشكل متواصل ولا تستفيد من مواقفها السابقة معهم بتعلّم أنماط سلوك جديدة أو تعديل السلوكيات السابقة [25].

ثالثا: مداخل التميّز التنظيمي

يتجسد التميّز التنظيمي في مداخل إدارية متعددة تساهم بشكل كبير في تحقيق المرتكزات الأساسية اللازمة له، وقد عرفت هذه المداخل تطورا واهتماما كبيرين مع مرور السنوات، ولا تزال على ذلك إلى يومنا هذا، ونشرح أهم هذه المداخل فيما يلي:

1- مدخل الإدارة الاستراتيجية « Management stratégique »

الإدارة الاستراتيجية " هي طريقة في التفكير والتصرف تؤدي إلى رسم الاتجاه العام وتصور الرؤى المستقبلية للمنظمة، وتصميم رسالتها وتحديد غاياتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يسهم في بيان الفرص والتهديدات المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميّزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقييمها " [26].

ويظهر هذا التعريف أن الإدارة الاستراتيجية هي عملية إدارية من مراحل متداخلة فيما بينها كالتالي [27]:

المرحلة الأولى: وتشتمل على مجموعة من الأنشطة الرئيسية التالية:

- تحديد رسالة المنظّمة ورؤيتها المستقبلية وقيمها الأساسية.
- تحديد الأهداف الاستراتيجية.
- بناء الموقف الاستراتيجي من خلال التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للمنظمة بصنفيها العام والخاص (بيئة النشاط)، وهذا بغرض تبيان الفرص لاقتناصها والتهديدات لتفاديها، بالإضافة إلى التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية بغرض إظهار نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

المرحلة الثانية: وتتضمن عملية الاختيار الاستراتيجي، من خلال المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية المناسبة وتقيّيمها على أساس تناسبها مع الموقف الاستراتيجي للمنظمة.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الاستراتيجيات المختارة حيز التطبيق من خلال البرامج التنفيذية والموازنات المالية والإجراءات المناسبة.

المرحلة الرابعة: وهي أخر مراحل الإدارة الاستراتيجية، وتتضمّن كافة عمليات الرقابة والمراجعة وتقيّيم الأداء، بما يمكن من اكتشاف الانحرافات والفجوات لتصحيحها، كما تفيد هذه المرحلة في توفير التغذية العكسية اللاّزمة للعمليات الاستراتيجية المستقبلية.

ويساعد تبني الإدارة الاستراتيجية المنظّمة على تحقيق جملة من الفوائد أهمها [28]:

- وضوح الرؤية المستقبلية، وبالتالي الاستعداد المسبق للتحديات القادمة.
- الاستغلال الجيد للإمكانيات والموارد، واستخدامها بأكثر فعالية وكفاءة.
- تنمية المزايا التنافسية، وتدعيم المركز التنافسي للمنظمة.
- الإدارة الاستراتيجية عملية شاملة، حيث توفر فرص مشاركة جميع المستويات الإدارية، الأمر الذي ينتج عنه زيادة تجانس الفكر والممارسات بين العمال وبين الإدارات المختلفة.
- تحقيق نتائج متفوقة، فقد أثبت العديد من الدراسات بأن المنظّمات التي تأخذ بمفهوم الإدارة الاستراتيجية تحقق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظّمات التي لا تأخذ بهذا المفهوم، كما أن أغلب المنظّمات الرائدة في العالم هي منظّمات لديها رؤية مستقبلية محددة وواضحة لاعتمادها على الإدارة الاستراتيجية في التسيير.

2- مدخل إدارة الجودة الشاملة « Management de qualité totale »

يمكن تعريفها بأنها " فلسفة إدارية ومدخل فكري لتأمين جودة المنظّمة في جميع مراحلها، ابتداء بالمواصفات التي تقابل متطلّبات المستهلك مرورا بالتصميم والتكنولوجيا وعمليات الإنتاج، معتمدا في ذلك على منهج تكامل الأنشطة ومشاركة الجميع في ذلك لكي يؤدي إلى التحسين والتطوير المستمر " [29].

وإلى جانب هذا التعريف يوجد تعريفات كثيرة ومتعددة، وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد مقبول، إلا أنّ هناك تقارب من حيث اعتبار إدارة الجودة الشاملة بمثابة مدخل إداري يقوم على ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- التركيز على العميل: يعتبر العميل المحور الأساسي لأنشطة إدارة الجودة الشاملة، وهو يصنف [30] إلى عميل داخلي وعميل خارجي. فالأول يقصد به المستخدم التالي لما هو منتج من الوحدة المعنية، ففي

حالة تقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل مثلا، فإن كل مرحلة، تمثل عميلا داخليا للمرحلة التي قبلها، وكل قسم يمثل عميلا داخليا للقسم الذي استلم منه المنتج أثناء التصنيع. أما الثاني، فهو الذي يكون موقعه خارج المنظّمة، وتتمحور حوله كافة الأنشطة والجهود من أجل تحقيق رغباته وتحفيزه في اقتناء السلعة أو الخدمة المراد تقديمها والعمل على إرضاءه وإسعاده.

- المشاركة الجماعية: وذلك بالتعاون والعمل الجماعي والمشاركة الفعّالة في جهود تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية من خلال بناء فرق العمل وتهيئة المساحات المناسبة بين حرية التصرف والمبادرة لكل عامل لتقديم أفكاره بشكل مستمر ومتجدّد ضمن مجموعات عمل أو حلقات الجودة، وأخذ رأي العمال في جميع المجالات وإشراكهم في اتخاذ القرارات وإشعارهم بمسؤولية الانتماء للمنظمة [31].

- التحسين المستمر: ويمس كافة أنشطة المنظّمة بدون استثناء، سواء كانت متعلقة بالمدخلات أو عمليات التحويل وحتى المتعلّقة بانتقال المخرجات إلى العميل. وينتج عن عملية التحسين المستمر تخفيض التكاليف وتحسين الجودة وإقصاء أسباب العيوب والأعطاب وتقليص المدة الزمنية للإنتاج والتوزّيع وارتفاع مستوى إرضاء الزبون.

ولقد أجمع أبرز الكتاب والباحثين بأن جودة المخرجات تعد عنصرا أساسيا في المنافسة، فالاستجابة السريعة والسليمة والفعالة لاحتياجات الزبائن، تسمح بتحقيق رضاهم، وبالتالي رفع الحصة السوقية، وتساهم إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى الجودة، وهي بذلك تعتبر مدخلا رئيسيا لتميز أداء المنظّمات.

3- مدخل إعادة الهندسة « Reengineering »

ظهر هذا المفهوم مع نشر مقالة (إعادة بناء العمل) لصاحبها « M.HAMMER » في مجلة هارفارد للأعمال، والتي أتبعها بكتابه (إعادة هندسة المنظّمة) عام 1993. وتعتبر إعادة الهندسة طريقة جديدة للتفكير وتغيير جذري [32] بهدف التطوير، فهي تعني البدء من الصفر، أي ليس إصلاح أو ترميم الوضع القائم أو إجراء تغييرات تجميلية، بل التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة مختلفة في كيفية تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات لتحقيق رغبات الزبائن. ويقول « M.HAMMER »، "إعادة الهندسة هي تغيير ثوري في طريقة التفكير وإعادة التصميم الجذري لعمليات المنظّمة، للوصول إلى تحسينات جوهرية فائقة في معايّير الأداء الحاسمة مثل التكلفة، الجودة، الوقت، المرونة...الخ " [33].

ويمكن القول بأن إعادة الهندسة هي مدخل شامل لتحقيق التفوق في الأداء، كما أن المحور الأساسي لإعادة الهندسة هو العمليات، أي أن هذا المدخل يعمل على رؤية المنظّمة على أنها مجموعة عمليات

مركّزة لتحقيق قيمة مضافة للزبائن، ومنه فإن المفاتيح الأساسية لهذا المدخل هي: التخلي عن القديم، الابتكار وإتباع منهج العمليات.

ويصنف مايكل هامر، ثلاثة أنواع من المنظّمات تحتاج إلى إعادة الهندسة، وهي المنظّمات المتدهورة ذات الأداء المتدني، والمنظّمات السائرة في طريق التدهور والتي بدأت تفقد حصتها السوقية وتتناقص مداخيلها، بالإضافة إلى المنظّمات الناجحة والمتفوقة، والتي يجب عليها إعادة هندسة عملياتها لإعطاء نفس جديد لأدائها والمحافظة على الريادة والتفوق. بتعبير أخر يمكن القول بأن كل المنظّمات معنية بإعادة الهندسة لما ينجر عن ذلك من انعكاسات إيجابية على مختلف جوانب ومستويات الأداء.

4- مدخل القياس المقارن بالأفضل « Benchmarking »

كان اليابان أول من طبق مفهوم القياس المقارن بالأفضل، عندما بدأت المنظّمات اليابانية في زيارة العديد من المنظّمات الغربية، واستطاعوا استيعاب ما نقلوه عن الغرب من خلال الحصول على حق المعرفة مع مراعاة اختيار الأنسب لظروفهم والاستمرار في ذلك بهدف التحسين المستمر (فلسفة KAIZEN). ويمكن تعريف القياس المقارن بالأفضل بأنه " عملية بحث مستمرة لقياس ومقارنة أداء المنتجات والخدمات والممارسات في منظمة معينة بأفضل الرواد في نفس الصناعة أو الصناعات الأخرى " [34]. ويظهر التعريف بأن القياس المقارن بالأفضل يمس موضوعات مختلفة قد تكون مخرجات المنظّمة، مختلف عملياتها الداخلية والخارجية، أنشطتها الوظيفية، تنظيمها الداخلي... كما يأخذ القياس المقارن بالأفضل أنواعا مختلفة [35]، فقد يكون داخليا بأن يتم مقارنة عمليات إدارة معينة مع عمليات إدارة أخرى رائدة في المنظّمة نفسها، وقد يكون خارجيا، وهذا بمقارنة مخرجات وعمليات المنظّمة مع منظّمات أخرى متفوقة، سواء من نفس القطاع (منافسة)، أو من قطاعات أخرى. ويعتبر القياس المقارن بالأفضل من المداخل الإدارية الرائدة والهادفة للتميز في الأداء، وقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات وعلى رأسها الدراسة [36] التي قام بها المركز الأمريكي للبنشماركينغ حول العالم، والتي أظهرت أن 89% من المنظّمات التي شملتها الدراسة تقوم بعمليات القياس المقارن بالأفضل، وبأشكال متفاوتة، كما أظهرت الدراسة على أن 80% من هذه المنظّمات على اقتناع تام بأهمية القياس المقارن بالأفضل لضمان الاستمرار في بيئة الأعمال التنافسية، وأن أكثر المنظّمات تفوقا في العينة المختارة، تطبق القياس المقارن بالأفضل بشكل كبير وتعتمده كاستراتيجية رئيسية لها.

رابعا: اسقاط معايّير التقيّيم في النموذج الجزائري للجودة على مرتكزات ومداخل التميّز التنظيمي

يوضح الشكل التالي اسقاط معايّير التقيّيم السبعة (مدخلات منظومة الجودة في النموذج الجزائري) على مرتكزات ومداخل التميّز التنظيمي.

الشكل رقم 02: ملامح التميّز التنظيمي في النموذج الجزائري للجودة

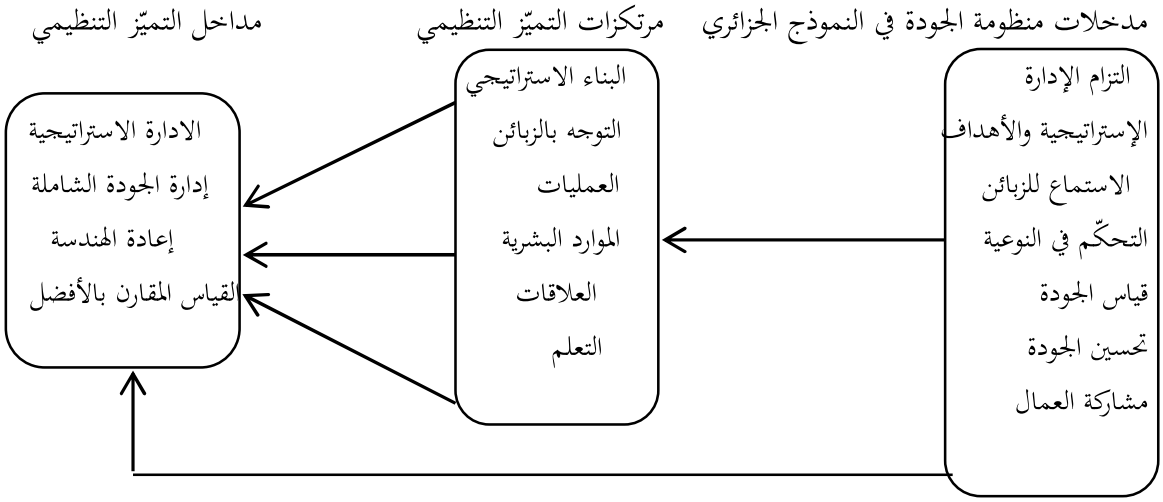

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الشكل أعلاه فكرة أن معايّير التقيّيم في النموذج الجزائري للجودة ماهي في حقيقة الأمر إلا وسيلة يتم على أساسها معرفة درجة توفر مرتكزات التميّز التنظيمي في المنظّمات المترشّحة للجائزة الجزائرية للجودة، وهذه المرتكزات هي في جوهرها تعكس مدى ايمان المنظّمات المترشّحة بمختلف المداخل الإدارية التي تجسد التميّز التنظيمي واعتمادها لها، ويمكن أن نشرح هذه الفكرة بأن نسقط معايّير التقيّيم على مرتكزات التميّز التنظيمي في النقاط التالية:

- معيار التزام الإدارة: يفيد هذا المعيار في تشخيص مرتكزات التميّز التنظيمي التالية: التوجه بالزبون، الموارد البشرية، العمليات، العلاقات، التعلم. حيث يهدف إلى تشخيص درجة اقتناع إدارة المنظّمة بمدى أهمية وضع الزبون كهدف رئيسي لكل نشاطاتها، وفي إطار ذلك توجه عملياتها المختلفة وتعبّأ مواردها الداخلية وبالأخص، مواردها البشرية التي يقع على عاتقها مهمة ربط علاقات قوية مع الزبون من شأنها أن تضمن التغذية العكسية وتزيد من فرص المنظّمة في التعلم من محيطها والتكيف معه.
- معيار الاستراتيجية والأهداف: يفيد هذا المعيار في تشخيص مرتكزات التميّز التنظيمي التالية: البناء الاستراتيجي، التوجه بالزبون، العمليات، العلاقات، التعلم. حيث يهدف هذا المعيار إلى تشخيص مدى

إدراك المنظّمة لمسارها المستقبلي ودرجة تحكّمها في أساليب تحقيق الأهداف التي وضعتها، وما مكانة الزبون في مخططاتها المستقبلية، كما يهدف إلى تشخيص علاقات المنظّمة مع محيطها وأساليب إدارة عملياتها الخارجية التي تضمن لها التعلم وفهم متغيرات البيئة التي تتعايش معها.

- معيار الاستماع للزبون ومعايّير التحكّم في الجودة وقياسها وتحسينها: هذه المعايّير مجتمعة تفيد في تشخيص مرتكزات التميّز التنظيمي التالية: التوجه بالزبون، العمليات، العلاقات والتعلم، لأنها تهدف إلى ضرورة فهم المنظّمة للزبون والعمل على ارضائه من خلال رفع مستويات جودة مخرجاتها، وأن توجه عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة في سبيل ذلك لربط علاقات دائمة ومتبادلة تضمن تدفق المعلومات والاستفادة منها.

- معيار مشاركة العمال: يفيد هذا المعيار في تشخيص مرتكزات التميّز التنظيمي التالية: الموارد البشرية، العلاقات، العمليات والتعلم، حيث يهدف هذا المعيار إلى تشخيص درجة اقتناع المنظّمة بضرورة تمكين عمالها بمنحهم فرص المشاركة والاستقلالية والمساهمة بشكل كبير في رسم توجهاتها المستقبلية، ومدى اجتهادها في تعزيز علاقات عمالها الداخلية من خلال تشجيع العمل الجماعي، واستثمار قدراتهم المعرفية الضمنية والاستفادة منها.

وإذا ما مكّنت معايّير التقيّيم في تشخيص مرتكزات التميّز التنظيمي، تصبح وسيلة لمعرفة درجة تطبيق المنظّمة المترشّحة لمدخلي الإدارة الاستراتيجية وإدارة الجودة الشاملة من جهة، ومن جهة أخرى، يعتبر خضوع المنظّمة المترشّحة لجولات تقيّيم من طرف لجان تتضمن أعضاء مختصين، من شأن ذلك أن يمكّنها من معرفة نقاط ضعفها، الشيء الذي يدفعها في إطار البحث عن سبل معالجتها إلى إعادة النظر وفي أغلب الأحيان بشكل جذري في كيفية تنظيمها و طريقة سير عملياتها الداخلية والخارجية، وبذلك المنظّمة بصدد تبني مدخل مهم من مداخل التميّز التنظيمي ونقصد بذلك مدخل إعادة الهندسة. كما أن النموذج الجزائري للجودة وفي طريقة بحثه عن المنظّمة التي تستحق الجائزة الجزائرية للجودة، هو يقوم بعمليات تشخيص ومقارنة لكل المنظّمات المترشّحة للجائزة، وهذه المقارنة هي في حد ذاتها أحد المداخل الرائدة للتميز التنظيمي، ونقصد بذلك مدخل القياس المقارن بالأفضل، حيث تصبح المنظّمة الفائزة بجائزة الجودة بمثابة نموذج رائد يقتدى به من طرف المنظّمات الأخرى وتعمم نجاحاتها حتى تكون مثالا للتميز التنظيمي.

الخاتمة

النموذج الجزائري للجودة من النماذج الرائدة في افريقيا والعالم العربي، ويعتبر ثمرة المجهودات المتميزة التي بذلتها وتبذلها الجزائر في سبيل تحفيز المنظّمات الجزائرية ودفعها نحو الايمان بالمفاهيم الادارية الرائدة والتحكّم فيها، خاصة وأن التحديات الكبيرة التي تفرض على المنظّمات اليوم بفعل المنافسة وعولمتها، قد غيّرت كثيرا من طرق التفكير ليصبح التميّز التنظيمي كفلسفة إدارية رائدة هي أساس النجاح وضمان البقاء والنمو والاستمرار، فإذا كانت الفلسفة السائدة في الماضي هي أنه لا بقاء للمنظّمات الضعيفة، فإن الفلسفة الحديثة اليوم هي أنه لا بقاء إلا للمنظّمات المتميّزة [37].

والنموذج الجزائري للجودة بمعايّير ومنهجية التقيّيم التي يعتمدها يعد بحق طريق المنظّمة الجزائرية نحو تبني فلسفة التميّز التنظيمي كأساس للنجاح وتعظيم منافع ذوي المصلحة فيها من حملة الأسهم والزبائن والعمال والمجتمع بصفة عامة، ومن هذا المنطلق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اقتناع المنظّمة الجزائرية بفلسفة التميّز التنظيمي كأساس للنجاح وضمان البقاء والاستمرار في ظل بيئة جزائرية تتجه يوما بعد يوم نحو الذوبان في البيئة العالمية.
- ضرورة انخراط المنظّمات الجزائرية في النموذج الجزائري للجودة والايمان بما يقدمه لها في سبيل بلوغ أفضل النتائج والقيم لذوي المصلحة فيها.
- ضرورة التحسيس أكثر فأكثر بأهمية النموذج الجزائري للجودة والتشهير به بين المنظّمات، كما يجب تطويره بشكل مستمر ليواكب التغيرات المستمرة في الفكر الإداري والنماذج العالمية الرائدة.
- النموذج الجزائري للجودة وما يقدمه من مداخل إدارية متميّزة، يعد مجالا خصبا للبحث العلمي، من شأنه أن يفتح أفاقا كثيرة ومتعددة.

الهوامش:

1. مؤيد سعيد السالم، منظمات التعلم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، المقدمة.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 09 جانفي 2002، المرسوم التنفيذي رقم 02 – 05 المؤرخ في 06 جانفي 2002، يتضمن الجائزة الجزائرية للجودة، صفحة 08.
3. Ministère de l'industrie، Liste des Entreprises triomphé، arrêtées au 05 /02/2014.
4. Ministère de l'industrie، Direction générale de la compétitivité industrielle، Le prix algérien de la qualité (Objectifs، Conditions de participation، questionnaire)، 2012، p 03.
5. مقابلة مع السيدة بن زادي فريدة، إدارية بقسم الجودة والأمن الصناعي ومكلفة بالجائزة الجزائرية للجودة، بتاريخ 20/ ماي/ 2012، على الساعة العاشرة صباحا بمقر الوزارة.
6. Ministère de l'industrie، Le prix algérien de la qualité، Opcit، p 03.
7. لعلى بوكميش، دور الجزائر في إعداد وتطبيق مواصفات الإيزو 9000 في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، صفحة 09.
8. Ministère de l'industrie، Le prix algérien de la qualité، Opcit، p 08
9. لخضر مداح- محمد لطرش، إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي ومجهودات تطبيقها، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، صفحة 19 -20.
10. IRIBARNE et autres، l'autoévaluation des performances a travers le modèle EFQM :guide de terrain pour réussir، AFNOR، Paris، 2005، P 04.
11. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب، القاهرة، 2001، صفحة 80.
12. عادل زايد، الأداء التنظيمي المتميز (الطريق إلى منظمة المستقبل)، المنظّمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، صفحة 11.
13. JOHN OAKLAND، Total organizational excellence، Butterworth Heinemann، USA، 2001، p 03
14. ARMITAGE.J and others، The 7 essentials of business excellence، White Paper 2003 Available on website : ww.**7th**wavesolutions.com/offerings/guided_solutions، 05/02/2009. p 1 - 23

15. المغربي عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 1999، صفحة 71.

16. كريس أشتون، تقييم الأداء الاستراتيجي، إصدارات بميك، القاهرة، 2001، صفحة 105.

17. قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو، دار الصفاء للنشر، طبعة 1 ، عمان، 2001، صفحة 34.

18. RAY.D، Mesurer et développer la satisfaction clients، édition d'organisation، Paris، 2001، p54

19. ARMITAGE.J and others، Opcit، p 7 - 9

20. ARMITAGE.J and others، Opcit، p 10-12

21. سعد مرزوق العتيبي، جوهر تمكين العاملين، الملتقى العاشر لإدارة الجودة الشاملة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005، صفحة 05

22. حسين يرقي، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المنظّمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007، صفحة 92.

23. ARMITAGE.J and others، Opcit، p 13-15

24. ARMITAGE.J and others، Opcit، p 16-17

25. ARMITAGE.J and others، Opcit، 18-20

26. المغربي عبد الفتاح، مرجع سابق، صفحة 33.

27. نفس المرجع السابق، صفحة 61.

28. مؤيد سعيد السالم، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، طبعة1، عمان، 2005، صفحة 19.

29. قاسم نايف علوان، مرجع سابق، صفحة81 - 82.

30. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، طبعة1، 2004، عمان، صفحة 71.

31. عمر وصفي العقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، 2001، صفحة 124.

32. سعيد يس عامر، الإدارة وأفاق المستقبل، مركز وايد للاستشارات، القاهرة، 1998، صفحة 305.

33. M.HAMMER، Le Reengineering، DUNOD، Paris، 1993، p 41

34. أحمد بن صالح عبد الحفيظ، الهندرة، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة1، 2003، عمان، صفحة 77.

35. توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة والقياس المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006/2005، صفحة 196.

36. توفيق محمد عبد المحسن، التقييم والتميّز في الأداء، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006/2005، صفحة 229.

37. صالح بن سليمان الرشيد، نحو بناء إطارا منهجيا للإبداع وتميز الأعمال في المنظمات العربية، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، شرم الشيخ، مصر، 29/27 نوفمبر 2004، صفحة 23.

محددات الإفصاح الإجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006 . 2012

أ/محمد بولصنام- جامعة المدية

المستلخص

تعد المسؤولية الاجتماعية من الجوانب التي تحضى بالاهتمام البالغ من طرف المؤسسات الاقتصادية والمالية ذلك أن مفهوم نجاح المؤسسة لم يعد يقتصر على الربح بل تعداه إلى جوانب أخرى تحاول من خلالها المؤسسات تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة أساسا الى تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وهو ما يعرف بالإفصاح الاجتماعي، ومحاولة معرفة العوامل المؤثرة عليه في ظل البيئة الاقتصادية، إضافة إلى معرفة واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير البنوك لاسيما التقارير الاجتماعية المنفصلة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي والتي يمكن أن تساهم في زيادة الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، تتعلق أساسا بطبيعة البيئة والمجتمع المحيطين بالشركة أو البنك، هذا على غرار القوانين والتشريعات والضغط الإعلامي بالإضافة إلى رغبة البنك في أن يكون مسؤولا اجتماعيا اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية،الإفصاح الاجتماعي، البنوك.

Abstract:

Social responsabilité subject is one of the most important aspects which given much attention by econonomic and financial institution, because the concept of institution sucsess is changed from the profit concept to other aspects such as the achievement of the suitable development.

This study basicly aimed to clarify the accounting part of the social responsibility which is know as social disclosure, and trying to find the factors affecting it, in addition to desciibe the social disclosure in the annual reports of banks, especially the separte social reports .

The study found that there are many factors affecting social disclosure which can contribute in the increase of spending social costs, basicly that related on work environment, regulation and media press, also the desire of bank to be responsible in the community which it works.

Keywords : social responsibility, social responsibility accounting, social disclosure, bank.

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة : Introduction

بعد العام **1950** أصبح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية أهمية قد تكون جزءا من استراتيجياتها، بل وأخذت بذلك عدة مسميات دلالة على توسع الاطار النظري لها ففي بعض الأحيان كانت توصف بالمساءلة الاجتماعية وأحيانا أخرى عرفت بالمسؤولية المجتمعية، كلها دلالات على عدم وجود مفهوم موحد لنشاطات وإن بدت في ظاهرها تطوعية إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الربحية.

ولأن المؤسسات المالية والبنكية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية تتعامل مع فئات واسعة من المجتمع، تحاول أن ترسم لنفسها ملامح ذات أبعاد اجتماعية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

والمتابع للبيئة البنكية سيجد توسع المبادرات الاجتماعية للبنوك لاسيما تلك المتعلقة بمجال الرعاية الصحية، البطولات الرياضية، الندوات والمؤتمرات العلمية، الحملات البيئية والسلامة المرورية ، كل هذه المبادرات الاجتماعية وغيرها فتحت المجال أمام البنوك للمنافسة في خدمة المجتمع .

إن عملية رصد النشاطات والمبادرات الاجتماعية التي يقوم بها البنك يندرج ضمن ما يسمى بالافصاح الاجتماعي أو الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية سواء في التقارير السنوية أو التقارير الاجتماعية أو حتى النشرات الالكترونية للبنك، ويمكن أن يتأثر الافصاح الاجتماعي بالعديد من العوامل والمحددات التي قد تزيد أو تحد من حجمه .

مشكلة الدراسة: Study problem

ان المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تتمحور في محاولة تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من خلال بيئة العمل الخاصة بالبنك الأهلي الأردني وعلى هذا الأساس نطرح التساءل الرئيس التالي:

ماهي محددات الإفصاح الإجتماعي في البنك الأهلي الأردني ؟

من خلال هذا التساءل الرئيس يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ؟ وما هي مجالاتها ؟

- ما المقصود بالافصاح الاجتماعي؟ وكيف تتم عملية تقييم النشاطات الاجتماعية في الشركة ؟
- هل لحجم البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لربحية البنك تأثير على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لحجم مجلس الادارة تأثير على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لعمر الشركة دور في زيادة الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني ؟

فرضيات الدراسة : Study Hypothesis

- تعبر المسؤولية الاجتماعية على كل المسؤوليات الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة .
- الافصاح الاجتماعي هو الطريقة التي يتم بها عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الشركة الاجتماعي مما يسمح من تقويم الأداء الاجتماعي للمشروع .
- لحجم نشاط البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لربحية البنك تأثير على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لحجم مجلس ادارة البنك تأثير على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لعمر البنك دور في زيادة حجم الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.

أهمية الدراسة : Study Importance

ان أهمية هذه الدراسة من أهية موضوع المسؤولية الاجتماعية والتي أصبح يكتسي أهمية بالغة في مستقبل المؤسسات الناجحة والتي تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة وفق لقواعد الافصاح والشفافية التي أقرتها مبادئ الحوكمة وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرج أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحدث مرحلة من مراحل تطور المحاسبة.
- التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وإبراز أهم الطرق المستعملة في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.
- التعريج على واقع المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية في بيئة بنكية .
- حصر المتغيرات المؤثرة على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.

أهداف الدراسة : Study Objectives

ان تحديد أهداف الدراسة مسبقا يساعد على سهولة الوصول الى نتائج قيمة وقد تمحورت أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
- التعرف على أساليب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية .
- التطرق الى أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاجتماعي بصفة عامة وفي البنك الأهلي بصفة خاصة.

نموذج الدراسة: Study Model

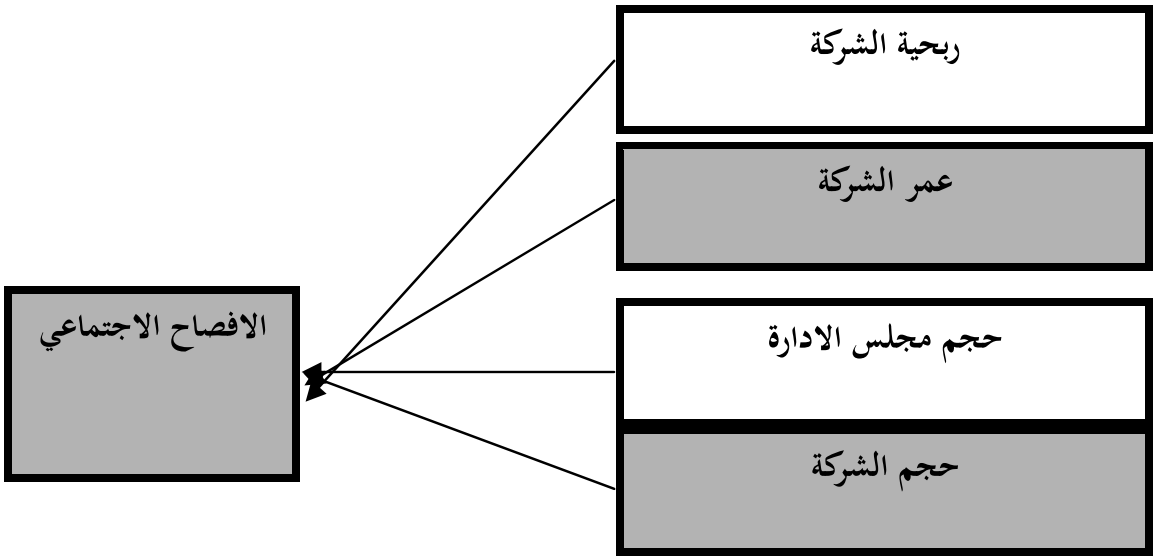

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

محددات الدراسة: Study limitations

اعترت الدراسة مجموعة من المحددات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هناك عدة عوامل تؤثر على الإفصاح الاجتماعي ونظرا لصعوبة حصر بعضها وصعوبة قياس البعض الآخر كالضغط الإعلامي والقوانين والتشريعات ، فقد اكتفى الباحث بالمتغيرات الموجودة في البحث .
- ✓ صعوبات عملية خاصة ما تعلق بجمع البيانات اللازمة حول الافصاح الاجتماعي نظرا لصعوبة حساب التكاليف الاجتماعية وعدم تطبيق البنك محل الدراسة مبدأ الفصل بين القوائم الاجتماعية والقوائم المالية في السنوات الأولى من الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً : مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي ، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من جهة أخرى ، هذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو منظمات الأعمال وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط ، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه اتجاه المشاكل الاجتماعية باعتبار أن لهذه المنظمات التزامات اضافة لحقوقها اتجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية الصحيحة.

لذا لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل ضمنها لاسيما في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة ، حيث لم تقف المحاسبة عند الأهداف الأساسية لها والمتمثلة في القياس والاتصال بل تعدتها إلى تحقيق أهداف أخرى تخدم المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقائها لبناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي .(1)

مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ، ويهدف هذا المفهوم الى أن المنشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضاً . فاكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس فلا بد للمنشأة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم والاستقرار النفسي سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم وهذا ما سينعكس بالضرورة على تحسين نشاط المنشأة.

وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها ، إذ عرفها بعض الباحثين بأنها : جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور رفاهية المجتمع هدفاً لها.(2)

وتشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة مترابطة بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع .كما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين .

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مركز اهتمام في المجتمعات المتقدمة ، لاسيما في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات ، ووجود جمعيات حماية المستهلك واتحادات العمال والتشريعات الحكومية التي تدعو إلى تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية ، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطاً متقدماً فيها على صعيد الدراسات والنقاش والممارسات .لذلك فإن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للشركات يعتبر أحد المصطلحات المستخدمة لبيان مدى وفاء تلك المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية .وفي الحقيقة فإنه منذ ما يقارب نصف قرن لم يكن هذا المصطلح مستخدماً في الأدب المحاسبي ، حيث ورد المصطلح لأول مرة حين أشار: **شلدون** إلى أن الشركات تتحمل إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية مسؤوليات أخرى اجتماعية ، وأن بقاء الشركة واستمرارها على المدى الطويل يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي تلك المسؤوليات الاجتماعية.

يعرف المسؤولية الاجتماعية بعض المهتمين والمتخصصين أمثال **Grond** على أنها الانتقال من ذلك المفهوم الفلسفي إلى مفهوم أدق يشمل جل العوامل التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة دوم التضحية بالأداء الاقتصادي للشركة .(**3**)

كما عرفت من طرف **Christine** على أنها الطرق التي بواسطتها تسعى الشركة إلى التواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه ومواءمة قيمها وسلوكها مع تلك الجهات المعنية من أصحاب المصالح والتي تشمل الموظفين والعملاء والموردين والحكومة والبيئة والمجتمع ككل. (**4**)

عرفها **David** على أنها النشاطات التي من خلالها يمكن للشركات دمج نشاطاتها الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها بذلك مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي . (**5**)

عرفها فيليب **Philip Kotler** و **Nancy Lee** لي بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية .(**6**)

من هنا نستطيع صياغة تعريف للمسؤولية الاجتماعية بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المنظمات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية .

واستناداً إلى ذلك نستطيع تحديد مفهوم للمحاسبة الاجتماعية بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة.

ثانيا –أهداف المحاسبة الاجتماعية:

يكمن ذكرأهم أهداف المحاسبة الإجتماعية في النقاط التالية :

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضًا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.(**7**)

2-تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف ، ويرتبط هذا الهدف أيضًا بوظيفة القياس المحاسبي.(**8**)

3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية مثل قرارات المنظم تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة و استهلاك الموارد .ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي . (**9**)

ثالثا : مشاكل المحاسبة الاجتماعية (10)

إن التحدي الذي يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية ، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المنشأة الذي يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فتكاليف البحوث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات الشركة داخل نفوس العملاء ، إلا أنه من جهة ثانية يمكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف زيادة ربح الشركة ، وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين في الشركة ، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الولاء والانتماء لديهم اتجاه الشركة ، ومن ناحية ثانية يمكن النظر إليها كتكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كماً ونوعاً لزيادة الربحية في الشركة وهكذا .

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية ،فإن هناك مشاكل أخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من جهة

ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة ثانية . وهنا نستطيع أن نقول بأن أهم مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي هي:(11)

1- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة

تكمن هذه المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث هناك وجهتي نظر متعارضتين ، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية . فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنظمة . في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي ينفقها التنظيم ولا يتطلبها نشاطه الاقتصادي فضلاً عن عدم حصول المنظمة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف ، بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المنظمة ببعض المسؤوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة.

2- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المنظمة

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية ، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة ، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم ، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المنظمة ، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة ، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها ، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي ، الأمر الذي يقلل من درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير . وكل ذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المنظمة ينعكس أثر ه بالتالي مرة أخرى على المنظمة في صورة إمداد المجتمع له بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاته أو تتدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره .. وهكذا ، ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة . فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل، أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين اتجاه المنظمة . الأمر الذي حذا بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.

3-مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية ، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الإنفاق وبالتالي في أدوات عناصر التكاليف الاجتماعية ، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية . وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً ،إضافة إلى ذلك يواجه مصممو التقارير الاجتماعية صعوبة كبيرة في فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية نظرا للتشابك الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

تواجه شركات الأعمال الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس ، فمثلاً التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات الشركة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع ، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع ، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير . كذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بنقاء هواء المجتمع من التلوث أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقات المجتمع و إن كان من الصعوبة اخضاع المنافع والعوائد للقياس النقدي على المدى القصير .. الخ . ولهذا فإن من أهم المشاكل العوائد الاجتماعية كالارتقاء بالمستوى الصحي لأفراد المجتمع والمحافظة على موارد وطاقات المجتمع ، و مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولاً إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.

رابعا – معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية (12)

ليس هناك اتفاق على الأنشطة التي تعتبر داخل نطاق المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي لا تدخل ضمن هذا النطاق . ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية:

المعيار الأول : هو وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريًا للإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع، أي أن صفة الاختيار أو الالتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعي أم لا.

المعيار الثاني : هو معيار النشاط ذاته حيث أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بصفة اختيارية، بمعنى آخر يقوم هذا المعيار على وجود الصفة الاجتماعية للنشاط بغض النظر عن وجود إ لزام قانوني أو عدم وجوده.

خامسا – مجالات المحاسبة الاجتماعية:

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (**N.A.A.**)أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- تفاعل المنظمات مع المجتمع.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الاجتماعي (**AICPA**)بستة مجالات للأداء هي كالتالي:

1. البيئة.
2. الموارد غير المتجددة .
3. الموارد البشرية.
4. الموردين .
5. العملاء.
6. المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (**A.A.A.**) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح، فقد أصدرت تقريرًا بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:

1. الرقابة على البيئة .
2. توظيف الأقليات.
3. العاملون.
4. .تحسين المنتج .

5. خدمة المجتمع .

كما يمكن تحديد مجموعة من الأنشطة الاجتماعية بالاعتماد على الظروف الحالية للمنظمة وهي:(**13**)

1- مجال العاملين : يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج مجانًا، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي.ويمثل هذا المجال مجا لا داخليًا من مجالات المحاسبة الاجتماعية.

2 – مجال البيئة : يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد ا لطبيعية ، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرًا لما تسببه هذه الأنشطة من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي.

3- مجال حماية المستهلك : يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك والمحافظة على هذا ا لرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام. (**14**)

4 – مجال المجتمع : يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

سادسا : الإفصاح الاجتماعي

يمكن القول أن الإفصاح الإجتماعي هو العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل .(**15**)

كما يمكن القول أن الإفصاح الاجتماعي ينطوي على كل التقارير المقدمة من طرف الشركات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح ، وهي التقارير التي تهم المساهمين والدائنين وحتى الموظفين .(**16**)

اذن فالإفصاح الاجتماعي هو محاولة للإبلاغ عن كل النشاطات الاجتماعية في المؤسسة .(**17**)

سابعا : العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي

سيتم ذكر بعض العوامل والتي يرى الباحثان أنها تؤثر على الإفصاح الإجتماعي وقد جاء ذكرها على سبيل المثال لا الحصر .

1 . عوامل متعلقة بخصائص الشركة :

1.1 حجم الشركة : حيث كلما كان حجم الشركة كبير كلما كانت مسؤولة أكبر اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه .

2.1 نوع نشاط الشركة : حيث كلما كانت الشركة ذات نشاط مؤثر وعلى احتكاك مباشر بالمجتمع كانت مسؤولة أكثر اجتماعيا وعلى هذا الأساس فإن الشركات الصناعية ستختلف اختلافا كبيرا عن الشركات الخدمية في افصاحها الإجتماعي .

3.1 ربحية الشركة : تتناسب ربحية الشركة طرديا مع النشاطات الاجتماعية والافصاح عنها من طرف الشركة بحيث كلما زادت ربحية الشركة كلما اتجهت الى زيادة أعمالها الخيرية وتبرعاتها اتجاه المجتمع .

4.1 تعدد الجنسية : إن تفرع الشركة الأم في دول مختلفة سيجعل منها تحاول الظهور بصورة لائقة أمام المجتمع الذي تعمل فيه من أجل تحسين صورتها وزيادة مبيعاتها .

2. ضغط وسائل الاعلام : لطالما لعبت وسائل الاعلام أدوارا هامة في الحياة السياسية والاقتصادية وكل المجالات وهذا ما يجعل من الشركات محل مساءلة وضغط من طرف وسائل الاعلام المحلية والدولية .

3. حوكمة الشركات : إن قوانين وقواعد ومعايير الحوكمة والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى ، تحتم على الشركة مراعاة الجوانب الاجتماعية لكل الأطراف التي تتعامل مع الشركة داخليا وخارجيا .

1.3 حجم مجلس الادارة : بحيث كلما كان حجم مجلس الادارة كبيرا كلما زادت الأصوات المنادية بقضايا البيئة والعمال والعملاء والمجتمع .

2.3 وجود لجنة مسؤولية اجتماعية في الشركة : تهتم هذه اللجنة خاصة بالقضايا الاجتماعية داخل وخارج الشركة ،الأمر الذي سيزيد من الافصاح الاجتماعي لدى الشركة بوجود مثل هذه اللجنة.

3.3 ملكية الشركة : لعل تعدد ملاك الشركة وطبيعتهم سيعود بالايجاب على الافصاح عن النشاطات الاجتماعية داخل الشركة .

الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافها تم الاستعانة بالتحليل الكمي للبيانات المتاحة باستخدام برنامج **SPSS** حول عينة الدراسة وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية :

- بالنسبة للمتغير التابع (الافصاح الاجتماعي) فقد تم قياسه بناء على التكاليف الاجتماعية المفصح عنها في التقرير المالي السنوي للبنك محل الدراسة مقدرة بالدينار الأردني، حيث قام الباحث بمسح شامل لمحتوى هذه التقارير والتي تجاوزت **1000** صفحة موزعة على السنوات **2006 . 2012** .
- أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم قياسها كلا على حدا تبعا لما يلي :
  - **حجم الشركة** : حجم الأصول .
  - **حجم مجلس الإدارة** : عدد اعضاء مجلس الإدارة .
  - **حجم المبيعات** : العائد على الأصول .
  - **عمر الشركة** : الفرق بين السنة المدروسة وسنة تأسيس البنك.
- حددت الفترة الزمنية **2006 . 2012** كتاريخ للدراسة وذلك لوفرة التقارير السنوية الخاصة بهذه السنوات وحداثتها .

السنة	التكاليف الاجتماعية	حجم الشركة	عمر الشركة	الربحية	حجم مجلس الادارة
2006	362036	1740841639	52	1,16	13
2007	392567	1976151767	53	0,54	14
2008	344986	2106172872	54	0,82	14
2009	598299	2256082381	55	0,82	13
2010	423293	2519983276	56	0,91	13
2011	296451	2616668995	57	0,71	13
2012	410923	2650286719	58	0,89	14

❖ **نتائج الدراسة الميدانية :**

- **التكاليف الاجتماعية :**

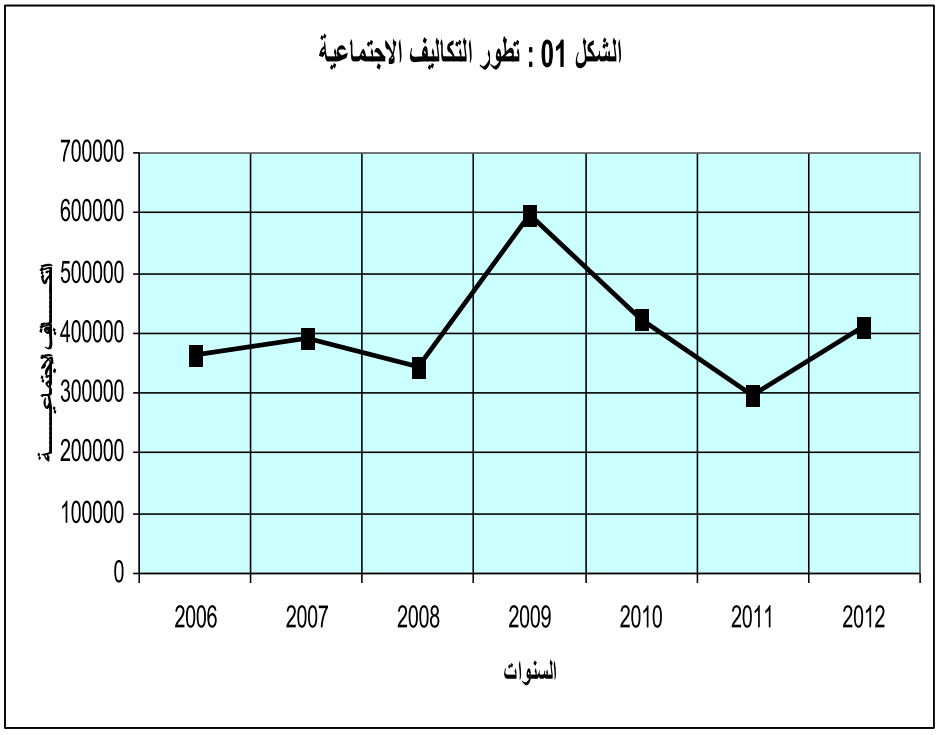

يلاحظ من خلال **الشكل 01** والخاص بالتكاليف الاجتماعية لكل سنة ،التطور المستمر والمتزايد لها خاصة خلال الفترة **2006 . 2009** في حين سجلت معظم السنوات الأخرى قيما متفاوتة ، دلالة على سياسة البنك الثابتة حول المسؤولية الاجتماعية والتزامه المستمر بالانفاق في سبيل خدمة المجتمع الذي ينشط فيه.

- **حجم أصول البنك:**

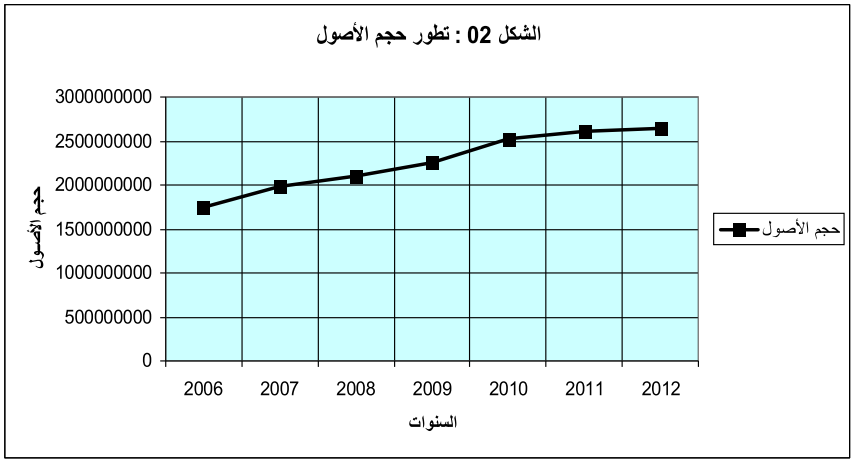

من خلال الشكل **02** والذي يبين تطور حجم أصول البنك نلاحظ أن هناك تزايدا شبه منتظم في حجم الشركة خلال الفترة المدروسة دلالة على ثبات واستمرارية نشاط البنك بصفة منتظمة.

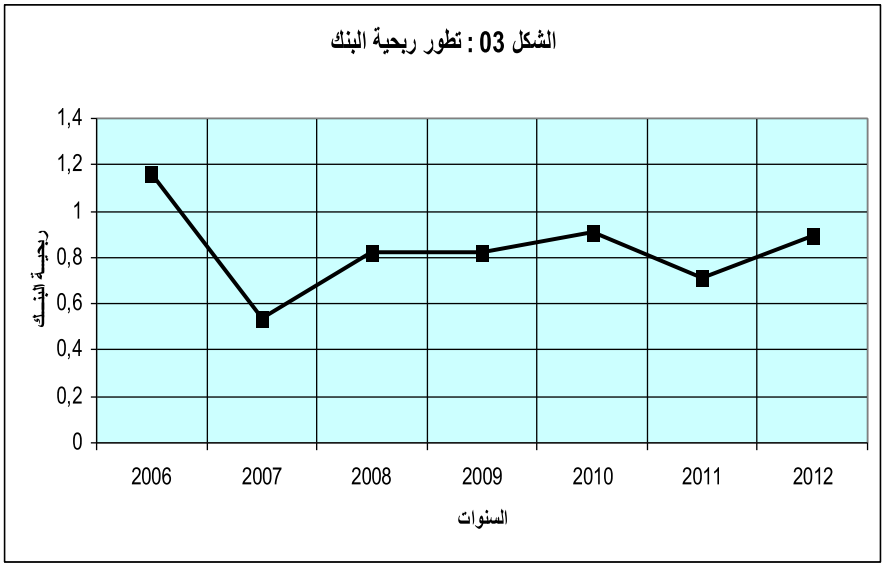

- **الربحية :**

يعد مؤشر الربحية من أهم المؤشرات التي تعبر عن وضعية البنك ومدى نجاحه ويتوضح من **الشكل 03** جليا أن هناك انخفاضا في مؤشر الربحية بين سنتي **2006** .**2007** وهو ما قد يعزى الى آثار الأزمة المالية العالمية وبعد سنة **2008** بدأ مؤشر الربحية بالاستقرار موازاة مع ارتفاع حجم الأصول وهو ما انعكس ايجابا على الانفاق الاجتماعي .

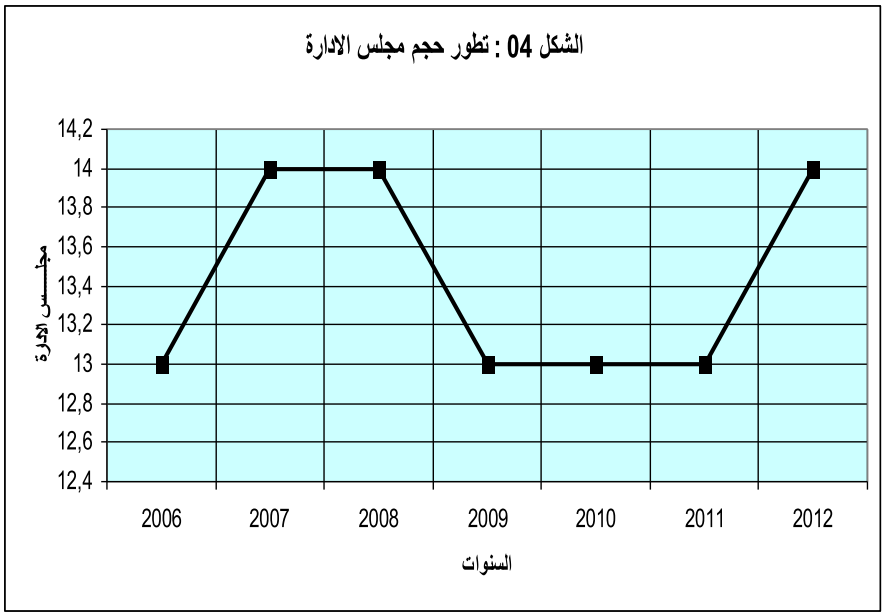

- **حجم مجلس الادارة :**

وكما يبين الشكل **04** فلم يتعدى حجم مجلس الادارة للبنك الأهلي سقف **14** عضوا وهو ما يدل على ثبات مجلس الادارة على مر السبع سنوات الأخيرة.

❖ **تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :**

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون والذي يقيس العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات الكمية إذ تبلغ العلاقة ذروتها ايجابيا إذا كان معامل الارتباط يساوي (**1**) ، والعكس إذا كان معامل الارتباط مساويا ل (**1.**) تكون العلاقة سلبية ، أما إذا كان معامل الارتباط يساوي (**0**) فلا وجود للعلاقة بين المتغيرات والجدول الموالي يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

الجدول 01 : العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
حجم الشركة	**0,014**	**0,977**
عمر الشركة	**0.026**	**0,995**
الربحية	**0,027**	**0,954**
حجم مجلس الادارة	**-0,207**	**0,655**

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول أعلاه ومن خلال معامل بيرسون ومستوى الدلالة يتضح عدم وجود أي علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما أثبت احصائيا حيث لم يقل مستوى الدلالة عن **0.05 %**.

يظهر جليا من خلال معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة أن كل المتغيرات المستقلة المدروسة لم يكن لها تأثير بالغ على الافصاح الاجتماعي في حين كان هنالك تأثير سلبي لحجم مجلس الادارة على الافصاح الاجتماعي وهو ما يفسر أن أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الادارة ستؤدي الى تخفيض في حجم الانفاق الاجتماعي بنسبة 20,7 % وهو الأمر المنطقي الذي يعزى الى زيادة في مصلحة أعضاء مجلس الادارة.

❖ **تقييم نموذج الانحدار (R Square Confficient) :**

استخدم الباحث **R Square** لتقييم معادلة الانحدار وهو يشير إلى نسبة التباين للمتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة ، فإذا كانت قيمة **R Square** مساوية للواحد (**1**) هذا يعني أن العلاقة الخطية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أما إذا كانت مساوية للصفر (**0**)هذا يدل على عدم وجود علاقة خطية ، وبناء على ذلك فإن قيمة **R Square** في نموذج الانحدار الذي بين يدينا تساوي **0.330** وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة المدروسة (حجم البنك، عمر البنك، ربحية البنك، حجم مجلس الادارة) تفسر ما قيمته **33%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الافصاح الاجتماعي) الأمر الذي يدل على وجود عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيرا على الافصاح الاجتماعي ولكن تعذر قياسها كالضغط الاعلامي ، ورغبة البنك في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

❖ **معامل الانحدار المتعدد :**

لمقارنة قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع استخدم معامل بيتا لمعرفة ذلك ، والجدول رقم(**03**) يوضح ذلك ، وتدعيما لنتيجة اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والافصاح الاجتماعي يظهر بوضوح عدم مساهمة أي من هذه المتغيرات في الرفع من التكاليف الاجتماعية وهو ما عبر عنه بعدم معنوية كل متغير sig اكبر من **0.05** .

الجدول 02 :Model summary

R	R.square	T المحسوبة	Sig
0.330	0,109	- 1,674	0.988

المصدر : مخرجات spss .

الجدول 03 : Coefficients

	B	Beta	T	Sig
حجم البنك	- 0,001	- 1,944	- 0,37	0,747
عمر البنك	84084,954	1,895	0,370	0,747
ربحية البنك	- 147843,5	- 0,294	- 0.306	0.789
حجم مجلس الادارة	-80438,96	-0,449	- 0.480	0,678

المصدر : مخرجات spss .

النتائج والتوصيات : ***Results & Recommendations*** .

❖ النتائج :***Results*** :

بعد تحليل الجانب العملي للدراسة واستنادا الى الاطار النظري توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن المحاسبة الاجتماعية تعد من أهم التطورات التي طرأت على المحاسبة وقد انتقلت هذه الفكرة من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية ومن خلال هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أحد أهم البنوك العربية توضح أن البنك الأهلي يهتم بشكل إجمالي بالنشاط الاجتماعي كجزء من النشاط الاقتصادي والمالي الممارس ساعيا بذلك الى الرقي يمستوى الأداء الاجتماعي الى مصاف البنوك العالمية .
- يلتزم البنك الأهلي بالافصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها من خلال التقارير السنوية، ويحاول خلال السنوات الأخيرة الالتزام بذلك من خلال تقارير اجتماعية منفصلة.
- يؤثر حجم النشاط الخاص بالبنوك على الإفصاح الاجتماعي بحيث كلما زاد حجم النشاط زاد الإفصاح الاجتماعي أي أن العلاقة طردية بينهما ولكن لم تظهر هذه العلاقة جليا في البنك محل الدراسة دلالة على وجود متغيرات أخرى تؤثر على الافصاح الاجتماعي.
- من المفروض أن يتأثر الافصاح الاجتماعي بربحية البنك والتي تدعم من حجم التكاليف الاجتماعية الأمر الذي لم يكن مجسدا في البنك عينة الدراسة .
- لم تبلغ مساهمة حجم مجلس الإدارة وعمر الشركة حدا كبيرا للتأثير على الافصاح الاجتماعي في البنك الأهلي .
- توجد العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي والتي لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة ،تتعلق أساسا بطبيعة البيئة والمجتمع المحيطين بالشركة، هذا على غرار القوانين والتشريعات والضغط الإعلامي.

❖ التوصيات :**Recommendations**

وكتوصيات ومقترحات لهذه الدراسة يمكن ادراج النقاط التالية :

- ✓ الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ضرورة حتمية في الشركات والمؤسسات المالية على اعتبار أن لها آثار بالغة مثل التعليم وصحة العاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد، وهذا يتطلب ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

- ✓ تجسيد الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية على مستوى القوائم المالية الأساسية من خلال تكثيف الإفصاح عن مثل هذه الأنشطة.
- ✓ ضرورة وجود رقابة على تطبيق قوانين وأنظمة حماية البيئة وحماية المستهلك وحماية العمال وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بذلك.
- ✓ محاولة تنويع وتكثيف الدراسات في مجال المحاسبة الاجتماعية خاصة ما تعلق بطرق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية وضرورة معرفة تأثير العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي سواء الداخلية منها أو المرتبطة بمجتمع وبيئة الشركات الصناعية.
- ✓ زيادة الإهتمام بالمجال المحاسبي الإجتماعي خاصة أكاديميا مع تكثيف دورات تدريبية للطلبة بدل التلقين النظري .
- ✓ التركيز على بناء نموذج محاسبي متكامل لكيفية الإفصاح الاجتماعي يقيد كل الشركات ويجبرها على الإفصاح بطريقة منفصلة عن النشاط الاقتصادي عن كل النشاطات الاجتماعية.
- ✓ هنالك العديد من العوامل والتي من الممكن أن تؤثر على حجم الإفصاح الاجتماعي خاصة المتعلق منها برغبة البنك او الشركة الطوعية في المساهمة في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

قائمة المراجع المشار لها في متن الدراسة :

1. عبد الناصر نور و منير شاكر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية** – ندوة علمية – جامعة الإسراء –عمان – الأردن، 2000.
2. سعدون مهدي الساقي وعبد الناصر نور ، **محاسبة المسئولية الاجتماعية**، ندوة علمية ، جامعة الإسراء ،2000 .

3. Grond J P , **"la prise en compte du concept de responsabilité sociale**" group de travail ORSE, Juin, 2003.
4. Christine A Mallin **, corporate social Responsibility : A case study Approach** , MGP Books Group, UK, 2009, p1.
5. David crowther & Guler Aras **, corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008. p11 .
6. *فيليب كوتلر و نانسي لي ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، ترجمة : علاء أحمد إصلاح ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2011، ص 9 .*
7. Toms, "Firm Resources, **Quality Signals and Environment Reputation**: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 34, PP. 257-282.**2002**.
8. Gray and Babington, **"Environmental Account Managerialism and Sustainability: Is the planet Safe in the Hands offing Business and Accounting**?", Advances in Environmental Accounting and Management, Vol. 1 (PP. 1-44).**2000** .
9. *Ball, A., Owen, D. and Gray, R. (2000), **"External Transparency on Internal Capture? The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports",** Business Strategy and the Environment, Vol. g, No.1, (January / February **2000**), pp. 215-241*
10. عبد الناصر نور و منير شاكر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية** ، مرجع سابق.
11. أحمد فرغلي محمد حسن ، **دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية** ، كرسات مستقبلية ،المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997 م.

12. Internal Capture**? The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports**", Business Strategy and the Environment, Vol. g, No.1, (January / February 2000), pp. 215-241.

13. Gray, R. **"The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique**?", Accounting Organizations and Society,2002, Vol. 27, PP. 293-331.
14. Sen and Bhattacharya, **"Does Doing Good Always Lead To Doing Better? Consumer Reactions To Corporate Social Responsibility**", Journal of Marketing Research,2001 Vol. 38, No.3. 2, PP.
15. Brendan O'Dwyer, **The emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: the perspective of non-government organization**, the Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference 4 to 6 July Singapore, 2004, p 6 .
16. Nafez Abu-Baker, **Corporate Social Reporting and Disclosure Practice in Jordan: An Empirical Investigation,** Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Najah University, Nablus, Palestine. Received on 21/11/1998 and Accepted for Publication on 1/11/1999, p 250 .
17. Gray, R.. **Accounting and Economics: The Psychopathic Siblings-A Review Essay**. British Accounting Review,1990, 2.2 (4): 373-388.

حتمية ترشيد استهلاك الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة

أ/ عماد معوشي – جامعة المدية.

ملخص:

إن الطاقة بمختلف أنواعها تلعب دورا رياديا سواء في الماضي القريب أو في الحاضر وحتى مستقبلا في مختلف المجالات الحياتية للبشر، جعل منها مادة واسعة الاستهلاك غير أن ارتباط جزء كبير من هذه الطاقة بعامل الندرة جعل من الحتمية بما كان إعادة النظر في التطور المطرد لاستغلالها، خاصة في ظل ارتباط معظم الدول – وخاصة النامية منها – بعملية تنموية أصبحت الآن مرتبطة بعنصر الاستدامة، فمن خلال هذه الورقة البحثية نحاول التطرق إلى العلاقة بين التنمية المستدامة وعملية ترشيد استهلاك الطاقة.

- **الكلمات المفتاح:** -الطاقة –التنمية المستدامة –الطاقات النظيفة –ترشيد إستهلاك الطاقة.

Abstract : The energy of various kinds play a leading role both in the recent past or in the present and even the future in various fields of life for humans, making them material and wide consumption is that the association of a large portion of this energy by a factor of scarcity made it inevitable what was reconsidered in steady development for exploitation , especially link under most countries -especially developing ones- the process of development has now become associated with the element of sustainability , it is through this paper we try to address the relationship between sustainable development and the process of rationalization of energy consumption .

- **key words :** - Energy - Sustainable Development - clean energies - Rationalization of energy consumption.

مقدمة

التفكير في استحداث استراتيجيات وتقنيات حديثة لترشيد استهلاك الطاقة أصبح ضرورة حتمية في ظل الزيادة في الإستهلاك والمترتبة على زيادة السكان والتوسع في الصناعات المختلفة والمشروعات التنموية والأنشطة المتنوعة، والتي يترتب عليها زيادة الأحمال على محطات إنتاج الطاقة من جهة وانخفاض في موارد هذه الطاقة من جهة أخرى وخاصة ما تعلق بغير المتجدد منها أو الناضب على حد سواء وهذا يزيد بمرور الوقت، الأمر الذي يخشى معه تفاقم المشكلة إلى حدود يصعب الوصول معها إلى وضع مستدام، والترشيد المطلوب يجب أن يكون من خلال منظومة متكاملة تشمل كل الأجهزة ومصادر الطاقة، وثقافة المجتمع ورفع درجات الوعي لدى مختلف شرائحه بمساهمة فاعلة للإعلام ومؤسسات التعليم والمجتمع المدني وغيرها، وهذا خدمة لاستمرار العملية التنموية في البلدان النامية وبالتالي تحقيق مفهوم التنمية المستدامة عموما،

فالإشكالية التي نطرحها على مستوى هذه الورقة البحثية هي:

ما مدى مساهمة الاستهلاك الرشيد للطاقة في العملية التنموية المستدامة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نعالج الموضوع من خلال أربعة محاور أساسية:

- ***المحور الأول:*** *من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة.*
- ***المحور الثاني:*** *أهم المصطلحات في مجال الطاقة.*
- ***المحور الثالث:*** *عمومية استهلاك الطاقة ومسألة ترشيده.*
- ***المحور الرابع:*** *الاستهلاك الرشيد للطاقة كمدخل للتنمية المستدامة.*

أولا– من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة:

إن التنمية كانت في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي.وتطورت فيما بعد إلى أن أصبح ينادى بالتنمية المستديمة، والتي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى، أي تلبية الحاجات للجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في الموارد المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وضعت موضع التنفيذ في مؤتمر "ريو دي جانيرو" في جويلية 1992.

في بداية السبعينات كان هناك حوارا كبيرا حول مفهوم التنمية المستدامة الذي تم صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير"مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة

برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند .فحسب **تعريف لجنة برونتلاند** فإن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

وتعرف على أنها" نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها .

كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي لمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد سنة 1992 في ريو دي جانيرو والذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21، هذه الوثيقة هي التي حددت المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في شهر جويلية من سنة2002 في جوهانسبرج عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة.

لقد ساد في اعتقاد الجميع أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين المفهومين، ذلك بتطبيق آراء و أفكار مبنية على مراعاتهما في آن واحد و دون التفريط في أي واحد منهما ومنه ظهر مبدأ ما يسمى بالاستدامة وظهر معه مفهوم الاستدامة .

ثانيا– أهم المصطلحات في مجال الطاقة:

نأخذ فيما يلي بعض المصطلحات شائعة الإستعمال خاصة في مجال الطاقة:

- **الوقود الأحفوري**: هو وقود يتم استعماله لإنتاج الطاقة الأحفورية .ويستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية كالفحم الحجري،الفحم النفطي الأسود، الغاز الطبيعي، ومن البترول.

و تستخرج هذه المواد بدورها من باطن الأرض وتحترق في الهواء مع الأكسجين لإنتاج حرارة تستخدم في كافة الميادين.

يعتمد تركيب الوقود الأحفوري على دورة الكربون في الطبيعة، وبهذا يتم تخزين الطاقة (الشمسية) عبر العصور القديمة ليتم اليوم استخدام هذه الطاقة. حسب التقديرات العالمية ستغطي المصادر الأحفورية في عام 2030 حوالي 90 % من الحاجة العالمية للطاقة. في عام 2005 بلغت هذه النسبة 81 %.

و قد قامت الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر تزامنا مع استعمال الطاقة الأحفورية في المجال التقني، وخاصة الفحم الحجري في ذاك الوقت. أما في يومنا هذا، فيلعب النفط الخام الدور الأكبر في تلبية احتياجات الطاقة نظرا لسهولة استخراجه ومعالجته ونقله، مما يجعله أزهد ثمنا.

و كما سبق، تعتمد مواد الاحتراق الأحفورية على مركبات عنصر الكربون. عند احتراق الكربون مع غاز الأكسجين تنبعث طاقة على شكل حرارة إضافة إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ومواد كيميائية أخرى كأكسيد النيتروجين والسُخام وكميات من الجسيمات.

- **النفط والغاز**: ماتت المخلوقات العضوية وإستقرّت في قاع المحيطات وسط طبقة من الرسوبيات دون أن يدخل الهواء إليها. وغطتها طبقات أرضية أخرى، حتى تكوّنت فوق هذه المواد العضوية وبفعل مر السنين (حوالي 500 مليون سنة) طبقة عازلة. و مع عدم وجود الأكسجين فككت البكتيريا هذه المواد العضوية إلى مكونات كيميائية أبسط تركيبا. وبفعل الضغط والحرارة، تكوّنت المركبات الهيدروكربونية. أما الماء الذي بقى، فتبخّر أو ترسّب. فترتفع عندئذ هذه المواد الهيدروكربونية التي تكون أخف وزنا من الطبقات الأرضية أو الحجرية التي فوقها، لتستقر أخيرا تحت الطبقات الجيولوجية التي تمنع ارتفاعها المستمر هذا. أما القسم الغازي من هذه المواد وهو الغاز الطبيعي، فيطفو بدوره على الجزء السائل منه (النفط السائل).

- **الفحم والخث**: تولّد الفحم من بقايا النباتات التي انقطع عنها الهواء –مثلا في المستنفعات– والتي لم تتمكن من التحلل وتعرضت لاحقا لضغط كبير وحرارة خارجية. أما الماء والشوائب، فقد تطايرت مع الوقت ليكون الخث والفحم بدرجات مختلفة من حيث الخليط والنقاوة والكثافة. يعتبر الفحم الحجري أكثر أنواع الفحم قيمة وذلك لنقاوته العالية وكثافته الكبيرة، مما يعني أنه يتكون من عنصر الكربون بشكل أساسي. وبهذه المواصفات يمتلك الفحم الحجري على قدرة احتراق و(سعرات حرارية) عالية القيمة. أما اللّيجنيت وهو من أنواع الفحم الحجري، فهو بني اللون، ويعتبر أقل جودة نظرا لكثافته الأقل ولوجود شوائب من الكبريت فيه. وتكون قدرته الحرارية أقل منها للفحم الحجري الصافي. أما الكتلة الحيوية فهي تستخرج من الخشب ومن فضلات عضوية مختلفة.

- **عوامل توافر الطاقة الاحفورية**: هناك عدة عوامل تحدد الكم الطاقوي الأحفوري وكذا درجة نضوبه ومنها نذكر ما يلي:

- حجم الاحتياط.
- فعالية استخدام الطاقة.
- مجال الاستهلاك.
- بعدها عن الطاقات المتجددة.

إن المصطلح المقابل *للطاقة الأحفورية* هو الطاقة المتجددة، حيث أن الطاقة المتجددة لا تنضب خلال فترة طويلة من الزمن عند استعمالها، كالطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة المائية، بل تتجدد باستمرار. بينما الطاقة الأحفورية تفقد قدرتها على توليد الطاقة حالما احترقت، وبهذا تكون غير متجددة.

- **مزايا وعيوب الطاقة الاحفورية**: يتميز الوقود الأحفوري بامتلاكه كثافة طاقة عالية وبسهولة نقله وتخزينه. و بمعالجة الوقود الأحفوري بتروكيميائيا، يمكن الاستحصال على أنواع مختلفة منه، وخاصة من الوقود الأحفورية السائلة والغازية، حيث يتم استخراج وقود منها وذلك للاستعمالات المختلفة في المحركات والطائرات والسفن بعد المعالجة البتروكيميائية اللازمة.

من سيئات استخدام الطاقة الأحفورية هو احتراق الوقود الأحفورية الذي يعدّ من العوامل الرئيسية لتلوث الهواء والتسبب في الاحتباس الحراري الناتج بدوره عن غازات تغلّف المجال الجوي وتمنع الانعكاس الحراري الصادر من الأرض من انتقاله إلى خارج الكوكب –حيث تعكسه بدورها باتجاه الأرض مرة أخرى–، مما يسبب ارتفاعا في درجات حرارة الأرض، ويزيد التصحر والجفاف.

- **توفير الطاقة**: توفير الطاقة هو مصطلح أشمل من الاستخدام الفعال للطاقة. ويرمز إلى ترشيد استهلاك الطاقة بالإضافة إلى زيادة فاعلية استخدامها. وهنا يلعب السلوك الفردي دوراً أكبر مما يفعله في الاستخدام الفعال للطاقة. من الأمثلة على توفير الطاقة: القيادة لمسافات أقل، واستخدام مصابيح إنارة أقل. لا شك أن هنالك فائدة كبيرة من ترشيد استهلاك الطاقة يتمثل بتخفيف استهلاك الوقود الأحفوري وتخفيف الانبعاثات الحرارية.

- **التأثير الارتدادي**: ذا بقي الطلب على خدمات الطاقة ثابتاً، فإن تقنيات الاستخدام الفعال للطاقة سوف تقلل من استهلاك الطاقة، وبالتالي تخفف انبعاث ثاني أكسيد الكربون، والانحباس الحراري. ولكن ما يحدث هو أنه نتيجة الاستخدام الفعال للطاقة تصبح خدمات الطاقة أقل تكلفة، مما يزيد من استخدام المستهلكين لخدمات الطاقة، وبالتالي فإن الطلب على الطاقة يبقى ثابتاً أو يزداد. مثال على

ذلك هو أنه نتيجة لصدور سيارات اقتصادية في الوقود، غدا السائقون يقودون مسافات أبعد وبسرعات أعلى.

تشير بعض التقديرات أن هذا التأثير الارتدادي يزيد من استهلاك الطاقة بمعدل 5 % إلى 40 %، يكون هذا التأثير الارتدادي حوالي 30 % في الاستهلاك المنزلي، و 10 % في النقل. إن تأثيراً ارتدادياً بمعدل 30 % يعني أن تصل فاعلية استخدام الطاقة معدلاً ينخفض فيه استهلاك الطاقة إلى 70 % لكي تبقى كمية الطاقة المستهلكة ثابتة.

- **الطّاقة المتجددة**: (*Renewable energy*) هي الطّاقة المستمدة من الموارد الطّبيعية التي تتجدد أو الّتي لا يمكن أن تنفذ (الطّاقة المستدامة). ومصادر الطّاقة المتجددة، تختلف جوهرياً عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الّذي يستخدم في المفاعلات النووية .ولا تنشأ عن الطّاقة المتجددة عادةً مخلّفات كثنائي أكسيد الكربون (Co2) أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضّارة النّاتجة من مفاعلات القوي النوويّة.

وتنتج الطّاقة المتجددة – وتعرف بأنها طاقة نظيفة– من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارية أرضية وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيوت. إلا أن تلك الأخيرة لها مخلفات تعمل على زيادة الاحتباس الحراري. حالياً أكثر إنتاج للطّاقة المتجددة يُنتج في محطات القوى الكهرمائية بواسطة السّدود العظيمة أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومساقط المياه، وتستخدم الطّرق التي تعتمد على الرياح والطّاقة الشمسيّة طرق على نطاق واسع في البلدان المتقدّمة وبعض البلدان النّامية؛ لكن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطّاقة المتجددة أصبح مألوفاً في الآونة الأخيرة، وهناك بلدان عديدة وضعت خططاً لزيادة نسبة إنتاجها للطّاقة المتجددة بحيث تغطي احتياجاتها من الطّاقة بنسبة 20 % من استهلاكها عام 2020. وفي مؤتمر كيوتو باليابان اتّفق معظم رؤساء الدّول على تخفيض إنتاج ثنائي أكسيد الكربون في الأعوام القادمة وذلك لتجنب التّهديدات الرئيسيّة لتغيّر المناخ بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري، بالإضافة للمخاطر الاجتماعية والسّياسية للوقود الأحفوري والطّاقة النووية.

يزداد مؤخراً ما يعرف باسم تجارة الطّاقة المتجددة الّتي هي نوع من الأعمال التي تتدخّل في تحويل الطّاقات المتجددة إلى مصادر للدخل والتّرويج لها، الّتي على الرغم من وجود الكثير من العوائق غير اللاتقنية الّتي تمنع انتشار الطّاقات المتجددة بشكل واسع مثل كلفة الاستثمارات العالية البدائية وغيرها

إلا أن ما يقارب 65 دولة تخطّط للاستثمار في الطّاقات المتجددة، وعملت على وضع السّياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطّاقات المتجددة.

ركيزتي الطاقة المستدامة: أوجه التآزر بين كفاءة الطاقة وتقنية الطاقة المتجددة والسياسة (المجلس الأمريكي للاقتصاد في استخدام الطاقة).

ثالثا– عمومية استهلاك الطاقة ومسألة ترشيده:

بالنسبة للإنسان الطاقة هي بضاعة يشتريها كالبنزين، الغاز الطبيعي، الفحم والكهرباء، بالنسبة للمهندس فهي القوى المحركة للماكينات والمولدات والحرارة اللازمة للأفران الصناعية. أما بالنسبة لرجل الاقتصاد فهي المفتاح الجوهري للرخاء القومي، وبدون طاقة تتوقف عجلة التنمية الاقتصادية. إن إدارة الطاقة تعنى توليد الطاقة ونقلها وتحويلها واستخدامها وان الإدارة المثلي للطاقة هي أول خطوة لتحقيق الاستخدام الأمثل . يزداد استهلاك الشعوب للطاقة باستمرار نظرا لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

– عدد السكان وازدياده إذ أن العالم يزداد بصورة كبيرة مما يزيد الاستهلاك العالمي.

– ارتفاع المستوى المعيشي وتطور البلد.

– رخص وتوفر التكنولوجيا الحديثة.

– ازدياد الطلب العالمي عليها.

– عدم وجود سياسات مدروسة لاستخدام الطاقة على صعيد الفرد والمؤسسات.

1– الدور الريادي للطاقة:

تؤدي الطاقة دورا حيويا وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتلبية تطلعات الشعوب في تحقيق مستوى معيشي أفضل. وتؤكد التوقعات استمرار النمو الحالي في الطلب العالمي على الطاقة، غير أن الزيادة المطردة في استهلاكها بالدول النامية سرعان ما تجعل من هذه الدول أكبر أسواق الطاقة، إذ ستحتاج هذه الدول إلى كميات هائلة منها لتحقيق التنمية المتواصلة لشعوبها. وإذا ما استعرضنا الموقف العالمي لموارد الطاقة المتاحة، حسب ما ورد بتقرير إدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية في شهر سبتمبر 2010، يتضح لنا أن البترول والغاز يمثلان مركز الصدارة من حيث الأهمية في أسواق الطاقة العالمية.

فالفحم، وهو أُقدم مصادر الطاقة الأحفورية، يساهم بحوالي 26.5 % من استهلاك العالم من الطاقة الأولية، وتساهم الطاقة النووية بحوالي 5.4 %، كما أن مصادر الطاقة المائية والطاقة المتجددة تساهم

بحوالي 10.2 % من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة. أما البترول والغاز فسيظلان المصدر الرئيسي للطاقة في المستقبل المنظور، إذ يمثلان حالياً حوالي 57.5% من استهلاك العالم من الطاقة الأولية، ويكتسب كل منهما أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ذلك أن العالم يعتمد عليهما ليس فقط كمصدر رئيسي للطاقة، ولكن لأنهما أصبحا يدخلان في العديد من الاستخدامات الأخرى.

فإذا ما جاء الوقت الذي تحل فيه المصادر الأخرى محل البترول والغاز الطبيعي في توليد الطاقة، فسوف تعجز تلك المصادر عن أن تحل محلهما كمادة أولية تستخدم لإنتاج العديد من الضروريات التي لها أكبر الأثر في حياة الإنسان، وفي نشر الحضارة والمدنية في ربوع المعمورة. هذا الدور الفعال جعل البترول يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان، ويحقق له ما لا تستطيع كل مصادر الطاقة الأخرى أن توفره.

فقد أصبح البترول والغاز الطبيعي الآن يدخلان في كثير من عادات الإنسان وسلوكياته اليومية، فنحن نحيا الآن عصر البترول والغاز الطبيعي اللذين تغلغلت استخداماتهما في حياتنا من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية ووسائل مواصلات، بل وتغيير البيئة من حولنا، حيث يعتمد على المشتقات البترولية والغازية في إنتاج الأسمدة اللازمة للأراضي الزراعية المنتجة لغذاء الإنسان، كما تستخدم البتروكيماويات في إنتاج الألياف الصناعية ورصف الطرق وغيرها من الاستخدامات الأخرى التي لا نستطيع الإستغناء عنها، وسيظل العالم يعتمد اعتمادا رئيسيا على البترول والغاز الطبيعي ليس فقط لتوفير متطلباته من الطاقة الأولية، بل أيضاً لتقديم العديد من الخدمات وسد احتياجاته اليومية التي توفرها المنتجات البترولية والتي تسهم بدورها في توفير حياة أكثر راحة وسهولة .

2- مسألة ترشيد استخدام الطاقة:

أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية والبيئية. وتزداد هذه الأهمية في دولة مثل الجزائر كدولة نامية بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان، والبرامج التنموية الطموحة، ومحدودية الموارد المتاحة، والترشيد لا يعني التوقف جزئياً أو كلياً عن الاستهلا، ولكن المقصود به زيادة العائد وكفاءة الاستخدام. وعلى سبيل المثال استخدام الغاز الطبيعي بدلا من الموارد البترولية السائلة، وإنشاء محطات الدورة المركبة، والانتفاع بالحد الأقصى للطاقة المائية، وزيادة نسبة الطاقات الجديدة والمتجددة في خليط الطاقة، وإزالة ملوحة مياه البحر باستخدام التقنيان الناسبة في الأماكن الملائمة لذلك، ومعالجة واستخدام زيوت التزييت المرتجعة، وغير ذلك من صور ترشيد الطاقة.

وأحد أهم مشروعات الترشيد هو التحول الفوري على مستوى الدولة لاستخدام الغاز الطبيعي بدلا من المواد البترولية لجميع الإستخدامات، حيث أن متوسط تكلفة المليون وحدة حرارية من الغاز (بما في ذلك

ما يتم شراؤه من الشريك الأجنبي) أُقل بكثير عن نظيرتها عند استخدام المواد السائلة، خاصة إذا كان الغاز المستخدم منتج بالدولة المعنية (وعلى ذلك لا يتم تحمل أية مصروفات تداول أو رسوم سيادية) بخلاف المشتقات البترولية التي يتم نسبة استيراد نسبة كبيرة منها من الخارج وخاصة في حالة كونها من أعلى الأسعار بالنسبة لباقي المنتجات البترولية) ومن نافلة القول أن ترشيد إستخدام الطاقة سوف يسهم في تحقيق مزايا تخدم مسار التنمية المستدامة في الدولة منها نذكر ما يلي:

- المسار الأمثل للتنمية الإقتصادية بما يترتب عليه من توفير الموارد الطبيعية المطلوبة للإستثمار لزيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد.
- تدعيم القدرة التنافسية للإقتصاد المعني حيث أن تحسين كفاءة إستخدام الطاقة في الأنشطة الإقتصادية تعنى خفضا لتكلفة إنتاج السلع والخدمات في الجزائر وهذا على ضوء الارتفاع المستمر في تكلفة الطاقة التي تمثل جزءاً مؤثرا في عناصر التكاليف لمختلف السلع والخدمات.
- التنمية المستدامة لمصادر الثروة القومية بالإستخدام الرشيد بما يتضمن استمرارية إمدادها للأجيال الحاضرة والمستقبلية
- الحفاظ على البيئة عن طريق خفض الإنبعاثات الملوثة للهواء والغازات المسببة للإحتباس الحراري (الغازات الدفيئة) ولعل هذا من أهم إهتمامات التنمية المستدامة .

3- الدور الفردي في ترشيد استهلاك الطاقة:

أما عن مفهوم ترشيد الإستهلاك بمفهومه البسيط أو ذلك المتعلق بالسلوك الفردي، فهو سلوك تربوي في حد ذاته، يقوم بتربية النشأ وتدريبه على التعود على عدم الإسراف أو البذخ في كل مصاريفه وما يقوم به من أعمال، وذلك عن طريق عدم إستخدام الشئ الذي لا حاجة فعليه له وهو سلوك – أي الترشيد– يعاون منفذه على التدبير في كل ما يملك من إمكانات ومقومات وأدوات وماديات متاحة.

4- السياسات اللازمة لتنفيذ برنامج ترشيد الطاقة:

إن تنفيذ أي برنامج لترشيد الطاقة يلزمه تكاتف للجهود سواء على مستوى الدولة أو الفرد، وبالتالي يمكن إيجاز بعض السياسات التي تؤدي إلى تسهيل تطبيق برنامج الترشيد فيما يلي:

- تفعيل دور البحث العلمي في مجالات تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة وتطبيقاتها فضلا عن طاقة الكتلة الحية من المخلفات الزارعية والحيوانية.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصدار المواصفات القياسية في مجال كفاءة إستخدام الطاقة.
- تطبيق نظام البطاقات للأجهزة المنزلية لبيان إستهلاكها من الطاقة.

- تنفيذ مشروعات إسترشادية لكفاءة إستخدام الطاقة.
- تطوير السوق –تنمية المنافسة–حتى يقتصر العرض على المهمات الموفرة للطاقة من أجهزة منزلية وأجهزة إضاءة وغيرها خلال فترة زمنية مناسبة.
- تشجيع التوسع في إستخدام تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة وعدم الإقتصار على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة والمنازل وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري وتطبيق الوسائل الخلاقة لمواجهة ارتفاع أسعارها مع منح الحوافز المجزية نظير استخدامها–ما يعرف بالطاقات النظيفة–.
- تحفيز الجهات المستهلكة للطاقة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بالوسائل المالية والضريبية والجمركية الملائمة.
- الإسهام في تمويل مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة بناء على القواعد المنظمة لذلك.
- تشجيع التصنيع المحلي لكافة المعدات الموفرة للطاقة وتجهيزات الطاقة الجديدة والمتجددة.
- تدعيم شركات خدمات الطاقة التي تقوم بتنفيذ مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة ثم تتقاضى جزء من عائد تلك المشروعات حتى تحصل تلك الشركات على تسهيلات ائتمانية ميسرة من البنوك.
- إعداد قاعدة بيانات شاملة عن كفاءة إستخدام الطاقة تتضمن أساليب إدارة نظم الطاقة ووسائل رفع كفاءتها والتكنولوجيا والمعدات التي تحقق ذلك.
- وضع الخطط اللازمة لتدريب الإطارات العاملة في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة –تنمية المورد البشري في ترشيد إستهلاك الطاقة–.
- القيام بحملة إعلامية دائمة في وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بقضية الطاقة وتثقيفهم في مجال المحافظة على الطاقة وأهمية ترشيد استهلاكها وتنظيم المعارض التي تعزز ذلك.
- الاتفاق مع الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم –في الجزائر وزارة التربية الوطنية– على تدريس برامج الطاقة وأهمية ترشيدها للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم تلوث البيئة في جميع مراحل التعليم الابتدائي حتى الثانوي.

رابعا– الاستهلاك الرشيد للطاقة كمدخل للتنمية المستدامة:

إن الطاقة عنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تم اعتمادها كعنصر خاص من قبل مؤتمر المنظمة العالمية للتنمية المستدامة مضافا للمياه، الصحة الزراعة والتنوع البيولوجي، وسنتطرق هنا إلى استخدام الطاقة ورفع كفائتها وعلاقتها بالتنمية:

إن الحصول على الطاقة النفطية التي يمكن شراؤها تعتبر عنصر أساسي لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وسبل المعيشة في وتوفير خدمات الطاقة المتعددة لأغراض الطهي والتسخين وتوفير الطاقة لأغراض الكهرباء والصناعة والتنقل إضافة للطاقة الحيوية مثل مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كالطاقة الشمسية والرياح والحرارية في زيادة إنتاجية العمل.

إن تطوير استخدامات الطاقة سيؤدي إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأصلية لتساهم في برامج التنمية الاقتصادية وهذا ما أكده المدراء التنفيذيون الممثلين للصناديق الاستثمارية الأمريكية المعنية بالاستثمار الخارجي في اللقاء الذي تم بين الثلة المدراء لتشجيع استثمارات المشتركين.

إن للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية حيث يلاحظ إن الدول الصناعية تقاس بمستوى نصيب الفرد من الموارد وهي أضعاف حصة الفرد في الدول النامية وبالنسبة للبلدان الغنية فالتنمية المستدامة تسعى لإجراء تخفيض في مستويات الاستهلاك المتجددة للطاقة وتحسين مستوى الكفاءة وتغيير في أسلوب الحياة وتغيير أنماط الاستهلاك.

وللوقوف على الجهود الدولية ومعرفة أهمية الطاقة وحسن استغلالها في العملية التنمية بصفة عامة والمستدامة بصفة خاصة نتطرق إلى كل من مبادرة WEHAB، والدورة التاسعة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

- **مبادرة ويهاب (WEHAB)**: وهي مختصر للحروف الأولى باللغة الانجليزية لكلمات (المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة والتنوع البيولوجي) وهي المبادرة التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان" إسهاما منه في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في *جوهانسبرغ* وتسعى المبادرة إلى دفع وتركيز الجهود في المجالات الرئيسية الخمسة التي تتكامل مع منهج دولي متماسك يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر هذه المجالات من القضايا المهمة التي تضمنتها خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة والمعروفة باسم "خطة *جوهانسبرغ*" وهي تشمل على عدد من الأنشطة والفعاليات المستهدفة في كل المجالات القطاعية والتي ترتبط مع بعضها من خلال أطر متنوعة متعددة الأطراف متفق عليها فيما بين الحكومات على أساس نهج متنامي يسعى إلى تحقيق أهداف واسعة النطاق.

– **الدورة التاسعة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:** في ماي 2001 أكدت على أن الطاقة هي الأهم لتحقيق التنمية المستدامة وحددت (5) قضايا رئيسية تتعلق بها:

-1- زيادة قدرة الوصول إلى الخدمات المتطورة للطاقة.

-2- تحسين كفاءة استخدام واستهلاك الطاقة.

-3- تطوير استخدامات موارد الطاقة المتجددة.

-4- تطوير تكنولوجيات أكثر نظافة للوقود الاحفوري.

-5- الطاقة في مجال النقل.

كما حددت الدورة التاسعة مجموعة من القضايا المشتركة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار مع القضايا الرئيسية المتعلقة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، وهذه القضايا المشتركة تتضمن: البحث والتطوير، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتقاسم ونشر المعلومات، وتعبئة الموارد المالية، وجعل الأسواق تعمل بفاعليه من أجل التنمية المستدامة، والمشاركة العامة وتبنى نهج تعنى بمشاركة الأطراف المتعددة أصحاب المصلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نادت خطة جوهانسبرج باتخاذ إجراءات عملية ملموسة لدفع التكامل بين العناصر الثلاث للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة كدعامات أساسية تعتمد على بعضها البعض، كما أعادت تأكيد أن تخفيف وطأة الفقر، وتغيير الممارسات غير المستدامة في عمليات الإنتاج والاستهلاك، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وحسن إدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل جميعها أهدافاً مشتركة ومتطلبات ضرورية للتنمية المستدامة.وقد ركزت خطة جوهانسبرج على تخفيف وطأة الفقر، استجابة لأهداف الألفية للتنمية، والتي تسعى إلى تخفيض نسبة من يعيشون على دخل أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015، وهو ما يتطلب توفير خدمات الطاقة يمكن تحمل أعبائها. وهذا يؤكد الحاجة إلى تحقيق توسع كبير في توفر خدمات الطاقة أمام الفقراء.

- **الطاقة من أجل التنمية المستدامة في الدول العربية:**

وفي الدول العربية، يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة، خاصة قطاع البترول والغاز، في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للعديد من بلدان المنطقة (حوالي 20 % من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية). وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي، فإن قطاع الطاقة يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ومن أهم هذه الخصائص:

(1) أن القطاع مازال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة خاصة فيما يتعلق بقطاعات الاستخدام النهائي؛

(2) إن خدمات الطاقة بكافة أنواعها لا تصل إلى كامل السكان، وخاصة أنه لا يزال أكثر من 20 % من سكان المنطقة يعانون من عدم وصول خدمات الطاقة الكهربائية إليهم، بالإضافة إلى نسبة مماثلة تعاني من ضعف أو عدم انتظام هذه الإمدادات؛

(3) للقطاع تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية.

وأثناء التحضير للقمة العالمية للتنمية المستدامة، قام ''مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة '' (CAMRE)، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية المعنية الأخرى مثل ''اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ''وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بإصدار ''إعلان أبو ظبي عن منظور الفعاليات العربية البيئية''، في شهر فيفري 2001، ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية عام 2002، حيث تم تناول متطلبات وأولويات دفع وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقد أكدت الوثيقتان على أهمية الدور المنوط بالطاقة في تحقيق التنمية المستدامة ودعتا إلى التوصل إلى تدابير وإجراءات تهدف إلى تغيير الأنماط غير المستدامة المتبعة في إنتاج واستهلاك الطاقة وكذا إلى تطوير سياسات اقتصادية بيئية لقطاع الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وتفعيلاً لتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن الأمانة العربية المشتركة لمتابعة نتائج المؤتمر وضعت يدها في يد السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتنظيم اجتماع لوزراء الطاقة والبيئة العرب بأبو ظبي في فيفري 2003 لتكريس الالتزام السياسي ولوضع إطار لمتابعة خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في القضايا المتعلقة بالطاقة.

وإلى جانب ذلك، فقد أعادت الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمنعقدة في الفترة من 28 أفريل إلى 9 ماي عام 2003 التأكيد على أن تخفيف وطأة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها بأساليب مستدامة سوف تظل من القضايا الأساسية خلال عقد جوهانسبرج (2002– 2012). كما دعت الدورة الحادية عشرة الدول والحكومات الأعضاء إلى اتخاذ التدابير والإجراءات العملية اللازمة لذلك – مثل وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة، وإتباع نهج أكثر شمولاً في تطبيقها. كما طالبت اللجنة هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بدعم ومساندة جهود الدول المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة مع التركيز على مجموعة موضوعات رئيسية منتقاة في كل دورة انعقاد

للجنة والتي مدتها عامان، هذا وقد تم اختيار الطاقة كموضوع رئيس لدورة اللجنة في عامي 2006–2007. حيث يتضمن برنامج العمل لعام 2006 تقييم التقدم المحرز في المجالات المتعلقة بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، التغير المناخي، تلوث الهواء، والتنمية الصناعية، بينما يتمحور برنامج عام 2007 حول وضع السياسات المستقبلية المتعلقة بذلك.

وفي ضوء ما تقدم، ونظراً للحاجة الملحة إلى وضع إطار محدد للأعمال المطلوبة لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرج في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فقد قرر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورة انعقاده الثلاثين في بيروت في 4 جوان 2003، تشكيل مجموعة عمل من الأمانة الفنية، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وذلك بهدف مراجعة وإعادة صياغة ورقة النقاش الأولية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن ''الطاقة والبيئة: إطار للعمل في الدول العربية'' على أساس من إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة الصادر عام 2003.

وقد قامت مجموعة العمل بإعداد هذه الوثيقة مسترشدة بالاهتمامات والتدابير التي وضعها الوزراء العرب في إعلان أبو ظبي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالقضايا التي حددتها المؤتمرات العالمية، وبشكل خاص جدول أعمال القرن 21، وتوصيات الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وخطة جوهانسبرج .وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة تقوم على خصوصيات البلدان العربية المتعلقة بالوضع التنموي، وبمستويات الفقر، وبالموارد المتاحة والخصائص الأساسية لقطاع الطاقة في المنطقة العربية وكذا التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ولذا فقد سميت هذه الوثيقة ''الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية: إطار للعمل"[1]

- **آفاق ترشيد إستهلاك الطاقة من أجل التنمية المستدامة:**

وهناك حاجة في الدول العربية لتطوير سياساتها وتوجهاتها حيال قطاع الطاقة والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها القطاع، وتدور تلك السياسات والتوجهات حول عدد من المحاور، يمكن لكل دولة أخذ ما يتناسب والظروف السائدة فيها وأهم تلك المحاور ما يلي:

1- **تحقيق التكامل بين استراتيجيات وخطط وأهداف الطاقة المستدامة:** في إطار استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الوطنية. كما أن السياسات القطاعية للطاقة تحتاج إلى أن يتم دمجها وتكاملها بصورة مناسبة مع سياسات التنمية الوطنية ولا سيما ما يتعلق بطرق تحقيق التنمية المستدامة.

2- **رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة وتحسين فرص زيادة عائداته**، آخذين في الحسبان ظروف وأحوال كل دولة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال: تشجيع ودفع التكنولوجيات التي ترفع كفاءة واستدامة عمليات إنتاج واستهلاك الطاقة، وإتباع نهج إدارة اقتصادية من خلال مراجعة تعريفات الطاقة، وزيادة حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في أنشطة ومشروعات الطاقة.

3- **توسيع نطاق إمكانات وصول إمدادات وخدمات الطاقة لكل المستهلكين**، على أساس النظم الحديثة للطاقة سواء المركزي منها أو اللامركزي وفقاً لما يناسب المجتمعات والفئات الاقتصادية المختلفة وخاصة الفئات الفقيرة.

4- **الاستجابة لتزايد حجم الطلب المضطرد على الطاقة**، نظرا للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستهدف بالمنطقة العربية، إضافة إلى النمو السكاني السريع بالمنطقة (حوالي 2 % سنوياً حتى عام 2020).

5- **دفع وتعزيز كفاءة الطاقة في جميع قطاعات الإنتاج والاستخدام النهائي**، ووضع المعايير في كل من جانبي العرض والطلب.

6- **دفع وتعزيز أنشطة اكتشافات النفط والغاز من أجل اكتشاف وتطوير حقول جديدة**، وكذا تطوير الحقول المكتشفة بالفعل والتي لم تحظ بعد بالتطوير المناسب.

7- **توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات والوقود الأكثر نظافة**، بما في ذلك التحول إلى الغاز الطبيعي، خاصة في قطاعي توليد الكهرباء والنقل، مع دعم وتطوير الشبكات الداخلية للغاز والكهرباء، بالإضافة إلى تحسين مواصفات الوقود، والاعتماد المتزايد على الوقود الأنظف في قطاع النقل، خاصة الوقود الخالي من الرصاص.

8- **العمل على إدخال تطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة وزيادة استخدامها تدريجياً**، بشكل يناسب الموارد المتاحة وظروف قطاع الطاقة في كل دولة.

9- **دفع وتشجيع تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً**، وتحديد الإجراءات والسياسات المطلوبة لإنفاذ المتطلبات والتشريعات البيئية المرتبطة بها وضمان الامتثال لها.

10- **تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، في جميع القطاعات الفرعية للطاقة**، ومثل هذا التعاون سوف يمكن من الاستفادة من تنوع الخبرات والإطارات والموارد الوطنية ذات الصلة بالتنمية

المستدامة والموجودة في الدول العربية، وهذا التعاون يتضمن أيضاً: تكامل ودمج الأسواق، وتوسيع نطاق تجارة الطاقة عبر الحدود وبخاصة من خلال ربط الشبكات الكهربائية، وشبكات الغاز الطبيعي.

11- **تشجيع ودفع برامج بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية حول القضايا ذات الصلة بنظم الطاقة لأغراض التنمية المستدامة**، وبخاصة دعم خلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر.

12- **توسيع نطاق تبادل المعلومات حول البدائل التكنولوجية**، وما يرتبط بها من تكلفة وفرص تطبيق وكذا الموارد المالية وإمكانات وشروط نقل التكنولوجيا.

خلاصة:

إن دول العالم مطالبة بتوجيه جهود مستدامة من أجل مواجهة التحديات التي تواجه إمكانية توافق أنماط إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها مع متطلبات التنمية المستدامة. وجدير بالذكر أن تحقيق مثل هذه الأهداف وربطها بالقضايا الرئيسية الخمسة المتعلقة بالطاقة والتي حددتها الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، سوف يتطلب إعادة النظر في السياسات الحالية المتعلقة بالطاقة وذلك من أجل تدعيم التغيرات اللازمة في أساليب إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة، وكذا دفع المشاركة العامة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة، وتشجيع وضع نهج خاص بالأطراف المتعددة ذات المصلحة، وذلك على كافة المستويات المحلية والدولية. لكي تصبح الطاقة وسيلة لتدعيم التنمية المستدامة، من الأفضل التركيز على توصيل خدمات الطاقة التي تلبي احتياجات الناس، مستخدمين في سبيل ذلك التكنولوجيات وأنواع الطاقة المناسبة للظروف المحلية، وليس مجرد السعي وراء زيادة إمدادات الطاقة. إلا أن إحداث النقلة في أنماط الإمداد الحالية بحيث تركز على خدمات الطاقة، سوف يتطلب تعديلات أساسية في سياسات قطاع الطاقة لكي تدعم التغيرات المطلوبة في أساليب إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة لجعلها أكثر استدامة. وهذا التطوير في السياسات يجب ألا يقتصر على قطاع الطاقة، بل ينبغي أن يتعداه إلى القطاعات الأخرى بالدول، خاصة تلك التي تتصدر قائمة مستهلكي الطاقة. كما يجب أن يأخذ في الحسبان اهتمامات المؤسسات المالية، مطوري التكنولوجيات، ومؤسسات القطاع الخاص التي تخدم أهداف وبرامج قطاعات الطاقة. فالتحدي أمام المجتمع الدولي الآن هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار بالبيئة وهذا هو جوهر التنمية المستدامة. إن الأرقام المعتادة تظهر تغييرا في اتجاه واحد فقط بدون أظهار النقاط المتصلة مابين اقتصاد المجتمع والحياة الاجتماعية والبيئة وكأن المجتمع يتكون من ثلاثة أجزاء منفصلة وهي: 1-الاقتصاد 2-الحياة الاجتماعية 3-البيئة، وإذا ما تم النظر إلى هذه الأجزاء بطرق منفصلة سيتم النظر أيضا إلى مشاكل المجتمع كقضايا منعزلة عن بعضها البعض مما يؤدي إلى نتائج سيئة مثل حل مشكلة ممكن أن يؤدي إلى ظهور مشكلة أسوء، الحلول التدريجية والترقيعية التي تعد علاجا للأعراض وليس للأمراض إن صح التعبير، كذلك فالحلول التدريجية تركز على الفوائد قصيرة المدى، مهملة الجانب الطويل المدى والإستراتيجي. فالمطلوب هنا هو الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى، وهذا يظهر جليا عند الحديث عن استغلال الطاقة في المجتمعات خاصة النامية عند تطبيق البرامج التنموية، ومحاولة جعل هذه البرامج تتكيف ومبدأ الإستدامة أي تلبية الحاجات للجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في الموارد المتاحة.

المراجع والإحالات:

(1): أسامة عبد الرحمن "تنمية التخلف وإدارة التنمية –إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد-"، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،2003،لبنان.

(2):عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط"التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها-" دار صفاء، ط1، 2007، الأردن، ص34.

(3):سيرج لاتوش "تحديات التنمية –من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل-" ترجمة: ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ص46.

(4):العايب عبد الرحمن، بقة الشريف "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة امام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الرهن للجزائر" مؤتمر علمي دولي، 08/07 افريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص2.

(5):كمال رزيق "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية" مجلة العلوم الإنسانية، ع 25، السنة 3، نوفمبر 2005، الجزائر، ص3.

(6): www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

(7) :http://ar.wikipedia.org

(8):فيصل عبد القادر عبد الوهاب، جامعة ام القرى، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/23) الرابط:

http://uqu.edu.sa/page/ar/79242

(9):محمد الزرعوني، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/23) الرابط:

http://www.alhadeeqa.com/vb/gardens/g1819 /

(10):حمدي البني، ترشيد استهلاك الطاقة ضرورة حتمية لاستمرار التنمية، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/23) الرابط:

http://www.resourcecrisis.com/index.php/conservation/661-15

(11): المرجع السابق.

(12):عمرو بدرة، المزيد عن الادخار وترشيد الاستهلاك، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/22) الرابط:

http://www.nuqudy.com

(13):حمدي البني، سبق ذكره.

(14): عبد الرؤوف الشيخ، تطوير استخدامات الطاقة لأجل التنمية المستدامة، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/23) الرابط:

http://www.asheikh.net/news.php?action=view&id=18

(15) :http://www.ausde.org/?page_id=364

(16):http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?p=41435

(17):الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/23) الرابط:

http://www.oapecorg.org/aeconf_papers/eightconf/2-%20Fatima%20El%20Mallah.pdf

(18):الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة (AUSDE) "الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية" متاح على الخط (تاريخ الاطلاع: 2013/03/24) الرابط:

http://www.ausde.org/?page_id=364

(19):اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، السكرياتارية الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، المكتب الاقليمي لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منظمة الأقطار العربية" الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل" UNEP، ص58.

قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي

د/مزيود إبراهيم– جامعة المدية–

ملخص:تتمثل الأزمات المالية أهم إفرازات العولمة المالية على القطاع المالي والمصرفي وما تتميز به من سرعة انتشارها بفعل ظاهرة العدوى التي أسبابها تعود إلى الروابط الإقتصادية بين الدول أو نتيجة لسلوك القطيع التي يتبعها المستثمرون نتيجة إصابة بلد ما بأزمة مالية. و حيث أن القطاع المالي العربي كغيرها من الأنظمة المالية ليس بمناى عن أثار الأزمات المالية وهذا في ظل العلاقات التشابكية المعقدة بين الأسواق المالية ،وهذا من خلال قنوات تأثير وهو ما نحاول استعراضه في هذه الورقة البحثية.

Abstract :

The financial crises of the most important secretions of financial globalisations on the financial and banking sector, and is characterized by the rapid spread of infection by the phenomenon that causes dating back to the economic ties between the countries, or as a result of herd behavior followed by investors as a result of injury to a country's financial crisis. And where the financial sector, like other Arab financial systems is not immune to the effects of financial crises, and this in light of the complex relations between Alchopkyh financial markets, and the channels through which the impact of what we are trying reviewed in this paper.

مقدمة :

إن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة فالتاريخ يزخر بالعديد من الأزمات المصرفية و المالية، إلا انه مع الإتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة وما يرتبط بها من تكامل بين الأسواق، تحرير مالي، وحرية وسرعة تحرك رؤوس الأموال والإستثمارات عبر الحدود، أدى إلى زيادة احتمالات وقوع الأزمات المالية التي قد يعجز النظام الدولي الراهن عن مواجهتها خاصة في ظل سرعة انتشارها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، حيث أصبح تأثير الأزمات المالية في أحد الأسواق ينتقل إلى الأسواق الأخرى بعكس ما كان يسود في الماضي حيث كانت الأسواق المالية منعزلة.

وبهذا فإن قدرة القطاع المالي على إمتصاص أثر الصدمات الإقتصادية الخارجية والحد من تداعياتها على مكونات القطاع المالي الرئيسية حالياً واحداً من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي بصفة عامة الدول العربية بصفة خاصة في ظل العلاقات التشابكية المعقدة بين الأسواق المالية العالمية. وهذا من خلال الوقوف على قنوات تأثيرها و هو ما تهتم به هذا البحث.

1. مفهوم الأزمة المالية و أنواعها.

1.1. مفهوم الأزمة المالية.

بعد إستعراض لمفهومي الأزمة والأزمة الاقتصادية نأتي إلى تعريف الأزمة المالية، حيث وضعت عدة تعاريف للأزمات المالية أهمها ما يلي:

– تعرف الأزمة المالية بأنها إختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الإختيار المعاكس والمخاطر المعنوية فتصبح الأسواق غير كفءة [(1)] ، أي أن الأسواق انخفضت دورها كقناة تمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث إنكماش حاد في النشاط الإقتصادي.

– وتعرف أيضا على أنها انهيار شامل للنظام المالي بكل مكوناته، فالأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية :حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك إجمالي القروض ،الودائع المصرفية وسعر الصرف[(2)]

– كما تعرف أيضا على أنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[(3)].

2.1. أنواع الأزمات المالية.

هناك أربعة أنواع رئيسية من الأزمات المالية الدولية: أزمة العملة، الأزمة المصرفية، أزمة الديون الخارجية، وأخيرا الأزمة الشاملة أو النظامية أو أزمة الأسواق المالية.

– أزمة العملة.

تحدث أزمة العملة عندما يقع هجوم على قيمة العملة المحلية للدولة غالبا عن طريق المضاربة وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة هذه العملة (أو تدهور وهبوط قيمتها بشكل حاد أو قد تدفع بالسلطات النقدية إلى إستنزاف نسبة كبيرة من إحتياطاتها الدولية أو رفع أسعار الفائدة وذلك حفاظا علي قيمة عملتها المحلية [(4)].

وفي دراسة أجريت على 53 بلد (شملت 22 بلد متقدم ، 31 بلد نامي) عن الفترة 75–98 تبين أن هذه البلدان شهدت خلال تلك الفترة 157 أزمة عمله 54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات العملة أكثر إنتشارا خلال الفترة من 75–86 بسبب الصدمات الخارجية، بينما تزايدت الأزمات المصرفية خلال الفترة من 87–97 بسبب تزايد عمليات التحرير المالي[(5)].

– الأزمة المصرفية.

تشير الأزمة البنكية إلى انتشار عمليات السحب للودائع من القطاع المصرفي وحدوث تغيرات في هيكل محفظة الأوراق المالية بالبنوك مع حدوث انخفاض في قيمة أصول المؤسسات المالية وهو ما يدفع إلى زيادة تدخل السلطات النقدية في محاولة للحد من تفاقم الأزمة[6].

ويشير آخرون أن أزمة البنك تحدث في حالة استنفاذ معظم أو كل رأسماله مما يؤثر على كفاءته في أداء دوره في النشاط الاقتصادي[7].

– أزمة الديون.

تنقسم الديون بشكل عام إلى ديون داخلية والتي تنتج عن تدفقات رؤوس الأموال بين الأفراد والمؤسسات والبنوك وديون خارجية (دولية) والتي تعني مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل[8] ، و تحدث أزمة الديون الخارجية عندما تجد الدولة نفسها عاجزة عن خدمة أعباء ديونها الخارجية من فوائد و أقساط، سواء أكانت هذا الدين الخارجي دينا رسميا أو تجاريا.

– أزمة أسواق المال.

تكون هناك أزمة أسواق المال في حالة تعثر أو إنهيار في أسواق المال بحيث تعيق سوق المال عن تأدية دوره بشكل فعال، والتي تحدث نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن إرتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك إتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى[9].

ولإنهيار البورصات أو أسواق المال مؤشرات أهمها [10]:

– وجود غالبية المستثمرين غير المحترفين يتعاملون مع الأسواق المالية، ونقص كبير في المعلومات، خاصة فيما يتعلق بسوق المال، فضلا عن وجود عمليات بيع لجني الأرباح و أخرى لتعديل المراكز الإستثمارية في السوق؛

– انعدام الإفصاح المالي أو الإدلاء بمعلومات خاطئة له عواقب وخيمة وانعكاسات سلبية على الأسواق المالية والإشتباه في خلل في المؤشر العام للبورصة، وأنه لا يتسق مع النشاط الإقتصادي؛

– توقع حدوث حرب قد تؤثر بالسلب على الإقتصاد، ومن ثم البورصات، وقوع إضرابات بأحد القطاعات الاقتصادية القائدة في الإقتصاد القومي، كذلك انتشار عمليات كبيرة لغسل الأموال يكون ذلك نذيرا بوجود انهيار في البورصة؛

– عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي لاسيما فيما يتعلق بإنخفاض شروط التبادل التجاري الذي يؤدي إلى عجز المشتغلين بالأنشطة التجارية عن الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنوك مما يؤدي إلى حدوث أزمة.

– التقلبات في أسعار الفائدة العالمية التي لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فضلا عن التوسع في منح الإئتمان وضخامة التدفقات المالية الخارجية.

الجدول: (1)

خسائر الأزمات المالية في بعض الدول

الدولة	الفترة	الخسائر كنسبة من الناتج المحلى%
إسبانيا	85-77	17
فنلندا	93 – 91	8
السويد	92- 91	6
النرويج	89 – 87	4
الولايات المتحدة	91 – 84	3
فنزويلا	95- 94 ، 83– 80	18
الأرجنتين	1985، 82 – 80	55– 13
المكسيك	95- 94	15 – 12
البرازيل	1996 – 94	10 – 4

المصدر : IMF ,World Economic Survey 1998, P 78

2.أسباب وقوع الأزمات المالية و العلاقة التي تربط بين أنواعها.

بعد تناول مفهوم الأزمات المالية وأنواعها نستعرض أسباب هذه الأزمات والعلاقة التي تربطها.

1.2. أسباب الأزمات المالية.

تشكل تلك الأسباب والعوامل الظروف التي تنشأ في ظلها الأزمات المالية، فهي تمثل مجموعة العوامل الكامنة وراء ظهور الإختلالات والإضطرابات في الإقتصاد، والتي تجعله معرضا لخطر الإصابة بالأزمات المالية المختلفة وفيما يلي أهمها :

– السياسات الإقتصادية الكلية غير الملائمة وغير القابلة للإستمرار [11].

لقد مثلت مشكلة عدم إستقرار الإقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق بعض السياسات الإقتصادية غير الملائمة عاملا أساسيا ومشتركا في العديد من الأزمات المالية المختلفة وهكذا فقد أثبتت تجارب الدول التي عانت من الأزمات المالية أن هناك مجموعة من السياسات التي عادة ما تساعد – في حال تطبيقها– على عدم إستقرار الإقتصاد الكلي ومعاناته من الإختلال على المستوى الكلي، ويأتي على رأس تلك السياسات ما يلي:

*** السياسات النقدية والمالية التوسعية المبالغ فيها.**

يؤدي إتباع السياسات النقدية والمالية التوسعية بصورة مبالغ فيها عادة إلى حدوث رواج في حركة الإقراض ومنح الإئتمان، وإفراط في تراكم الديون، وزيادة هائلة في حجم الإستثمارات في الأصول المادية (الحقيقة) ، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات إلى مستويات غير قابلة لإستمرار، ومع ارتفاع تلك الأسعار وما قد يصاحبها من تزايد في معدلات التضخم، يصبح لا مفر من تشديد السياسات بهدف تصحيح أسعار الأصول.

وهكذا فإن تشديد لتلك السياسات والإجراءات يؤدي في النهاية إلى حدوث تباطؤ في النشاط الإقتصادي، ومواجهة صعوبة في خدمة الديون وهبوط قيم الضمانات البنكية، وزيادة حجم ونسب القروض غير المنجزة والتي تؤدي إلى عدم قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها وتعثرها. وكل تلك المشاكل والصعوبات تؤدي في النهاية إلى جعل الإقتصاد عرضة لخطر الإصابة بالأزمات المالية، مثلما حدث في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من اقتصاديات الأسواق الناشئة.

*** سياسات ونظم أسعار الصرف غير الملائمة.**

إن إتباع نظام سعر صرف غير ملام يؤدي إلى معاناة الإقتصاد الكلي من الإختلالات وزيادة مخاطر التعرض للأزمات المالية ، فعلى سبيل المثال أثبتت التجارب المختلفة إن الدول التي إنتهجت نظام أو سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية والأزمات، ففي ظل تطبيق مثل هذا النظام، يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بالحفاظ على سعر صرف العملة المحلية ثابتا في ظل وجود ضغوط شديدة على قيمة العملة الوطنية، حيث أن ذلك يعني فقدان كميات كبيرة من إحتياطات النقد الأجنبي وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وقوع الأزمات المالية، مثلما حدث في المكسيك و الأرجنتين.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في البلدان ذات سعر صرف غير المرنة، غالبا ما تؤدي عملية إدراج الأصول والخصوم بعملات مختلفة في الميزانيات العمومية للقطاع الخاص (سواء في المؤسسات المالية أو الشركات) إلى حدوث مشاكل، وذلك نظرا لأن ربط سعر الصرف قد يشجع المقترضين على

تجاهل ما قد ينطوي عليه هذا الأمر من مخاطر، وبصفة عامة، فإن التجربة تشير إلى إن بلدان التي تتحمل مستويات مرتفعة من الديون القصيرة الأجل والمقومة بالعملة الأجنبية عادة ما تكون عرضة لخطر التأثر بالصدمات – الداخلية والخارجية- ومن ثم تكن أكثر عرضة للأزمات.

*** الخطر المعنوي (12).**

الخطر المعنوي مصطلح يستخدم غالبا عند تحليل أثار التأمين، وهو يشير إلى فكرة مؤداها أن توفير التأمين في حد ذاته يثير إمكانية وقوع الحدث الذي يجرى التأمين ضده، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التأمين يقلل حوافز الطرف المؤمن عليه لإتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة.

وفي السياق المالي، يدور الجدل بين الإقتصاديين وصانعي السياسات حول ما إذا كان توافر الدعم المالي من مؤسسات مثل الصندوق النقد الدولي يتسبب في إيجاد الخطر المعنوي، حيث يرى البعض أن دور الصندوق كمقرض للبلدان الأعضاء التي تمر بأزمات مالية يؤدي في الواقع إلي تشجيع المقترضين والمقرضين والمستثمرين على التصرف بطرق تزيد من إحتمالات وقوع الأزمة ،كما يدفعهم لتحمل مخاطر ما كانوا ليتحملوها في الظروف العادية.

ففي أعقاب سلسلة الأزمات أسواق المالية التي لحقت بالأسواق الصاعدة أو الناشئة في الأعوام العديدة الماضية، توصل بعض المحللين إلى أن الدعم المالي من جانب الصندوق قد يؤدي في بعض الحالات إلى تسرع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الإقراض، ويعتقد هؤلاء المحللون أن تلك البنوك والمؤسسات تقوم بتقديم القروض بدون مراعاة كافية للمخاطر، وذلك لأنها واثقة من أن البلدان التي تواجه مصاعب يمكنها أن تعتمد على مساندة الصندوق في حالة إذا سارت الأمور على غير ما يرام.

هذا بالإضافة إلى أن بلدان المختلفة عندما تعلم بإمكانية اللجوء إلى الصندوق في حالة وقوع الأزمات، يضعف الدافع لديها على إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع الأزمات، كما يشرع متخذي القرار – في تلك البلدان – في إتباع سياسات اقتصادية أكثر مخاطرة . ومن هذا المنطلق فقد إحتلت المسائل المتعلقة بالخطر المعنوي موقعا بارزا في المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن كيفية إصلاح بنيان النظام المالي الدولي والدور الذي ينبغي للصندوق أن يضطلع به في هذا الخصوص.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن مشكلة الخطر المعنوي تزداد تعقيدا وخطورة عندما تتداخل وتتضافر مع عنصر أو عناصر أخرى من تلك المسببة لوقوع الأزمات حيث يمكن على سبيل المثال في ظل الدخول في عمليات التحرير المالي غير الوقائي المقترن بضعف الأطر القانونية والرقابية والإشرافية، وتوافر نظام التأمين على الودائع ودور البنك المركزي كمقرض أخير أن تقوم البنوك بالدخول في

ممارسات غير سليمة على درجة كبيرة من الخطورة غير مكترثة بما يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر ومشاكل وهو الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع الأزمات المصرفية.

– اضطرابات القطاع المالي.

شكل التوسع في منح الإئتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و إنهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا، فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينيات والتسعينات توسعا كبيرا، تواكب مع الإنفتاح الإقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الإنغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الإقتراض وصغر وحجم ودور القطاع المالي في الإقتصاد، فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية. فمن ناحية أدى التوسع في منح الإئتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الإئتمان سواء في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلندا .ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية ،حيث حصل انتعاش كبير في منح القروض. ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل فلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة[13].

*** التدخل الحكومي في تخصيص الإئتمان.**

يعد تدخل الحكومة في تخصيص الإئتمان وتسعيره أحد الأسباب الهامة التي تؤدي لضعف وهشاشة القطاع المالي وإصابته بالتشوهات والإضطرابات، حيث تقوم الحكومة بتخصيصي الإئتمان وتوجيهه إلى قطاعات معينة وذلك بغض النظر عن مدى الجدارة الإئتمانية لتلك القطاعات، وتشير تجارب البلدان التي عانت من الأزمات المالية أنه في كثير من الأحيان، كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المتاحة إلى قطاعات اقتصادية معينة أو أقاليم جغرافية بعينها، وذلك في إطار خطة التنمية تلك الأقاليم أو القطاعات أو لخدمة أغراض قد لا تكون اقتصادية بالدرجة الأولى.

*** التحرر المالي غير الوقائي.**

تنطوي سياسات التحرير المالي على انتهاج السلطات النقدية لسياسات تحرير معدلات الفائدة والتوسع في الائتمان وتحرير معدلات الصرف بالإضافة إلى تحرير حساب رأس المال، وبالرغم من تأكيد دراسات كل من Mckinnon1993, Shaw1973 على أهمية إتباع سياسات التحرير المالي المتمثلة في رفع أسعار الفائدة على الودائع وزيادة العمق المالي لما لذلك من ارتباط قوي برفع الإستثمار حجما ونوعا، إلا أنها قد تتسبب في إحداث الأزمات المالية من خلال الآليات التالية :

– **آلية الإرتفاع الوهمي لأسعار الأصول** : وهي ما تعرف بالفقاعة حيث تنتج هذه الإرتفاعات من مشكلات نقل الخطر التي نشأت عن العلاقات الإئتمانية وزيادة حالة عدم التأكد عند توسع في منح الإئتمان.

ت– آلية معدلات الفائدة: فقد يواجه البنك بعض الإختلال في ميزانيته فيقوم برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون الطويلة منها لمحاولة توفير السيولة، مما قد يوجد أزمة خاصة مع تفوت أجال الإستحقاق بين القروض طويلة الأجل ذات أسعار الفائدة الثابتة مقارنة بالودائع قصيرة الأجل ذات الفائدة المرتفعة، ويمكن القول أن لسياسات رفع معدلات الفائدة أثر مباشرة زيادة على مشكلات كفاءة الإختيار كما أن لأسواق القروض دورا هاما في تعزيز الأزمات المالية من خلال أثرها على المراكز المالية لشركات.

ث– دور الإئتمان: فقد ينتج توسع البنوك في منح الإئتمان في ظل ظروف عدم كفاءة الإدارة المصرفية أزمة سيولة ،وهذا قد يدفع البنوك إلى رفع معدلات الفائدة قصيرة الأجل دون الطويلة مما يؤدي إلى رفع تكلفة الإقتراض؛ وبالتالي ففي حالة تعثر المقترضين وعدم قدرتهم على الوفاء بإلتزاماتهم للبنوك، فإنه ترتفع الديون غير قابلة للوفاء لدى البنوك وقد تزداد حدة الأزمة في حالة أن القروض مقومة بالعملات الأجنبية في ظل معدلات تضخم مرتفعة؛ وحدوث أزمة في سوق الصرف يحدث الإختلالات في ميزانيات البنوك وقد تنتشر العدوى المالية التي تعرض القطاع المصرفي بأكمله إلى عمليات سحب غير عادية ويندفع المودعون إلى سحب الودائع والتحول بها إلى إستثمار أكثر كفاءة أو إلى تحويلها إلى ودائع في بنوك أجنبية لا تعاني من تلك المشكلات التي يعاني منها الجهاز المصرفي المحلي.

– ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

تعاني معظم الدول التي تعرضت للأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الإئتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد، ونسبتها من رأسمال المصرف. وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول المقدمة لمقترض التي تعرضت للأزمات المالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكفء للمخاطر الإئتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والإستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.

يظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتيان دائما بعد حدوث الأزمة، كما يظهر أن السلطات النقدية في الدول النامية التي تعرضت للأزمات المالية، لم تنجح في التنبؤ بحدوث الأزمات أو الوقاية من حدوثها، حيث قامت بعد حدوث الأزمات بوضع وتعديل التشريعات المنظمة والمانعة من تكرار حدوثها، مثال الأرجنتين وتشيلي والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

والملاحظ أيضا تراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة مما أدى إلى تكرار الأزمات وبالتالي عدم وجود وقاية حقيقة. وفي معظم الأحوال فقد تمت معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيم، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الإستمرار والدوام[14].

بعد التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية وعرض لأهم الأزمات المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي نستعرض آلية انتشار الأزمات المالية وقنوات تأثيرها على القطاع المالي العربي.

3. آليات انتشار الأزمات المالية .

يعد مفهوم عدوى الأزمات المالية أكثر المفاهيم تفسيرا للازمات المالية وفيما يلي مفهومها أسبابها والية انتشارها.

1.3. مفهوم عدوى الأزمات المالية.

لقد اتسمت الأزمات المالية الأخيرة التي أصابت العالم الإقتصادي بظاهرة الإنتشار السريع من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى فيما يسمى بعدوى الأزمات ، وقد إتضح من خلال هذه الأزمات أنها لا تستقر في بلد أو في منطقة ما وحدها ولكنها قد تمتد إلى بلدان أخرى إلى بسرعة كبيرة.

وتعرف على أنها الزيادة المعنوية في نسبة احتمال حدوث أزمة مالية في بلد ما نتيجة حدوث أزمة مالية في بلد أخر.

2.3. أسباب عدوى الأزمات المالية.

يمكن تقسيم الأسباب الكامنة وراء حدوث تلك العدوى وفق النماذج التالية [15]:

– نموذج الروابط الاقتصادية.

طبقا لهذا النموذج فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تعجل بوقوعها في اقتصاديات منكمشة تجاريا أو في اقتصاديات متقدمة وذلك بتغيير أساسيات الاقتصاد بها، كان يؤثر انخفاض قيمة العملة في بلد ما كنتيجة لوقوع أزمة مالية بها تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية لبلد أخر.

– سلوك القطيع.

وفق هذا المذهب فإن العدوى تنشأ لما يقوم المستثمرون بإهمالهم أو تغاضيهم عن أنواع معينة من الإستثمارات في الأوراق المالية استجابة لاقتناعاتهم بما يفعله المستثمرون الآخرون [16]. وهذا بدون دراسة الوضع الإقتصادي لتلك الدول والأسواق وكذلك بدون ملاحظة أية نقائص في السياسات الإقتصادية الكلية المتبعة أو في الأوضاع الاقتصادية القائمة.

3.3. قنوات انتشار الأزمات المالية.

هناك عديد من القنوات التي تنتقل عن طريقها الأزمات من دولة إلى أخرى، ومن سوق إلى سوق وهناك العديد من الدراسات التي قامت بالبحث في عملية انتقال اثر الأزمات أو ما يعرف بالعدوى ومن هذه الدراسات ما قدمه مات بريتسكر Matt Pritasker سنة 2000 حيث أشار في دراسته إلى أن هناك ثلاثة احتمالات لإنتقال الصدمات الحقيقية من دولة أخرى [17] :

- **الإحتمال الأول:** التزامن : ويقصد به حدوث الأزمة في كل من الدولتين في نفس الوقت
- **الإحتمال الثاني:** أن تكون الصدمات ذات طابع عالمي مشترك: وهي أن تتعرض الدولتان لنفس الأزمة العالمية مثلا التغيرات في أسعار البترول العالمية.
- **الاحتمال الثالث: هو العدوى** : وهي أن تنتقل وتنتشر الأزمة أو الصدمة من مجموعة أسواق أو دول أو مؤسسات إلى مجموعة أخرى من لأسواق أو الدول أو المؤسسات وهذا الإحتمال في انتشار الأزمة هو ما سوف نركز عليه في الدراسة .

وتنتشر العدوى من خلال أربع وحدات مكونة للنموذج وهي:

القطاع الحقيقي(**RS**) والبنوك(BANK) والأسواق المالية (FM) والمؤسسات غير المالية(NBFMP) وتشير($BANK_k$) إلى بنوك الدولة(I) التي تزاول نشاطها على نطاق دولي وذلك في دولتين(I,J) وفيما يلي عرض للآليات الرئيسية لإنتقال الأزمة عن طريق العدوى.

أولا: انتقال العدوى من قطاع حقيقي في دولة I إلى القطاع الحقيقي في الدولة J :

$$RSI \longrightarrow RS$$

وفق هذه الآلية فإن العدوى تنتشر من خلال الإرتباط الحقيقي المباشر من خلال التجارة في السلع والخدمات في كلا الدولتين فمثلا : الدولتان (I,J) تتبعان نظام للصرف الثابت، وقد أصيبت الدولة (I)بصدمة حقيقية دفعتها لتخفيض سعر الصرف ليكون عند مستوى اقل من المرغوب فيه وهذا التخفيض قد يكون تلقائي نتيجة لعمليات المضاربة، ومع وجود المنافسة بين كلا الدولتين (I,J) فإن الدولة (J) تقوم بخفض قيمة العملة لتتمتع بوضع تنافسي أفضل مع الدولة (I)، التي انخفض معدل

الصرف بها فتمتعت بمزايا تنافسية، وهذه الآلية عجزت عن تفسير عدوى انتشار الأزمة بين البرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

ثانيا: انتقال العدوى من قطاع حقيقي في الدولة إلى القطاع الحقيقي في الدولة من خلال بنوك تزاول نشاطها على نطاق دولي.

RS ⟶ BANK ⟶ RS

وفي هذه الآلية نوضح كيف تنتقل الصدمات الحقيقة من الدولة (I) وذلك من خلال التأثير على المركز المالي لأحد البنوك التي تزاول نشاطها على نطاق دولي ويزاول نشاطه دولي ($BANK_k$) في منح القروض للشركات العاملة في الدولة وعلى ذلك فإنه في حالة حدوث أزمة في دولة (I) يقوم البنك بتغيير حجم الإئتمان المقدم أو يغير من محفظة القروض الخاصة به التي يمنحها للمقترضين في الدولة (I) ويتبع في نفس الحال مع الدولة (J) ومن ثم ينتقل أثر الصدمة التي واجهت البنك في الدولة إلى الدولة فتحدث العدوى ،وهذه الآلية أثبتت نجاحا في تفسير العدوى في العديد من الدراسات الإقتصادية.

ثالثا: انتقال العدوى من خلال تفاعل المؤسسات المالية :

RS ⟶ BANK ⟶ BANK ⟶ RS

وفق هذه الآلية فإن انتقال العدوى من دولة لأخرى يكون بحدوث أزمة في القطاع الحقيقي (I) في دولة الذي قد يؤدي إلى فشل البنك ($BANK_k$) ويحدث خسارة لأصوله في تلك الدولة وعليه فحدوث الأزمة في ذلك البنك الذي يمارس نشاطه على نطاق دولي يدفع للمودعين إلى سحب أموالهم من البنوك المحلية ($BANK_j$) في الدولة(J) وهي ما يطلق عليه الاقتصاديين ن أي أن أزمات القطاع الحقيقي قد تنتقل من دولة لأخرى من خلال روابط الائتمان وهو ما يطلق عليها الاقتصاديون عدوى المؤسسات المالية.

رابعا: انتقال العدوى من خلال التفاعلات بين البنوك المتعاملة دوليا والأسواق المالية.

RS ⟶ BANK ⟶ FM ⟶ RS

حيث يوضح الشكل السابق آلية انتقال الأزمة من قطاع حقيقي في الدولة (I) إلى القطاع الحقيقي في الدولة (J) من خلال اثر الكفاءة عملية الوساطة المالية للبنك ($BANK_k$) وذلك لوجود استثمارات خاصة بهذا البنك في تلك الدولة (I) وكذلك في عديد من الدول، فحدوث خسائر لهذا

البنك تسبب في إحداث أزمة السيولة وأزمة ائتمان في الأسواق المالية للدولة مما يؤثر على القطاع الحقيقي بها، وذلك من خلال انتقال أزمة البنك (FI) إلى الأسواق المالية (FM).

وهناك آلية أخرى لإنتقال العدوى في حالة أن أسهم البنك ($BANK_k$) تكون ضمن المحافظ المالية لبعض المؤسسات في السوق المالية (FM_j) وعليه فان تدهور قيمة هذه الأسهم قد يؤثر على جودة المحافظ المتضمنة لها.

خامسا: انتقال العدوى من خلال التفاعلات بين الأسواق المالية والمؤسسات المالية :

RS ⟶ FM ⟶ BANK ⟶ RS

هذه الآلية تبين بديل أخر لانتقال الأزمة من خلال التفاعل بين مؤسسات والبنوك وذلك من خلال انتقال الأزمة التي نشأت في القطاع الحقيقي للدولة (I)، وفي هذه الحالية أيضا يخسر البنك ($BANK_k$) أمواله في السوق المالية للدولة (I) وهو ما يدفعه لتعديل محفظة القروض في الدولة الأخرى وهذه هي آلية انتقال العدوى من الأسواق المالية (FM) إلى المؤسسات المالية (FI).

سادسا: انتقال عدوى الأسواق المالية من خلال المؤسسات غير المالية.

RS ⟶ FM ⟶ NBFMP ⟶ FM ⟶ RS

وفق هذه الآلية فإنه في حالة وجود سوق مالي غير بنكي مؤسسات غير مالية وهو سوق يعبر عن صغار المستثمرين وأموال المخاطرة، والمتعاملون في هذا السوق تتغير مراكزهم المالية نتيجة لحدوث الأزمة في الأسواق المالية في الدولة (I) ، ويقومون بنقل اثر العدوى إلى الأسواق المالية في الدولة (J) وبالتالي إلى القطاع الحقيقي.

سابعا: انتقال العدوى في الأسواق المالية من خلال البنوك.

RS ⟶ FM ⟶ BANK ⟶ FM ⟶ RS

وفق هذه الآلية فإن إنتقال العدوى من القطاع الحقيقي للدولة (I) إلى الأسواق المالية فيها مما يتسبب في إحداث أضرار بالبنك ($BANK_k$) والذي يؤثر بدوره على الأسواق المالية في الدولة (J) ومن ثم يتأثر القطاع الحقيقي لهذه الدولة.

4. قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي.

تؤثر الأزمات المالية على أي قطاع مالي بوجه عام وعلى القطاع المالي العربي بشكل خاص من خلال مجموعة من القنوات والمتمثلة في:

1.4.اقتراض المصارف والمؤسسات المالية العربية من المصارف الدولية.

يمكن أن تؤثر تطورات أزمة السيولة العالمية على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية التي تتواجد المصارف الأجنبية في أسواقها المحلية بكثافة، أو في حالة استحواذ المصارف الأجنبية على حصة عالية في السوق المحلية، الأمر الذي قد يهدد الجهاز المصرفي المحلي بإلحاقة بمخاطر نظامية وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه المصارف الأجنبية من السوق أو امتصاصها للسيولة المحلية وذلك بغرض تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج.

الشكل:(1)

مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصاديات العربية سنة 2009.

الوحدة: مليار دولار

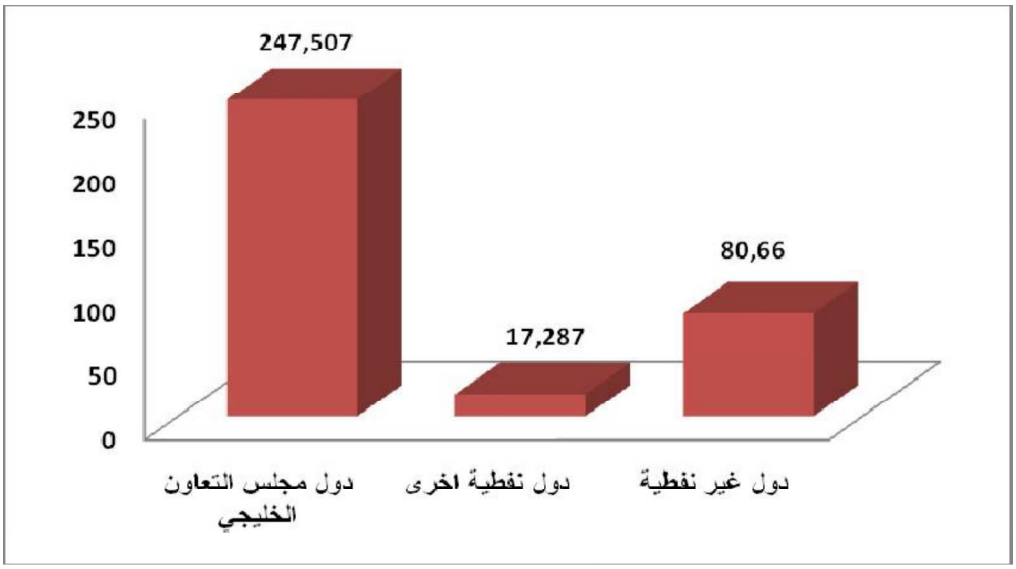

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010.

و في هذا الإطار نلاحظ أن الدول العربية تتباين في وجود المصارف الأجنبية فيها ، بين ذات اعتماد كبير على المصارف الأجنبية كدول الخليج والتي تبلغ مطلوبات تلك المصارف على اقتصاديتها قيمة 247.507 مليار دولار أي ما نسبته 71.56 % من إجمالي المطلوبات المصارف

الأجنبية على الإقتصاديات العربية تحت على رأسها الإمارات بإجمالي قدره 112.724 مليار دولار، ودول اقل اعتمادا على المصارف الأجنبية في تمويل اقتصادها كالأردن مثلا . تليها دول تمثل مطلوبات المصارف الأجنبية على اقتصاديتها حوالي 5 % من الإجمالي وهو ما يعبر أن هذه الدول وعلى رأسها الجزائر لا تعتمد على المصارف الأجنبية في تمويل اقتصادها وبالتالي فهي اقل عرضة للأزمات المالية .

2.4.تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المحلية.

يمكن أن تؤثر تطورات أزمة السيولة العالمية على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية التي تتواجد المصارف الأجنبية في أسواقها المحلية بكثافة، أو في حالة إستحواذ المصارف الأجنبية على حصة عالية في السوق المحلية، الأمر الذي قد يهدد الجهاز المصرفي المحلي بإلحاقه بمخاطر نظامية وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه المصارف الأجنبية من السوق أو امتصاصها للسيولة المحلية وذلك بغرض تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج.

يتضح من خلال الجدول(4-2) أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية اعتمادا على المصارف الأجنبية، وتعتبر دولة الإمارات أكثر الدول الخليجية اعتمادا على المصارف الأجنبية في تمويل مشاريعها التنموية واغلبها من المصارف الأوربية.

أما الدول النفطية الأخرى فان نسبة اعتمادها على المصارف الأجنبية تقل فيها ذلك أنها تعتمد على الجهاز المصرفي المحلي.

الجدول: (2)

توزيع المصارف المقترض منها حسب الجنسية في الدول العربية سنة 2008

الوحدة: مليون دولار

	الرصيد القائم ديسمبر 2007	الرصيد القائم سبتمبر 2008	نسبة التغير (%)	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 (%)	التوزيع حسب القطاعات (%)*			التوزيع حسب جنسية المصارف المقرضة (%)*		
					القطاع المصرفي المحلي	القطاع العام	القطاع الخاص غير المصرفي	المصارف الأوروبية	مصارف الولايات المتحدة	مصارف أخرى
دول مجلس التعاون الخليجي، منها	**199,248**	**222,496**	**11.7**	**25.4**	**30.9**	**9.1**	**59.9**	**79.2**	**8.0**	**12.8**
الإمارات	110,715	121,925	10.1	57.7	25.4	11.6	63.0	78.9	8.0	13.1
السعودية	38,523	38,382	0.4	10.2	48.7	5.2	46.1	78.8	10.4	10.8
قطر	25,803	32,513	26.0	40.4	23.8	7.4	68.7	79.0	7.1	13.9
دول نفطية أخرى، منها	**7,608**	**17,134**	**125.2**	**2.2**	**52.3**	**12.3**	**35.4**	**89.9**	**9.7**	**0.4**
ليبيا	244	8,494	3381.1	0.4	82.5	1.4	16.1	99.9	0.0	0.1
الجزائر	5,380	6,717	24.9	4.0	14.9	26.4	58.7	75.6	24.3	0.1
دول غير نفطية، منها	**55,116**	**67,427**	**22.3**	**21.8**	**14.3**	**22.7**	**63.0**	**90.9**	**6.9**	**2.2**
مصر	29,579	32,102	8.5	23.1	15.1	32.3	52.6	86.1	10.0	3.9
المغرب	16,574	24,055	45.1	22.6	9.5	11.2	79.3	98.6	1.0	0.4
تونس	6,304	7,478	18.6	18.0	20.7	20.8	58.5	91.2	8.8	0.0
مجموع الدول العربية	**262,656**	**309,117**	**17.7**	**18.4**	**28.3**	**12.6**	**59.1**	**82.4**	**7.8**	**9.8**

المصدر: صندوق النقد العربي أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية،مرجع سبق ذكره، ص34.

4.3.إرتباط الأسواق المالية العربية بأسواق رأس المال العالمية

ترتبط أسواق المال العربية بدرجات مختلفة بما يحدث في أسواق رأس المال العالمية ويبرز ذلك الإرتباط من خلال الإستثمارات الأجنبية في أسواق المال المحلية العربية بالإضافة إلى الإستثمارات العربية في أسواق المال الدولية.

فمع الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي شهدتها بورصات الأوراق المالية العربية خلال التسعينات لاسيما في الفترة التي تزامنت مع توقيع اتفاقية الجات وما تلاها من توقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية أصبحت هذه البورصات أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي وبدرجات متفاوته تتراوح بين الانفتاح المطلق بدون قيود كما في مصر ولبنان والمغرب وبشروط

وبنسب معينة الإستثمارات الأجانب في السوق كما في البورصات الخليجية والبورصات العربية الأخرى (18).

الجدول :(3)

حصة الإستثمار الأجنبي من حجم التداول في بعض البورصات العربية لعام 2009

البورصة	النسبة %
بورصة دبي	39.8
بورصة أبو ظبي	39.9
بورصة البحرين	43.6
بورصة الكويت	8.3
بورصة مسقط	27.5
بورصة مصر	19
بورصة المغرب	27.5
بورصة عمان	44.2

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 161-162.

ولأن الإستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات العربية لا يقترن بخلق طاقات جديدة وله دور في توفير السيولة يمكن أن يتحول إلى العكس تماما عندما تحدث موجة من بيع الأجانب للأسهم التي بحوزتهم إذ يؤدي ذلك إلى خلق أزمة سيولة، كما أن تفوق خبرة الأجانب في التعامل في البورصة وفي استخدام الأساليب القانونية وغير القانونية لتحقيق الأرباح فيها يمكن أن يؤدي إلى وجود تيار من النزوح الصافي للأموال من البورصات العربية للخارج من قبل المستثمرين الأجانب في هذه البورصات.

وبقرائتنا للجدول رقم(4-3) فإن دول الخليج على العموم هي أكثر الدول من حيث تواجد المستثمرين الأجانب بيعا وشراء.

خلاصة :

تعد الأزمات المالية أهم تحديات العولمة المالية للقطاع المالي العربي بمختلف مكوناته والتي تشير إلى ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، وتتنوع هذه الأزمات المالية إلى أزمة عملة، أزمة مصرفية ،أزمة الدين الخارجي وأخيرا أزمة الأسواق المالية، وما يميز الأزمات المالية سرعة انتشارها بفعل ظاهرة العدوى التي أسبابها تعود إلى الروابط الإقتصادية بين الدول أو نتيجة لسلوك القطيع التي يتبعها المستثمرون نتيجة إصابة بلد ما بأزمة مالية.

والقطاع المالي العربي كغيرها من الأنظمة المالية ليس بمنأى عن أثار الأزمات المالية في ظل العلاقات التشابكية المعقدة بين الأسواق المالية العالمية لكنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي فيها، بين دول ذات أنظمة مالية ذات انكشاف عالي على الأسواق المالية العالمية كدول الخليج وعلى رأسها الإمارات وبهذا فإن خسائر القطاع المالي الإماراتي كبير جراء الأزمة المالية الراهنة، ودول ذات انكشاف محدود كالأردن والتي كان خسائر القطاع المالي محدودا، ودول غير مرتبطة بالأسواق المالية العالمية كالجزائر التي لم يتضرر قطاعها المالي جراء الأزمة المالية العالمية وإنما انعكست أثارها على إيراداتها من البترول بفعل انخفاض الأسعار بدرجة كبيرة.

توصيات :

مع الآثار السلبية التي تتركها الأزمات المالية على اقتصاديات الدول وخاصة على القطاع المالي والمصرفي فان تجنبها وتقليل أثارها يكون من خلال الآليات التالية:

- الالتزام بمعايير كفاءة رأس المال

- تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية التي أصبح يعنى بها في البيئة العربية من بينها الجزائر،إضافة إلى الاعتماد على نظام التمويل الإسلامي الذي اثبت صموده وكانت خسائر ضئيلة مقارنة بنظام المالي التقليدي.

-ممارسة إستراتجية إدارة الأزمات المالية في منظمات الأعمال وعلى رأسها القطاع المالي دور كبير في التنبؤ بالأزمات المالية وتقليل خسائرها التي تساعد اتخاذ القرارات بأسلوب علمي بما يحقق لها رؤية مستقبلية واضحة تعتمد على دقة المعلومات والتخطيط العلمي السليم لتجاوز الازمات حتى تمرر كافة الصعوبات التي تواجهها.

الهوامش والإحالات :

(1) :S.MISHKIN Frederic, understanding financial crises - A developing country perspective-, NBER Working paper Series, WP 5600, May 1996, P17.

(2) : محمد صالح سالم، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري والتطبيقي، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،الإسكندرية ، الطبعة الأولى، مصر 2005، ص 43.

(**3**) **:** عرفات تقي حسني ، التمويل الدولي ، دار مجلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص200.

(4) : IMF , World Economic Outlook Financial Crises: Causes and Indicators, May 1998 , P 74.

(5) : احمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية " الأسباب ..النتائج ..العلاج ، مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 وبازل 2، مصر، دون دار نشر،2005 ص13.

(6) : LINDGREN Carl Johon, banks soundness and macroeconomic policy, international monetary fund, 1996, p.52.

(7) : GERARD Caprio and KLINGEBIEL daniela , dealing with bank insolvencies, cross-country experience, world bank policy research working paper, NO 1620, the world bank, Washington, 1996, p2.

(**8**) **:** فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان العربية حالة بعض البلدان المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 28.

(**9**) : عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،2010، ص 190.

(**10**) : أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

(**11**) : هبة الباز محمود الطنطاوي، الأزمات المالية المعاصرة(الأسباب-العلاج-الدروس المستفادة)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2008، ص24-26.

(12) : DELALANDE Daniel, comment sortir de la crise mondiale, l'action du fonds monetaires international a l'aune des crises financiers, dans crise mondiale et marches financiere, cahier francais, N 289 , Mai-juin, 1999.

(**13**) **:** ناجي التوني، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004، ص 5.

(**14**) : ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(**15**) : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم ، دار الفكر الجامعي ،2005، ص35.

(**16**) : نفس المرجع السابق، ص 37.

(**17**) : هبة الله على احمد عبد الجواد مكاوي، الآثار الاقتصادية الكلية لازمات القطاع المصرفي في ظل إتباع سياسات التحرير المالي في الدول النامية مع إشارة خاصة لاقتصاد المصري، بحث لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان، 2006، ص 39-42.

(**18**) : مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، الأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتجية 2000، ص 152.

(**19**) : جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي،2011، ص10.

أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية

أ/ بوعزيز عبد الرزاق– جامعة المدية

Abstract :

The national plans for the agricultural development came with the big challenges carry between his folds goals for facing challenge which imposes by the new economic circumstance, representing by the placing in light of the partnership with European Union, and acquisition in the good supports for the accession to the worldwide organization of the commerce "WTO". This way so indeed the strategic sector foot towards supports of the motive agricultural development and sending vital once again in rural fielders.

الملخص: جاءت مخططات التنمية الفلاحية المتتالية تحمل بين طياتها أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد، المتمثل في التموقع في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واكتساب أو التقوي بأحسن الدعامات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**". وهكذا فإن إستراتيجية القطاع ستمضي قدما نحو دعم حركية التنمية الزراعية وبعث الحيوية من جديد في الفضاءات الريفية.

مقدمة:

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي عمدت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها وإرساء قواعد للتجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات المتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية الدولية والمعاهدات الكفيلة بتنظيم الشؤون التجارية والعلاقات التبادلية بين الدول. وهذا راجع لكونها أدركت أنه من الصعب عليها تحقيق نمو اقتصادي بمعزل عن العالم. فلأجل ذلك باشرت الإصلاحات من خلال برامج التعديل الهيكلي، واتخذت قرار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كسبيل لدفع وتيرة النمو الاقتصادي، وقدمت طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها كيانا يشرف على تنظيم العلاقات الدولية، وعلى توجيه السياسات التجارية بعدما زالت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (**GATT**)، ونظرا كذلك لأهمية هذه المنظمة أي؛الـ OMC ودورها الفعال في توجيه الاقتصاد العالمي الجديد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان البقاء خارج المنظمة العالمية للتجارة أشد ضررا من الانضمام إليها والعيش في غمارها، وهذا ما عبر عنه وزير التجارة العماني عند بدء مفاوضات السلطنة مع هذا الكيان حيث قال:" إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مشكلة وعدم الانضمام إليها مشكلة أكبر" [1]، وعلى هذا الأساس أوردنا هذا الموضوع الذي نحاول التعرف من خلاله على مدى ملائمة الإستراتيجية الفلاحية الجديدة لمتطلبات الشراكة الدولية بما فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وكذا التعرف على الانعكاسات المحتملة لهذه الشراكة خاصة على القطاع الفلاحي نظرا لأهميته الكبيرة في هذا الإطار، ومعتمدين في ذلك على تتبع مزايا الشراكة في هذا القطاع ومعالجة الأطروحات المقدمة لحماية الفلاحة الجزائرية وقطاعاتها في إطار مفاوضات الانضمام وانعكاس ذلك على السياسة الفلاحية العامة.

1- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وآثاره على القطاع الفلاحي الجزائري.

يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم أكبر التكتلات الاقتصادية المنافسة لأمريكا واليابان، كونه استطاع الوصول إلى درجة كبيرة من الوحدة المتكاملة باعتماد منهجية توحيد السياسات الاقتصادية، التجارية، النقدية والضريبية ... وتحرير التبادل التجاري وحرية انتقال عوامل الإنتاج وحتى الأشخاص بين أطراف هذه الدول مما سمح لهذه الدول الأوروبية أن تكون قطبا اقتصاديا مهما في الاقتصاد العالمي وفي الخارطة التجارية الدولية. وعلى هذا الأساس باشرت الجزائر مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1993 معتمدة في ذلك على قيمة المبادلات التجارية ذات الأهمية بينها وبين دول هذا الاتحاد، من أجل الاستفادة من الخبرات الصناعية وتطوير المؤسسات الجزائرية وعولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة. وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل2002 بمدينة "فالينسيا"الاسبانية[2].

لقد كان إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإرساء الجزائر لخيار الاقتصاد الحر نابعا من تيقنها من ضرورة تموقعها في الأسواق الخارجية وانفتاحها على المنافسة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادية الصناعية، التجارية، الفلاحية، الخدماتية وحتى المعلوماتية " بمشاركة الاتحاد الأوروبي برؤوس الأموال والتكنولوجيا ودعم أكبر لبرامج الإصلاح الذي يهدف إلى تغيير جذري لفعاليات الاقتصاد الجزائري بتنويع نشاطاته"[3] وبضمان مشاركته الفعلية في الاتفاقات الدولية. وعلى هذا الأساس اتفق المتفاوضون الجزائريون مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية والفلاحية من منافسة المنتجات الأوروبية، كون المنتجات الوطنية لم تصل مستوى النوعية والقدرة التنافسية العاليتين التي تتمتع بها المنتجات الأوروبية. فمن هذه الإجراءات ما اتفق عليه منذ بداية المفاوضات في نهاية سنة 1997 من امتيازات تمنح لقطاع الصناعة والفلاحة تتمثل في[4]:

- دعم الاتحاد الأوروبي لمرافقة تأهيل الصناعة الجزائرية كي توافق المقاييس الأوروبية التي تعتبر شرطا ضروريا للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي والاندماج في اقتصاد السوق،
- وضع إجراءات حماية لصالح المزارعين لبعض المنتجات كالحبوب والبذور المنتجة محليا وعدم تعريضها لمنافسة بعض المنتجات الأوروبية.

– الآثار الإيجابية المرتقبة لاتفاق الشراكة في القطاع الفلاحي.

من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط. فمن بين هذه الإيجابيات ما استفادت به الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في :

1- الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي[5]،

2- الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني،

3- إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية،

4- بما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز "100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5 مليار دولار منها ما يقارب 70 % من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص،

5- زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها.

فهذه الامتيازات تعطي القطاع الفلاحي دفعا يؤهله لتبوء مكانة مرموقة ضمن المحيط الأوروبي إذا ما تم استغلال هذه الامتيازات استغلالا أمثلا.

– الآثار السلبية المحتملة لاتفاق الشراكة.

بالنظر للآثار الايجابية التي يمكن أن تحققها الجزائر من شراكتها مع دول الاتحاد الأوروبي فإن هناك أثارا سلبية محتملة يمكن أن يتكبدها اقتصادها عموما والقطاع الفلاحي خصوصا تتمثل أساسا في :

– المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني. وهذا يرجع للجودة العالية للمنتوج الأوروبي وتكاليفه المنخفضة،

– التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي، إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح ما بين 40 إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5%، الشيء الذي يؤثر على المردودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسيها،

– تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة إلى قطاع مكثف برأس المال والتكنولوجيا مما يؤثر سلبا على نسبة التشغيل الفلاحي التي تمثل حوالي 24% في هذا القطاع.

2– القطاع الفلاحي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

في إطار الاتفاقات الدولية وعلى غرار الشراكة الجزائرية الأوروبية سارعت الجزائر إلى تقديم طلب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بعد انطلاقها في جملة من الإصلاحات لمختلف القطاعات بهدف ترقية الاقتصاد الوطني وتطويره والاستفادة من الامتيازات التي قد تعود عليه عند الانضمام. ولقد جاءت هذه الخطوة بعد ما كانت الجزائر قدمت في 30 أفريل1987 مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الـ (GATT) بعد ما كانت تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية. وفي جوان 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر، هذا الفوج الذي اجتمع في أفريل1988. وفي نهاية أعمال جولة الأوروغواي التي شاركت فيها الجزائر كعضو ملاحظ قامت بالتوقيع على القرار النهائي بمدينة مراكش المغربية.

– إجراءات عولمة الفلاحة الجزائرية اعتمادا على مفاوضات المنظمة.

قامت الجزائر ببذل جهود معتبرة لإصلاح الاقتصاد الوطني غرة تقديم طلبها بهدف الانضمام إلى المنظمة معتمدة عدة مناهج إصلاحية منها إعادة هيكلة الاقتصاد، استقلالية المؤسسات العمومية والتعديل الهيكلي وتبني نهج الخصخصة.

فإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية واسترجاع نجاعتها وفعاليتها نظرا للإختلالات المتعددة التي عانى منها الجهاز الإنتاجي جراء طبيعة التنظيم المؤسساتي الذي كان سائدا آنذاك. ولما لم تفلح هذه الإصلاحات أي؛إعادة الهيكلة بما فيها العضوية والمالية، ولم تنجح استقلالية المؤسسة العمومية، لجأت السلطة إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة اعتمادا على إجراءات صندوق النقد الدولي، تحسينا وتداركا لما بلغه الاقتصاد من التدني والاختلالات التوازنية الداخلية والخارجية، إذ وصلت المديونية الخارجية قيمة 25.72 مليار دولار، وبلغت الديون 82.2 % من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993، لتصل إلى 100 % في بداية سنة 1994، وبلغت البطالة مستوى 27 % سنة 1993، كما وصل معدل نمو الإنتاج الزراعي (-4 %) والناتج الداخلي الخام (-2.5 %) سنة 1994 ووصل معدل التضخم إلى 28.3 % سنة 1995[6].

هذا وشهد القطاع الفلاحي كغيره، تصحيحات ذاتية ومدعومة خاصة بعد إصلاحات 1987 بهدف ترقية القطاع وإعطاء المؤسسة الفلاحية دورها الريادي بعد ما عانت العديد من المشاكل منها ضعف المردودية، شدة المنافسة بفعل تحرير التجارة الخارجية وانفتاح النشاط الاقتصادي، خسارة الصرف الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار، تحرير وارتفاع أسعار وسائل الإنتاج، صعوبة الحصول على القروض ومشاكل الملكية العقارية، هذه المشاكل التي سعت السلطة إلى محاولة القضاء عليها من خلال السياسات الفلاحية المتبعة منها قانون 19/87، قانون التوجيه العقاري 25/90 وقانون الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي جاء لتخليص القطاع الفلاحي من المشكل العقاري ولو جزئيا وإعطاء الفلاحين فرصة الاستثمار الفلاحي الفعال.

وقد ارتبطت المفاوضات المتعلقة بالفلاحة أساسا بما يلي[7]:

- تثبيت الحقوق الجمركية بمعدلات حقيقية خاصة ميزة التقدير والشفافية،
- تحديد التدخلات الميزانية للدولة وتحديد الدعم الفلاحي بـ 10% من قيمة الإنتاج الإجمالي،
- إلغاء وتعطيل الإعانات المتعلقة بالصادرات الفلاحية.

- الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي.

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح في إطار المنظمة العالمية للتجارة العديد من الآثار الإيجابية التي هي نتاج التأهيل الاقتصادي ورغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة والتنافسية العاليتين، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي تكون غالبا نتاج عدم

مسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية، والأنماط التنموية الحديثة، وكذلك لضعف المنظومة الإنتاجية للمؤسسات أمام المنافسة الأجنبية. وتتحدد هذه الآثار سلبية كانت أو إيجابية بالعوامل الخمس الآتية[8]:

1- هيكل الصادرات: أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات المحددة في تشكيلة صادراته،

2- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققته أو يمكن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر،

3- اتجاه التجارة، أي التوزيع الجغرافي للصادرات بين الدول النامية والمتقدمة،

4- درجة الانفتاح، أي مدى اتباع القطر المعني للإحلال محل الاستيراد، أو الإستراتيجية القائمة على التصدير،

5- مستوى التنمية، أي كون القطر المعني متقدما، أو ناميا، أو من البلدان الأقل نموا.

لذلك فإن للانضمام إلى المنظمة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الكفؤة. فمن هذه الآثار ما يلي:

- الآثار الايجابية للانضمام.

تنبع الآثار الإيجابية لانضمام أي قطر من مقدار المكاسب المحصل عليها من انخراطه في خضم هذا التنظيم، والانقياد إلى القوانين والمبادئ التي تؤطره، فمن هذه الآثار مايلي:

1- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخا تجاريا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطة التسويقية والتصديرية[9] ، كما أن هذه الاتفاقات تتضمن التزامات وحقوقا، وممارسة هذه الحقوق يقتصر على الدول الأعضاء دون غيرهم،

2- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات، كما يمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ،

3- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام، كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعات وصادراتها. إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابا على المستوى العام للأسعار بالانخفاض

وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي. والشيء نفسه يقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير،

4- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تستطيع منافسة الدول الأخرى." لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة في الأسواق الخارجية(...)"[10] ،

5- فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى تنافسية تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة،

6- الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، والتي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذا الانتعاش الناشئ عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

إما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في القطاع الفلاحي- موضوع الدراسة- ما يلي :

1- تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، وهذا من شأنه أن يدفع لرد الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، وتنمية الميزة التنافسية له، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي لتحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديد،

2- من ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1% من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب والنبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي :

- احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، وهذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، وهو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري وتربية المائيات ومخطط الإنعاش الاقتصادي،

- استفادتها من مبدأ تقسيم العمل والتخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلفة الدول، نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع

فيها بميزة نسبية وتكاليف منخفضة، ولو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف،

3- استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية– دون الدول المتقدمة – منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية، دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي. بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية وبرامجها بشكل موسع،

4- استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم والمحدد بـ 10% في حين أن الجزائر حاليا تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4.5 % للقطاع الفلاحي، أي؛ أن الجزائر أمامها فرصة كبيرة ووقت كاف لترقية القطاع الفلاحي وإنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية،

5- استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة"، حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20% خلال06 سنوات للدول المتقدمة، ونسبة 13.3 % خلال10 سنوات للدول النامية. وبالتالي الجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي وإنعاشه[11] ،

6- وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، تستفيد الجزائر في حالة انضمامها من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24 % على مدى10سنوات.كما "أن إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية(آليات، أسمدة، مبيدات....) من شأنه أن يحسن من معدلات التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق العالمية[12] "،

7- إن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة[13] ،

8- استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية وخفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الفلاحية بالتوغل إلى الأسواق الدولية أو التوسع في الصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة،

9- إعفاءها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط[14] ،

11- يعتبر الانضمام فرصة للجزائر، ذلك يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة

بالإضافة إلى تخفيض تكاليف النقل الدولي ودعم الإرشاد الفلاحي، وكذا تشجيع التنمية الفلاحية الحالية[15].

– الآثار السلبية للانضمام.

تتجلى الانعكاسات السلبية فيما يمكن أن تتكبده الجزائر كدولة نامية من خلال انضمامها إلى اتفاقات المنظمة، إذ أن فكرة عدم الانضمام لا تعني حلا لتحاشي السلبيات، لأنه بالمقابل لن يستفيد من الإيجابيات سوى الدول الأعضاء، في حين أن السلبيات سوف تأتي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء لكن بنسب متفاوتة. ومن هذه السلبيات ما يلي:

1- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى الزيادة في أسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها،

2- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له أثارا سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة،

3- يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

أما الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الجزائري علاوة على ما سبق يمكن أن نستشفها انطلاقا من عدة اعتبارات مختلفة منها: كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، مما قد يؤثر على فعاليته في حالة انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به. وهذه السلبيات ممثلة في[16]:

1- تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من تبعية للخارج ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري علما أن25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي؛ ما قيمته 2,3مليار دولار،

2- سيترتب من جراء تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية- وهذا على حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية- ارتفاع أسعار هذه المنتجات في سوقها الداخلية، مما يؤدي الى نقص متزايد للانتاج المحلي وكذا ضعف القدرة الشرائية لمستهلكيها المحليين،

3- أن الميزة الخاصة لقطاع الزراعة المتمثلة في ارتكازه على استيراد منتج واحد والمتمثل في الحبوب، إذ أن الجزائر تستهلك حوالي50%من الكمية الإجمالية المتداولة من هذه السلع ذات الاستهلاك الواسع.وبالتالي سيؤثر على اتفاقيتها في هذا الميدان،

4- إن نقص البنية الأساسية سيعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق، مما يزيد من تكاليف التسويق ويعيق الاستثمارات.

يضاف إلى ذالك[17]:

5- عدم استفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات من خلال انضمامها إلى المنظمة، وهذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزيد غالبا عن معدل 1.8 % من إجمالي صادرات السلع. وهذا طبعا في حالة بقاء النمط الاقتصادي التنموي على ما هو عليه ودون مسايرته للتغيرات الحالية،

6- ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي (1/3) مليار دولار، أي؛ ثلث الواردات، كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لا تقل عن300– 400 مليون دولار من أصل خمسة (05) مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية،

7- قد يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، وهذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل والقرض الفلاحي ... مما يستلزم غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة،

8- ضعف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية، مما يقيد التجارة الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.

وعليه فالآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا، إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دولة نامية لأخرى، وهذا يعود لكون الآثار المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية متباينة فيها الإيجابي وفيها السلبي، وان كان غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها.

– إجراءات حماية الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الدولية.

إن دخول الجزائر غمار الشراكة الدولية بأنواعها المختلفة يتطلب منها اعتماد العديد من السياسات الاقتصادية الكفيلة بحماية اقتصادها الفتي في هذه الظروف، هذه الحماية التي تكون أما عن طريق الاتفاقات التي تخرج بها من المفاوضات مع مختلف الدول الشريكة أو من خلال الاستثناءات التي تحاول الاستفادة منها كغيرها من الدول النامية وتوجيهها بكاملها لما يخدم اقتصادها ولما يمنح له الفرصة الكافية للرقي والتطور. فالاتفاق الزراعي دعا جميع الأقطار الأعضاء إلى تحويل القيود الكمية وغيرها إلى تعريفات ذات أثر جماعي متعادل. وتخفيض جميع التعريفات بنسبة 36% خلال ست سنوات اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير عام 1995 فيما يتعلق بالدول المتقدمة ونسبة 24% خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، وأن جميع التخفيضات على التعريفات ملزمة ومدرجة في الجداول الوطنية للدول[18]. إذ أن إجراءات تحويل القيود الكمية إلى تعريفات تعتبر أسلوبا مهما في حماية الزراعة ويمكن من خلال أثرها الإيجابي تحسين ظروف التصدير، كما يمكن أن تكون هذه العملية عاملا لتطبيق" تعريفات بالغة الارتفاع تصل أحيانا إلى نسبة 200% و300% بسبب شدة القيود الكمية التي كانت قائمة من قبل".

أما فيما يتعلق بالإجراءات الحمائية بخصوص ما قد تتعرض له هذه الدول من ارتفاع أسعار المواد الغذائية فإجراءات الاتفاق قضت بإنشاء آليات ملائمة للحيلولة دون الآثار السلبية للتجارة الزراعية على توفر هذه المواد بالقدر الكافي للدول النامية وبالأخص الدول الأقل نموا، والدول المستوردة الصافية للغذاء. هذه الأساليب الحمائية جاءت عندما أثبتت تجارب الدول عدم فعالية القيود الجمركية لوحدها لحماية المؤسسات الوطنية، بل لكي تكون حماية هذه الأخيرة فعالة لا بد من ترقيتها بتقديم الدعم خلال إجراءات خاصة، على أن لا يكون هذا الدعم ماليا مباشرا تجنبا للتضخم وآثاره. خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. إذ تمنح للجزائر فرصة حماية مؤسساتها ونسيجها الصناعي والفلاحي والخدمي عن طريق اتفاقيات المنظمة أو عن طريق الاستثناءات التي تمنح للدول النامية طالبة الانضمام أو حديثة العهد بالانضمام.

– الحماية من خلال اتفاقيات المنظمة العالمية.

إن حماية أي اقتصاد في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية يتم اعتمادا على اتفاقية الإجراءات الوقائية والتي من خلالها يسمح للدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحصن الصناعات المحلية الناشئة أو التي لم تبلغ درجة عالية للمنافسة، وهذا عن طريق فرض رسوم جمركية على واردات سلعة معينة أو تحديد حصة مستوردة من سلعة معينة وهذا الإجراء يعتمد على المادة 19 من اتفاقيات المنظمة. والدول النامية كالجزائر وغيرها لها فترة 10 سنوات لوقاية صناعاتها بهذا الإجراء وهي فترة كافية للتأهيل الاقتصادي المنشود.

كذلك من إجراءات الحماية ما أوجدته الاتفاقية لحماية الدول النامية، وعلى الأخص الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 1000 دولار، والمتعلق بإمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية، أو قروض ميسرة. (19)

– الحماية من خلال الاستثناءات الخاصة بالدول النامية .

تتضمن الاتفاقيات المبرمة بين الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية العديد من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية دون غيرها من الدول المتقدمة منها : آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة، الحق في استخدام القيود الكمية، الحق في الحماية من المنافسة ضد الإغراق والحماية ضد الدعم غير المشروع.

فآلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة تتضمن جملة من الأحكام الخاصة بأن تفرض الدولة قيودا كمية أو رسوما جمركية على واردات معينة بخلاف ما تعهدت به الدولة جداول تنازلاتها، وهذا اعتمادا على هيئة محايدة تأخذ بعين الاعتبار إثبات حقيقة الضرر الحاصل بالمنتجين المحليين جراء الواردات الأجنبية وتعويضهم.

فالجزائر في حال انضمامها وتأثرها بالواردات الزراعية الأجنبية تستطيع اعتماد هذا الإجراء وتطبيقه، ويكون قطاعها الفلاحي في مأمن وحماية.

أما من خلال استخدام القيود الكمية، فيمكن للجزائر وغيرها من الدول النامية استخدام هذا الإجراء لحماية موازين مدفوعاتها وذلك حسب المادة 12 من اتفاقية المنظمة. وهذا لكون موازين مدفوعات الدول النامية في أغلبها معرضة لحدوث العجز، والأمر نفسه يقال بالنسبة للحماية ضد الإغراق أو ضد الدعم غير المشروع، خاصة هذا الأخير الذي قد تلجأ إليه بعض الدول المتقدمة لدعم اقتصادها مثل ما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو من سنة 2002، إلى تقديم دعم لمنتجي القطن لديها مما أدى بالدول المنتجة للقطن (البنين، بوركينا، مالي برفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة للمنظمة لمعاقبتها نظرا لخروجها عن اتفاقات المنظمة.

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تمنح استثناءا خاصا للدول النامية يتمثل في منح فترة أكبر في تنفيذ التزاماتها بتخفيض الحواجز الجمركية لفترة طويلة تمكنها مع التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الإنتاجية بما يتوافق مع المنافسة، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية، وعدم فرض إجراءات لمنع الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

الخلاصة:

إن متطلبات الشراكة الدولية تستدعي الاستفادة القصوى من جملة الفرص الممنوحة في إطار هذه الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، أو مع دول المنظمة العالمية للتجارة. خاصة في القطاع الفلاحي وما يرتبط به، من أجل تدعيم مكانتها في هذا الوسط الجديد وتشاد)

للخروج من مصاف الدول المستوردة للغذاء، وهي التي تمتلك إمكانات فلاحية كبيرة تجعلها قادرة على تجاوز هذا المشكل. والإستراتيجية الفلاحية الجديدة ممثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مع ما يدعمه مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية الريفية ستكون له اليد الطولى في الرقي بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة للتموقع في الشراكة الدولية هذه. خاصة إذا عملت الجزائر خلال مفاوضات انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة على استغلال الفرص والمزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء من أجل حماية اقتصادها والولوج به إلى غمار المنافسة الدولية، خاصة القطاع الفلاحي، الذي تكبدت الدولة تكاليف عالية من أجل النهوض به حتى يستطيع منافسة القطاعات الفلاحية الأوروبية التي تطورت إلى حد الفلاحة البيولوجية والانتقاء الوراثي للجينات الحيوانية وغيرها من التقنيات الفلاحية الحديثة.

الهوامش:

(1): محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص:03.

(2): متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص : 146.

(3): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ، ص: 82.

(4): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002، ، ص: 72.

(5): متناوي محمد، مرجع سابق، ص : 148.

(6): متناوي محمد، مرجع سابق، ص : 96.

(7) : Négociation de l'Algérie avec l'OMC. www.Minagri-Algeria

(8): سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة9-13 تشرين الثاني/نوفمبر2001، الأمم المتحدة، نيويورك2001، ص:01.

(9): محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سبق ذكره،ص:03.

(10): عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 1999 ، ص:140.

(11): متناوي محمد، مرجع سابق، ص: 133.

(12): سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص:88.

(13): نفس المرجع السابق، ص: 134.

(14): متناوي محمد، نفس المرجع السابق، ص: 134.

(15): سعداوي سليم، مرجع سابق، ص:88.

(16): سعداوي سليم، مرجع سابق، ص:90.

(17): صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص : 152.

(18) : سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص:04.

(19): عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

المراجع:

- محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

- متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002.

- حجير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

- سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة9-13 تشرين الثاني/نوفمبر2001، الأمم المتحدة، نيويورك2001.

- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع،1999.

- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

- Négociation de l'Algérie avec l'OMC. www.Minagri-Algeria

وزارة الفلاحة الجزائرية

تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها

– مع الإشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية–

أ/ إسماعيل صاري– بجامعة فرحات عباس، سطيف

الملخص:

إن التحول إلى الاعتماد على الجباية العادية بدلا من الجباية البترولية يعد تحديا حقيقيا للحكومة، باعتبار الجباية العادية تعد مشتقا اقتصاديا يعكس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتطور الدولة والحكم، لكونها أداة تدخلية لها آثارها المتعددة على المستوى الكلي أو الجزئي. كما أن هذا التحول تزداد أهميته في ظل استفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين التي أصبحت ظاهرة اقتصادية، تحتاج إلى ضرورة تشخيصها من كل النواحي، لما تتركه من أثر على الاقتصاد الوطني.

على ضوء كل هذا تأخذ الرقابة الجبائية أهميتها كونها تعد أنجع الوسائل لمحاربة التهرب والغش الضريبيين، وتكتسي أهمية بالغة أكثر، نظرًا لأنَّ النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، إلا أنها؛ ومن منظور الواقع؛ تبقى قاصرة وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة في ظل العولمة المالية. وذلك رغم طول فترة الإصلاحات المتعلقة بالرقابة الجبائية، إلا أن نتائجها لا تزال محدودة وهو مؤشر ضروري لتفعيل آليات الرقابة الجبائية لاستشراف مستقبلها.

مقدمة:

في خضم التحولات الكبرى التي تشهدها بنيات الدولة وتجدد أدوارها، تعالت الدعوة إلى تطوير النظام اللامركزي الذي يستند على الشرعية الإدارية والعقلانية والقانونية، وذلك بتبني منظور جديد ومقاربة مغايرة تتوخى البعد التدبيري، وذلك من خلال ترسيخ مفهوم "إدارة القرب"، ومنهجية "المقاربة التشاركية". وتعد اللامركزية الجبائية من أهم الدعائم لهذا النظام، رغم مشكل محدودية الرقابة الجبائية.

حظيت الرقابة الجبائية باهتمام السلطات المعنية خاصة في نهاية التسعينات، محاولة منها تدارك النقص الحادث في الموارد المالية للدولة، نتيجة لاستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين، والتي جعلت أموالا طائلة تتداول بكل حرية من دون مراقبة أو اقتطاع، وبذلك حُرمت الخزينة العمومية منها.

وهذا ما استوجب ضرورة التكثيف من عمليات الرقابة الجبائية كونها الوسيلة الردعية الأكثر ملاءمة لإعادة استرجاع الأموال محل الغش والتهرب الضريبيين، نظرا لطبيعة النظام الجبائي التصريحي، وإسناد مهامها إلى أجهزة مختصة، بالإضافة إلى تعزيزها بكل الإمكانيات المساعدة والمتاحة، بغية تحقيق الفعالية في الأداء، حيث تشكل هذه الأخيرة مؤشرا هاما يسعى إلى تحقيقه أي نظام قائم.

نتطرق خلال هذا البحث إلى العناصر التالية:

- **مفهوم الرقابة الجبائية، أصناف الرقابة الجبائية وأدوات الرقابة الجبائية.**
- **الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية.**
- **الإجراءات الحديثة المدرجة لتفعيل الرقابة الجبائية.**
- **مؤشرات التسيير للرقابة الجبائية.**
- **حالة الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المدية.**
- **سبل تفعيل الرقابة الجبائية.**

1- مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها:

الرقابة الجبائية هي وسيلة للكشف عن المخالفات فإنها تسمح أيضا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة وكذلك احترام قواعد المنافسة التي تعرقل دوما من طرف المتهربين.

والرقابة الجبائية هي: فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.[1]

أما فعالية الرقابة الجبائية: فقد عرف ياتشمان YACHTMEN وآخرون الفعالية على أنها: " تعني قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية".[2]

وتعبر الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة، أي ما تحاول تحقيقه في الواقع العملي، وعلى ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، كما أن استخدام تلك الأهداف في قياس الفعالية يحقق المرونة بما يتلائم مع الهيكل التنظيمي والبيئة.

وبإسقاط مفهوم الفعالية العام على نظام الرقابة الجبائية فإن فعالية هذا الأخير، تكمن في مدى تحقيقه لأهدافه المتواجد من أجلها بشكل متوازن، حيث أنه قد تتعارض بعض الأهداف فيما بينها، فالهدف المالي للرقابة قد يتعارض مع الهدف الاجتماعي، نتيجة أنه في بعض المناطق قد يتم إعداد برامج رقابية مكثفة بغية إعادة تحصيل الموارد الضائعة من الخزينة، ويتم التضحية بالهدف الاجتماعي في وقوف جميع المكلفين أمام قدم المساواة.

كما تعرف **فعالية الرقابة الجبائية** بأنها: الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.

من خلال هذه التعاريف يمكننا أن نميز بين أهداف رئيسية وأهداف ثانوية للرقابة الجبائية:

الأهداف الرئيسية: ويمكن حصرها فيما يلي:

– التأكد والتحقق من مدى انتظام المؤسسة اتجاه القوانين الجائية.

– مراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الجبائي بالنسبة للإجراءات السارية المفعول.

– تقييم مدى قابلية المؤسسة لاستعمال الإمكانيات التي يتيحها المشرع الجبائي.

الأهداف الثانوية: ويمكن حصرها فيما يلي:

– تقييم الحظر الجبائي الناتج عن التطبيق السيئ للقواعد الجبائية.

– توضيح أهمية الحظر الجبائي الناتج عن عدم الأمن الجبائي.

– إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف للمساهمة في وضع القرار.

2– أصناف الرقابة الجبائية:

إن تزايد العدد الهائل للتصريحات الجبائية التي تتطلّب الرّقابة يحتّم على الإدارة تنويع مخطط عملها في هذا الشأن، وهو ما يؤدي بها إلى الاختيار بين الرّقابة التي توصف بالشاملة والرّقابة التي توصف بالمعمّقة.[3]

2–1– الرقابة الشاملة: ويتمثل هذا الصنف من الرّقابة في فحص الوثائق الموجودة في حوزة المصالح الجبائية، وبذلك فإن الأمر يتعلق:

– **الرقابة الشكلية:** تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف إلى مكتب الرقابة، وتتم الرقابة في مكاتب المفتشيات ووفق الملفات الممسوكة من قبلها دون الخروج إلى الميدان، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات إلى المراقبين الجبائيين. وتجدر الملاحظة أن كل ملّف يجب أن يكون موضوع رقابة من هذا النوع على الأقل مرّة واحدة كل أربع سنوات (مدّة التقادم)، حيث يبقى حق الإدارة في الاسترجاع قائما طيلة هذه المدّة.

– الرقابة على الوثائق: تمثل المرحلة الموالية للرقابة الشكلية في الرقابة على الوثائق على مستوى مصلحة التحقيق، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبة التي أدلى بها ومقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية. إذ يمكن للمفتش أن يطلب دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات موضوع الرقابة.[4]

الرقابة عند مقر المكلف: تتم هذه الرقابة خارج مراكز الإدارة الضريبية، وذلك من خلال التدخلات التي يقوم بها المراقبون للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطهم، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة القرارات المصرح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها، بحيث تسمح بمراقبة دقيقة لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة التي تكون محل المراقبة والتحقيق.

2-2- الرقابة المعمقة: يمكن أن تتحوّل الرّقابة على المستندات إلى رّقابة معمّقة عندما تكتشف الأخطاء في ملّف العنصر الجبائي، وهو ما يؤدي إلى تقديم طلبات المعلومات والتبريرات أو حتى إلى تصحيح الوضعية الجبائية، وتأخذ الرّقابة المعمّقة عادّة شكل التحقيقات وهي بمثابة نقطة القوة للإدارة الجبائية. وقد تخص النّشاط المهني للعنصر الجبائي، كما تخص ممتلكاته ومختلف مداخليه.

تجري الرّقابة المعّمقة للنشاط المهني في إطار التحقيق في المحاسبة، أما الرّقابة المعمقة لمجموع المداخيل فتجرى في إطار التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية.

ويعرّف التحقيق المعمّق على أنه مجموع العمليات التي تهدف إلى مقاربة مجموع مداخيل العنصر الجبائي بالعناصر المكوّنة لنمط معيشته أي مقاربة الإيرادات بالنّفقات.

3- أدوات الرقابة الجبائية:

اعتبارا من أن التشريع الجبائي الساري المفعول حاليا، قد أعطى إطارا قانونيا تطبق وفقه الرقابة من خلال امتيازات وصلاحيات سمحت للإدارة القيام بمهمة الرقابة، وأن القانون التجاري ومختلف القوانين الضريبية قد أملت عدة التزمات على المكلفين ومنحتهم عدة ضمانات لحمايتهم من كل تعسف محتمل من قبل المصالح الجبائية.

كما أن القانون الجبائي قد وضع قواعد وأحكام تسمح بمراقبة العناصر الخاضعة للضريبة وتقديرها والتي من خلالها يمكن تحديد الديون الضريبية مع ضمان تحصيلها،[5] بذلك فإن المشرع الجزائري، قد وضع أدوات للإدارة ووضع أيضا إجراءات متنوعة لمن يخالف أحكام قانون الضريبة مع حماية الممول وضمان حقوقه.

3-1- حق الرقابة: تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة.

كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءا على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. كما تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها. [6]

حسب "THIERY LAMBERT" فإن حق الرقابة يسمح للإدارة من التأكد بواسطة التقنيات والإجراءات المقررة من طرف المشرع، بأن جميع المكلفين قد سددوا ما عليهم وهذا من أجل تصليح الضرر الذي قد يلحق بخزينة الدولة من جراء مخالفة أحكام القانون الجبائي.

وعلى اعتبار أن الرقابة تتمثل في مجمل العمليات التي بواسطتها يمكن التحقق من نزاهة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي يمكن مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية ومن أجل هذا تستخدم الإدارة وسيلتين هما:

- **طلب المعلومات أو التبريرات:** يراقب المفتش التصريحات وتطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا، كما يمكن له أن يطلب دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات موضوع الرقابة.[7]

- التحقيق الجبائي: يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. ويعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة. [8]

ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.

3-2- طلب المعلومات: تستطيع الإدارة بموجب ما يخوله لها القانون الجبائي أن تطلب من المكلف إمدادها بمعلومات تخص أمورا ونقاطا غامضة بشأن التصريحات المقدمة مع إمكانية تقديمها كتابيا أو شفهيا، هذا الإجراء يساهم في إرساء نوع من الحوار بين الطرفين، وهذا من أجل التثبيت الأقوم لأسس فرض الضريبة ولتوضيح الغموض الذي يكتنف الملفات الجبائية من أجل إجراء التقويمات اللازمة للعناصر المصرح بها. وفي حالة رفض المكلف إمداد الإدارة الجبائية بكافة المعلومات التي تطلبها فإنه لا يتعرض لأية عقوبة غير أن الإدارة بإمكانها إرسال طلبات أخرى للتوضيح والاستفسار.

3-3- طلب الاستفسارات والتوضيحات: حسب "J.P. casimir" يختلف طلب المعلومات عن طلب التبريرات، فطلب المعلومات يدور حول عناصر التصريح مع طلب الشروحات والتفاصيل، أما طلب التبريرات فهو يتمثل في طلب الدليل على أن الفعل محل النزاع صحيح أو خاطئ أو أن رقم الأعمال المصرح به دقيق أم لا، أي أنه يدور حول دلائل ومبررات أدت إلى مثل هذه الحالة (مبالغ أعباء أو مداخيل غير مصرح بها). فالإدارة يمكن أن تطلب توضيحات وتبريرات لما تلاحظ أن المكلف قد أخفى بعض العناصر التي من خلالها يمكن قد حاز على مداخيل أخرى لم يصرح بها ويجب التنويه أن حق طلب المعلومات والتبريرات يمكن استعماله في إطار الرقابة الجبائية المعمقة في محلات المكلف.

4- الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية:

إن انعدام الوعي المهني وغياب العناصر الكفؤة والنزيهة في الإدارة الجبائية، وافتقارها للوسائل المادية العصرية من جهة أخرى، لا يمكنها من أداء مهمتها على أحسن ما يرام بسرعة وإتقان.

كما يمكن القول أن جانبا هاما من العراقيل، ينجم عن عدم كفاءة القدرات الإدارية والتي تضع حدا لنطاق التدخل الفعال للإدارة وتشجع شيوع المراوغة والتهرب، فنقص الإمكانيات البشرية والمادية وعدم فعالية الرقابة يقلص من الطموحات المرجوة سواء في مكافحة الغش أو التحصيل للإيرادات.

4-1- قصور الإمكانيات البشرية: إن عدم انتهاج الإدارة الجبائية سياسة منتظمة ومنهجية، ناتج عن نقص في الجانب البشري نوعا وكما. كما أن الاعتماد على سياسة ضريبية لا تعطي الكفاءة والمهارة دورها الفعال، ينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي والإدارة الجبائية نفسها، فتعقد الملفات المعالجة وتشعبها إضافة إلى ضعف إمكانيات الإدارة من حيث الكفاءات والمهارات يورث الإدارة رداءة في التسيير.

4-2- قصور الإمكانيات المادية: إن نقص الإمكانيات المادية للإدارة الجبائية يعد حاجزا أمام أي إصلاح جبائي، هذا فضلا عن انعدام المحفزات المالية والمشجعة على التفاني في العمل.

4-3- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية: تكمن الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية فيما يلي:

- **صعوبة ربط وتحصيل الضريبة وتقديرها:** إن ثقل الإجراءات يزيد حتما من الصعوبات التي تواجه الإدارة في تقدير بعض أوعية الضرائب، مما يشجع الممول على التهرب، فقد تعمل الإدارة الضريبية على ربط الضريبة ربطا جزافيا بأقل أو أكثر من قيمتها، مما يؤدي إلى آثار معنوية ومادية على الممولين.

- **عدم التشدد في فرض الجزاءات على المتهربين:** وذلك من خلال محاكمات الغش الضريبي والرشوة المتفشية في قضايا التهرب الضريبي.

4-4- التعارض في النصوص القانونية: يقصد به التناقض في النصوص التشريعية الضريبية، الأمر الذي يفتح المجال أمام المكلف للتهرب الضريبي، حيث يأخذ هذا التناقص شكلين اثنين:[9]

فالأول يطلق عليه التعارض الداخلي للنصوص، وهو الذي يقع بين نصين ضريبيين ضمن نفس القانون الضريبي، ينشأ هذا نتيجة تداخل في صلاحيات هيئات الإدارة الضريبية.

أما الشكل الثاني فيطلق عليه التعارض الخارجي للنصوص، والتي تنظم شؤونا اقتصادية ومالية وتتضمن إشارة للضرائب، وهذا ما يقودنا إلى ظاهرة ضريبية غاية في الخطورة، وهي ظاهرة الازدواج الضريبي.

4-5- نقص الوعي الضريبي: إن الإدارة الجبائية ملزمة بإتباع سياسة رشيدة تعمل على إحداث نوع من الدراسة والمعرفة لدى المكلف بالضريبة ويتم ذلك من خلال:

- تجنيد مختلف الوسائل العصرية من أجل الاحتكاك بالمكلف مباشرة، وتتمثل في الوسائل المرئية التي يتم فيها برمجة موائد مستديرة وحصص تخص المجال الجبائي ووسائل الإعلام والاتصال الأخرى، كالوسائل المكتوبة من إشهارات دورية تبرز دور الجباية أو من حيث الجرائد والمجلات.
- تنظيم ندوات إعلامية وأبواب مفتوحة على الجباية والتي يتم فيها تفسير وشرح الإجراءات والغموض الذي يميز بعض النصوص القانونية لإزالة التأويلات المستعصية الفهم، وبذلك يتم تفسير نظرة المكلف اتجاه ارتكاب المخالفات، مما يجعله ملتزما بواجباته الجبائية على الوجه الصحيح ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- توضيح الإعفاءات الضريبية وتحديد غايتها.

انطلاقا من جملة هذه العراقيل التي تواجه الرقابة الجبائية وبالتالي التحصيل المالي، وبغية الحد منها سعت الحكومات إلى إدراج مجموعة من الإجراءات الحديثة.

5- الإجراءات الحديثة المدرجة لتفعيل الرقابة الجبائية:

إن الرقابة الجبائية مهما حققت من نتائج لا يمكن لها أن تتصدى لوحدها لاستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين، لذا كان لابد من البحث على إجراءات أخرى لتكملة هذا النقص سواء من حيث الإجراءات التشريعية اللازمة لسد النقائص والثغرات من خلال قوانين المالية، وكذا الإجراءات الإدارية متمثلة في تحسين كفاءة العنصر البشري، أو من الإجراءات الميدانية بالتنسيق مع المصالح الأخرى (التجارة والجمارك والبنوك ...)، باعتبار وجود منابع لظاهرة الغش والتهرب الضريبيين لا تستطيع أجهزة الرقابة الجبائية الوصول إليها.

5-1- الإجراءات التشريعية: تتضمن الإجراءات التشريعية التي أتت بها مختلف قوانين المالية بمثابة آلية أخرى تهدف إلى مكافحة الغش والتهرب الضريبيين إضافة إلى الرقابة الجبائية، حيث أن هدف هذه الإجراءات التشريعية وقائي، من خلال سد الثغرات الموجودة في القانون الضريبي وكذا تبسيط هذا النظام لأجل فعالية أكبر في محاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبيين.

ونشير إلى أهم الإجراءات التشريعية في الجزائر من خلال قوانين المالية (2000- 2010) كمايلي:

- **قانون المالية لسنة 2000:** تضمن هذا القانون إجراءات جبائية تهدف في مجموعها إلى الرفع من معدل الغرامات والزيادات المطبقة في حالة وجود أخطاء أو نقص أو إغفال في التصريح بالدخل أو الضريبة على أرباح الشركات أو عدم تسجيل العقود المتعلقة بنقل الملكية في الآجال القانونية، حيث تعتبر بالفعل إجراءات ردعية في وجه مرتكبي أعمال الغش والتهرب من دفع الضريبة. [10]
- **قانون المالية لسنة 2001:** من خلال هذا قانون تم توسيع مجال تطبيق الغرامات الضريبية فيما يخص التصريحات المتأخرة التي تتضمنها وثيقة (**G50**) والتي تحمل علامة لاشيء. [11]
- **قانون المالية لسنة 2002:** تم من خلال هذا قانون استحداث قانون الإجراءات الجبائية، حيث جاءت إجراءاته متنوعة ومختلفة، سواء من حيث إجبارية استعمال المكلف لرقم التعريف الإحصائي والعقوبات المترتبة على عدم تقديمه، أو العقوبات المتعلقة في حالة النقص في تصريح المكلف المستفيد من الامتيازات الضريبية، وكذا تعديل أعمال الغش الضريبي. [12]
- **قانون المالية لسنة 2003:** اتسمت الإجراءات الجبائية التي أتى بها هذا القانون، بكونها تمس معظم قوانين الضرائب، سواء من حيث موضوع الهبات المقدمة من الأقارب، والغرامات المطبقة لإغفال المكلف تقديم الوثائق أو عدم صحتها، إلى التنسيق توسيع مجال حق الإدارة الضريبية بين مختلف المصالح الأخرى، بالإضافة إلى الإجراءات الجبائية المتعلقة بالتجارة الخارجية. [13]

– **قانون المالية لسنة 2004**: جاء هذا قانون بإجراء منع الأشخاص الذين تمت إدانتهم بصفة نهائية بتهمة الغش الضريبي من ممارسة النشاط التجاري حسب مفهوم القانون التجاري. [14]

– **قانون المالية لسنة 2005**: تتعلق مجموعة الإجراءات التي جاء بها هذا القانون أساسا بالتأكد من صحة العقود والحقوق المستحقة للحزينة، وكذا الاستثناءات المتعلقة في خصم الرسم على القيمة المضافة، واتساع ماهية الغشاش الضريبي[15].

– **قانون المالية لسنة 2006**: تضمن هذا القانون إجراءات هامة من بينها توسيع مجال حق الاطلاع مع المحافظة على السر المهني، وكذا إنشاء رقم التعريف الجبائي.[16]

قانون المالية لسنة 2007: أهم ما جاء هذا القانون على الإجراءات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة.[17]

– **قانون المالية لسنة 2008**: أهم ما جاء به هذا القانون إحداث النظام المبسط لفرض الضريبة.[18]

– **قانون المالية لسنة 2009**: تضمن هذا القانون بالخصوص توسيع مجال الرقابة الجبائية لتمس بالتحديد تحويل الأموال إلى الخارج، وكذا مراقبة الاستثمارات المستفادة من الامتيازات.[19]

– **قانون المالية لسنة 2010**: تضمن هذا القانون الإجراء المتعلق بالتحقيق المصوب. [20]

5–2– الإجراءات الإدارية: ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحسين العوامل المادية والبشرية للشروع في إرساء منظومات معلوماتية متكاملة، وكذا لدعم عصرنة برنامج قطاع الضرائب من خلال تكوين أعوان الإدارة الضريبية من جهة، ومن أجل السير الحسن لمهام الموظفين ومدى التزامهم بهذه المهام المخولة لهم من جهة أخرى.

– تحسين تسيير ومعالجة المعلومة الجبائية (مديرية الإعلام والوثائق الجبائية).

– تحسين كفاءة العنصر البشري (أعوان إدارة الضرائب).

5–3– الإجراءات الميدانية: فضلا عن الإجراءات التشريعية والإدارية، جاءت الإجراءات الميدانية من أجل التنسيق بين مختلف المصالح الاقتصادية لحصر فعال للمعاملات التدليسية في الميادين الاقتصادية الأكثر استفحالا للغش والتهرب الضريبيين. ومن خلال هذه الإجراءات تم مايلي:

– إنشاء رقم التعريف الجبائي: تم استحداث رقم التعريف الجبائي في الجزائر سنة **1992**. [21]

– التسجيل في البطاقية الوطنية للغشاشين: تم إنشاؤها خلال سنة **1997**. [22]

– إلزام الاستعانة بمحافظي الحسابات: يلزم هذا الإجراء الشركات والمؤسسات الاستعانة بمحافظي الحسابات المعتمدين من أجل مسك محاسبة قانونية ومضبوطة، وهذا للتقليل من عمليات الغش عن طريق العمليات المحاسبية.

– تطبيق شهادة الوضعية الجبائية: تطبيقا لأحكام المادة **39** من الأمر رقم **01–09** المؤرخ في **06/22/ 2009**، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، حيث يهدف هذا الأمر إلى تحديد نموذج شهادة الوضعية الجبائية.

– الإجراءات الخاصة بالمستوردين: وذلك بتأسيس رسم التوطين المصرفي و تنظيم الوضعية المالية للمكلف المستورد.

6– مؤشرات التسيير للرقابة الجبائية:

تنقسم مؤشرات التسيير الخاصة بإدارة الضرائب إلى مؤشرات خاصة بالوعاء الجبائي ومؤشرات خاصة بالتحصيل الجبائي:

6–1– مؤشرات الوعاء: إن قيمة مؤشر الوعاء تعكس العديد من الاستنتاجات والقراءات، بدءا بالتحكم من طرف إدارة الضرائب في العدد الفعلي للفئة المكلفة بالضريبة، ومن ثم التعمق في مدى التزام هذه الأخيرة بالواجبات الضريبية، والتي تعتبر المدخل الأساسي لتفعيل الرقابة الجبائية الفاعلة والراشدة لتحقيق الأهداف المسطرة، حيث سجلت مديرية العمليات الجبائية التابعة للمديرية العامة للضرائب (29) مؤشرا كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نتائج مؤشرات التسييير الخاصة بالوعاء

الوحدة: نسبة مئوية

المؤشرات ومدلولها
A1: **التصريحات الشهرية (الالتزام الطوعي (G°50)**= [عدد التصريحات الشهرية المودعة في الوقت المحدد/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا التصريح]100x
A2التصريحات الشهرية المستدعاة= [عدد المكلفين المنشطين "لم يقدموا التصريحات في وقتها المحدد"/ الفئة الجبائية المنشطة "غير الملتزمة بالتصريح القانوني]100x
A3: **التصريحات الشهرية (لا شيء)**= [عدد التصريحات الشهرية المودعة بعلامة لاشيء/ عدد التصريحات المودعة في الوقت القانوني] 100 x
A4:**التصريحات السنوية العادية (شخص معنوي)** = [عدد تصريحات (IBS) في الوقت المحدد / الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100 x
A5:**التصريحات السنوية العادية (شخص طبيعي)**=[عدد الأشخاص الخاضعين للضريبة (BIC) وصرحوا في الوقت المحدد/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100 x
A6: **تصريحات الأرباح غير التجارية العادية (G13)**= [عدد التصريحات وفقا للنظام المراقب (BNC) في الوقت القانوني/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100 x
A7 :**تصريحات IRG**= [عدد التصريحات الدخل G1 المحقق في الإقليم في الوقت المحدد / الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100x

A8: **تصريحات IBS المتأخرة** = [عدد تصريحات G4 التي أودعت خارج الوقت القانوني/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100x
A9 :**تصريحات BIC المتأخرة** = [عدد التصريحاتG11 التي أودعت متأخرة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A10: **تصريحات BNC المتأخرة (G13)**= [عدد التصريحات وثيقة G13 المودعة متأخرة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A11: **تصريحات IRG المتأخرة** = [عدد التصريحات وثيقة G1 المودعة متأخرة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A12: **خسائر IBS**= [عدد التصريحات وثيقة G4 في وضعية عجز أو خسارة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام] 100 x
A13: **خسائر BIC**= [عدد التصريحات وثيقة G11 في وضعية عجز أو خسارة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A14: **خسائر BNC**= [عدد التصريحات وثيقة G13 في وضعية عجز أو خسارة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A15: **خسائر IRG**= [عدد التصريحات وثيقة G1 في وضعية عجز أو خسارة/ الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الالتزام]100x
A16: **استغلال المعلومات**=[عدد كشوف المعلومات نموذج G18 المستغلة/ عدد كشوف المعلومات المستلمة من المصالح الأخرى]100x
A17: **تحويل المعلومات=[** العدد الكامل للمعلومات المحولة خارج المصلحة G18 المستقلة)/ (عدد كشوف نموذج G18 التي يجب تحويلها] 100 x
A18: **القدرة والفعالية على البرمجة والتحقيق**= [عدد الملفات المحقق فيها / عدد الملفات المبرمجة للتحقيق] **x** 100
A19:**نسبة ملفات المراقبة**=[عدد الملفات المحقق فيها/ العدد الإجمالي لملفات المكلفين]100x
A20: **المستفيدين من الامتيازات الجبائية**= [عدد المكلفين المستفيدين من الامتياز الجبائي/ الفئة الجبائية الكلية] 100 x
A21: **المستفيدين من ANDI**= [عدد المكلفين المستفيدين من قرارANDI أوAPSI / الفئة الجبائية الكلية]100x
A22 المستفيدين ANSEJ= [عدد المكلفين المستفيدين من قرارANSEJ / الفئة الجبائية الكلية]100x
A23: **تحليل العقود**
A24: **مراقبة حقوق الطابع**
A25: **مراقبة الشيكات بدون رصيد**
A26: **الحجوزات المنجزة/ التدخلات**
A27: **الأوزان والكميات المحجوزة خلال التحقيق /الكمية المؤشر عليها**
A28: **المحاضر المؤجلة/ التدخلات**
A29: **المنازعات المعالجة**

Source: Ministère des finance, Direction général des Impôts, Direction des Operations fiscales, Evaluation de l'Activité du Direction général des Impôts au titre de l'année 2005, pp:(3-4).

6-2- مؤشرات التحصيل: أما في مجال التحصيل، فإن مؤشرات التسيير هي:

الجدول رقم 02: نتائج مؤشرات التسيير الخاصة بالتحصيل

الوحدة: نسبة مئوية

المؤشرات
R1:معدل تحقيق الأهداف= [المبالغ المحصلة / **الأهداف المحددة**] x 100
R2:تطور التحصيل=[محصلات الشهر (n) – محصلات الشهر (n -1)/ محصلات الشهر (n -1)] x 100
R3:معدل التحصيل بالجداول= **[محصلة الورود/ مجموع التحصيل]**
R4:معدل التحصيل بالإجبار= **[المبالغ المحصلة عن طريق الورود من خلال الإجراءات الردعية/ المبالغ المحصلة من خلال الورود]** x 100
R5:معدل تحصيل للمبالغ المهمة= **[المبالغ المحصلة من الديون المهمة/ المبلغ الإجمالي للديون المهمة]** x 100
R6:معدل تحصيل الغرامات
R7:تصفية الأحكام
R8:معدل تحقيق مبالغ الخزينة=]عدد التدخلات/ عدد القابضات] x 100
R9:تصفية حسابات تسيير الخزينة
R10:تطبيق الإرشادات
R11:تصفية الإرشادات
R12:تسوية التسبيبقات
R13:تصفية التسبيقات
R14:تسوية القيود

Source: MF/DGI/DOF, Evaluation de l'Activité des Direction général des Impôts au titre de l'année 2005, p 5:op.cit.

7- حالة الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المدية:

نشير فقط إلى الرقابة الداخلية من خلال مؤشرات الوعاء الجبائي ومؤشرات التحصيل الجبائي، دون الجبائية المعمقة (التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية). وذلك كمايلي:

7-1- مؤشرات الوعاء الجبائي: إن تحليل هذه المؤشرات من وجهة تفعيل الرقابة الجبائية الداخلية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مؤشرات الوعاء الجبائي لولاية المدية للفترة (2003–2009).

المؤشر	سنة 2003		سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009	
	مليون دج	%	مليون دج	%	مليون دج	%	مليون دج	%
A1: التصريحات الشهرية (الالتزام الطوعي (50 G)	25 402 42 277	60	50 698 75 939	67	69 563 105 100	66	47 493 71 615	66	41468 61854	67
A2التصريحات الشهرية المستدعاة (معدل التنشيط والتفعيل)	14 051 16 875	83	23 118 25 241	92	62 476 94 362	66	23 825 24 017	99	19080 20584	93
A3: التصريحات الشهرية (لا شيء)	7 705 25 402	30	14 833 50 698	29	75 156 140 983	53	15 703 47 493	33	12867 41468	31
A4:التصريحات السنوية العادية (شخص معنوي)	314 520	60	306 550	56	184 396	46	284 454	63	266 510	52
A5:التصريحات السنوية العادية (شخص طبيعي)	3 062 6 281	49	3 008 5 806	52	1 925 3 031	64	2861 4381	65	2988 4894	61
A6: تصريحات الأرباح غير التجارية العادية BNC (G13)	334 435	77	419 517	81	284 365	78	508 624	81	552 670	82
A7 :تصريحات IRG (معدل الالتزام الطوعي	10 205 18 977	54	10 159 19 124	53	7 423 14 127	53	4 339 7 029	62	4120 6441	64

السنوي G11)									
A8: تصريحات IBS المتأخرة (معدل الالتزام الطوعي السنوي G4)	38 520	7	42 550	8	40 396	10	34 454	8	77 510	15
A9 :تصريحات BIC المتأخرة	366 6 281	6	542 5 806	9	301 3 031	10	380 4 445	9	403 4894	8
A10: تصريحات BNC المتأخرة (G13)	32 435	7	30 517	6	30 365	8	43 586	7	34 670	5
A11: تصريحات IRG المتأخرة	1 302 18 977	7	888 19 124	5	810 14 127	6	692 7 012	10	840 6441	13
A12: خسائر IBS	95 520	18	94 550	17	71 396	18	75 454	17	85 510	17
A13: خسائر BIC	259 6 281	4	317 5 806	5	330 3 031	11	547 4 445	12	594 4894	12
A14: خسائر BNC	11 435	3	17 517	3	16 365	4	32 586	5	18 670	3
A15: خسائر IRG	325 18 977	2	368 19 124	2	336 14 127	2	608 7 012	9	596 6441	9
A16: استغلال المعلومات	1 715 1 715	100	1 150 1 150	100	2 263 2 288	99	2459 2463	100	1613 1613	100
A17: تحويل المعلومات	1 470 1 470	100	1 686 1 686	100	1 810 1 972	92	2136 3149	68	1789 2552	70
A18: نسبة الملفات المحقق فيها / البرمجة	298 400	75	345 400	86	337 614	55	430 648	66	444 602	74
A19: عدد ملفات المراقبة/ المجموع الكلي	298 6 699	4	345 5 245	7	337 5 706	6	430 5 123	8	444 5233	8

للملفات										
A20: المستفيدين من الامتيازات الجبائية	684 6 699	10	455 5 245	9	414 5 706	7	426 5509	8	922 5849	16
A21: المستفيدين من ANDI	285 6 699	4	179 5 245	3	112 5 706	2	255 5509	5	477 5849	8
A22 المستفيدين ANSEJ	399 6 699	6	276 5245	5	302 5 706	5	171 5509	3	445 5849	8

المصدر: كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر 2012،ص: 198.

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- مؤشر الالتزام الطوعي التصريحي الشهري(A1) بنموذج (G50) نجد أن 66 % فقط تلتزم طوعا بتقديم التصريح الشهري في وقتها المحدد، في حين تبقى نسبة 34% غير ملتزمة بتقديم تصريحها الشهري خاصة التجار، في ظل إلغاء شهادة الوضعية الجبائية ابتداء من جانفي 2003.[23] ولا يمكن تفسير هذا العجز والقصور في المتابعة إلا بغياب آليات التفعيل، منها الشفافية، وتطبيق القانون، والمواطنة الفعالة... وذلك من خلال توفير الشروط المالية والمادية لذلك.

- المؤشر(A2) يعبر عن درجة فعالية الإدارة الجبائية من خلال عملية تنشيط وتحفيز المكلفين غير الملتزمين، بحيث كلما تم التنشيط الكلي كلما عبّر ذلك على القدرة والفعالية في التحكم في كامل الوعاء الجبائي، وقد تم تحقيق نسبة 90% في المتوسط، مما يدل على فعالية متابعة الإدارة الضريبية للمكلفين غير المصرحين طوعا لتصريحاتهم ممن خلال إرسال اعذارات لهم، في حين أن المؤشر (A3) فلابد من تخفيض نسبته، حيث كلما كانت هذه النسبة أقل كانت الرقابة الجبائية فعّالة.

- أما المؤشرات(A4،A5، A6،A7) فهي مؤشرات سنوية، مع العلم انه إذا كانت المؤشرات الشهرية ذات مصداقية أدت إلى نتائج أفضل في المؤشرات السنوية.

- أما فيما يتعلق بنسب التصريحات المتأخرة عن الوقت القانوني(A8،A9،A10،A11) والمقدرة في متوسط الفترة بـ 9%، 8% 8% 9% على التوالي، حيث كلما كانت هذه المؤشرات تقترب من 100% دلت على عودة ارتفاع الوعي الضريبي للمكلفين، ويمكن تفعيلها من خلال ارتفاع درجة تحكم المصالح الجبائية في التنشيط والرقابة الجبائية من خلال تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

– أما فيما يخص فئة المكلفين متحملي الخسارة من خلال تصريحاتهم بالعجز (A12، A13، A14 ،A15) والتي كان نسبهم في متوسط الفترة بـ 18%، 9%، 4%، 5% على التوالي، فإن تفعيل هذه المؤشرات من خلال تخفيض نسبهم تتمثل في ضرورة تفعيل الرقابة والتحقيق في تبرير التكاليف.

– أما مؤشرات سرعة الاستغلال للمعلومات المتعلقة بالدخل(A16،A17) فكانت نسبها في المتوسط خلال الفترة المدروسة 100%، 88%، مما يدل على فعالية استغلال المعلومة الجبائية لتفعيل الرقابة الجبائية.

– أما مؤشرات الرقابة الجبائية المعمقة (A18،A19) فتتعلق بمدى التحقيق الجبائي المعمق باستغلال المؤشرات السنوية (من A4إلىA7) حيث كانت النسبة المتوسطة على التوالي67%، 6% ولتفعيل هذه

المؤشرين يجب توسيع الرقابة المحاسبية المعمقة.

– (A20، A21، A22) تتعلق بتفعيل دور التحفيز الضريبي في استقطاب الاستثمار حيث تراوحت هذه النسبة في المتوسط في حدود 9%، 4%، 5% وهي ضعيفة، مما تبين محدودية لجوء المكلفين لهذه الحوافز الضريبية من جهة، وتبين ضعف الرقابة الداخلية في توجيه المكلفين للحد من الغش الضريبي. ولتفعيل هذه المؤشرات لابد من شرح أهمية الامتياز الضريبي للمكلفين من أجل توعيتهم بهدف توسيع الوعاء الجبائي.

7-2- مؤشرات التحصيل الجبائي: إن مؤشرات التحصيل الجبائي لمديرية الضرائب لولاية المدية للفترة (2007-2010) تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مؤشرات التحصيل الجبائي لولاية المدية للفترة (2007-2010).

المؤشر	سنة2007		سنة 2008		سنة 2009		سنتة 2010	
	مليون دج		مليون دج	%	مليون دج	%	مليون دج	%
R1: نسبة تحقيق الأهداف	2661 2570	2895 2740	3743 3600	104	4824 4100	118	5568 5000	111
R2نسبة تطور التحصيل	2661 4024	2895 2661	3743 2895	129	4824 3743	129	5568 4824	115
R3نسبة التحصيل عن طريق الجداول	629 2661	644 2895	854 3743	23	1141 4824	24	1019 5568	18

R4نسبة التحصيل الإجباري	203 600	222 621	36	318 833	38	390 1107	35	425 976	44
R5نسبة تحصيل الحصص الهامة	275 9293	338 10040	3	810 10614	7	148 10105	1	1048 14393	7

لمصدر: كحلة عبد الغني، مرجع سابق، ص: 201.

من الجدول نلاحظ ما يلي:

– مؤشر نسبة الأهداف المطلوب تحقيقها (R1) متوسط نسبته 109% وتعد نسبة جيدة باعتبار تجاوز مبلغ التحصيل الفعلي بنسبة زيادة في المتوسط تقدر بـ 9% مقارنة بالمبلغ المستهدف تحصيله.

– مؤشر التقييم والتطور التحصيلي (R2) متوسط نسبته تقدر بـ10%، وهي ضعيفة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الانخفاض المحققة في سنة 2006 والمقدرة بـ 34% وهذا راجع إلى هيكلة التنظيم الإداري الجديد بإنشاء مديرية المؤسسات الكبرى، مما نتج عنه انتقال حصيلة جبائية معتبرة للمؤسسات المتسمة برقم أعمالها الكبير (صيدال، سونلغاز، سوناطراك ...) من المديرية الولائية للضرائب إلى مديرية المؤسسات الكبرى.

– أما (R3) و(R4) فهما مؤشران يحددان مدى التزام المكلفين بتسديد الحقوق الجبائية بعد قيام المصالح الجبائية بتسوية وضعياتهم عن طريق الجداول الضريبية أو بواسطة إجراءات التحصيل الردعي حيث كان متوسط النسبة للفترة المدروسة تقدر بـ 21% و37% على التوالي، وهي نسبة ضعيفة، مما يدل على ضعف فعالية الرقابة الجبائية، وعليه لابد من تفعيل تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف لزيادة الوعي الضريبي.

– المؤشر (R5) يتعلق بتحصيل أهم المبالغ على المكلفين ذو الحصص الهامة ومتوسط نسبته 12% مما يدل على ضعف فعالية الرقابة الجبائية.

وإجمالا يمكن ملاحظة (من خلال المؤشرات) قصور كبير في عملية التحصيل ويعود ذلك إلى:

– عدم التنسيق والتكامل بين مختلف المصالح في عملية الاقتطاعات الضريبية.

– عدم فعالية الرقابة الجبائية في استغلال المعلومات في وقتها المحدد ومعالجة الغش الضريبي مبكرا.

كما أن تأسيس مبالغ كبيرة بشكل متأخر نتيجة عدم الكشف عن مصادر الغش الضريبي في وقتها المحدد سيرفع من حجم الديون غير المحصلة، مما يولد أزمة ثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية ينتج عنه زيادة في حجم المنازعات الضريبية، وكلما كانت فترة الفصل في النزاعات طويلة أدت إلى انعدام الثقة وبالتالي زيادة حجم الديون غير المحصلة.

8- سبل تفعيل الرقابة الجبائية:

نشير إلى أهم العناصر الأساسية التي من خلالها يمكن تفعيل الرقابة الجبائية فيما يلي:

8-1- إعداد برامج التحقيقات الجبائية: إن معظم اقتراحات التحقيق تنتج عن عمليات الرّقابة على المستندات، حيث يمكن معاينة الأخطاء، كما يمكن إجراء المقارنات بين مختلف الملّفات، ولهذا الغرض فإن وجود الشّبكات المعلوماتية في المصالح الجبائية وحسن استعمالها يلعب دورا هاما عند برمجة الأولويات فيما يتعلق بالرّقابة الجبائية. وبذلك فإن المعالجة الآلية تسمح بالاستغلال الأمثل للمعلومات والبيانات التي توجد في حوزة المصالح الجبائية، كما تسمح أيضا بالحصول على معلومات جديدة وهذا باستعمال حق الإطلاع، بحيث يمكن الانتقال من مجرد تحويل المعلومات عند الطّلب إلى إرساء إجراء دائم وآلي لتبادل المعلومات، وهو ما يتجه نحو تسريع آلية البرمجة للرّقابة الجبائية حسب معايير عقلانية وموضوعية.

وتجدر الملاحظة أنه إذا تبيّن أثناء عمليات التحقيق وجود علاقة سواء بين الشّركة الأم وفروعها أو بين الشّركة والشّركاء يجب تمديد التحقيق عن طريق البرمجة وبذلك يتحول التحقيق المحاسبي في حالة الشركة والشركاء إلى تحقيق معمّق في مجمل الوضعية الجبائية لأن الأمر يتعلق بأشخاص طبيعية.

8-2- الإجراءات المختلفة لتصحيح الوضعية الجبائية: عندما تلاحظ الإدارة الجبائية أن هناك نقص، عدم الدّقة، إغفال أو إخفاء في العناصر التي تعتبر قاعدة لتحديد الاقتطاعات الجبائية، فإنها تقوم بإجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة حسب إجرائين وهما:[24]

- **إجراء التصحيح الحضوري:** وهو إجراء لا تثبّت ضمنه الزيادات في الاقتطاعات الجبائية إلا بتقديم العنصر الجبائي لمختلف ملاحظاته حول اقتراحات التصحيح في الوضعية الجبائية، وهذا تحت طائلة بطلان كل عمليات التحقيق، سواء تعلق الأمر بتحقيق محاسبي أو بتحقيق معمّق في مجمل الوضعية الجبائية أو حتى عند الرّقابة الشاملة. ويتميّز هذا الإجراء بإرسال مصلحة التحقيق لتبليغ أولي لنتائج عمليات التحقيق إلى العنصر الجبائي، حيث يجب أن يكون هذا التبليغ معّللا ومفصلا

- **إجراء التصّحيح التلقائي:** كما يدّل عليه اسمه، فإن الإجراء التلقائي يسمح للإدارة الجبائية بتحديد مبالغ الاقتطاعات الجبائية المستحقة دون وجوب أخذ ملاحظات العنصر الجبائي بعين الاعتبار وأهم المخالفات التي تؤدي إلى تطبيق إجراء التقويم التلقائي هي:

- عدم التصّريح أو عدم تقديم التصّريحات المختلفة في الآجال القانونية وهو ما يدعى بالتصريح المتأخر.

- اعتراض عمليات الرّقابة الجبائية.

– عدم الإجابة أو الرد عن طلبات التوضيحات وطلبات التبريرات الواردة من الإدارة الجبائية والإجابة الناقصة والمتأخرة بعد الإعذار.

8–3– تفعيل الهياكل المساعدة لعملية الرقابة الجبائية: يمثل اتجاه وزارة المالية الجزائرية مؤخرا نحو عصرنة أجهزتها الإدارية ضرورة ملحة، فيما يخص مواجهة التحدي الأساسي والجوهري الذي يواجه النظام الضريبي الجزائري متمثلة في ضعف فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي الناجم عن عدة أسباب من أهمها: ضعف نظام المعلومات في مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين، وكذا ضعف الإنصاف الضريبي فيما يخص ملف المنازعات بين الإدارة الضريبية والمكلف، الأمر الذي يحتم على النظام الضريبي الجزائري أن يعتمد على هياكل تساعد على تفعيل الرقابة الجبائية في مكافحتها للتهرب والغش الضريبيين سواء من حيث تفعيل نظام المعلومات الجبائي، أو من حيث إنشاء هيئة قضائية جبائية متخصصة.

8–4– تفعيل آلية عقلنة التشريع الضريبي: وذلك من خلال:

– تحسين صياغة القوانين الضريبية (من حيث الغموض، التعقيد، تعدد للأحكام الجبائية، التقليد العشوائي للنصوص المستوردة من بعض الدول)

– تيسير الإجراءات الضريبية من خلال شفافية الضريبة: حيث تتمثل الشفافية الضريبية في الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم.[25]

8–5– تفعيل التكوين والتكفل بأعوان الإدارة الجبائية:

– إقامة روابط تكوينية وتدريبية بين المصالح الجبائية والجامعة لرفع من قدرات الأعوان

– تطهير الإدارة من العناصر غير الكفؤة والمشوبة بالفساد وإبعادها عن التسيير وعن التأثير على السير الحسن للمصالح الجبائية.

– التركيز على أخلقة التعاملات الجبائية وإخراجها من الطابع القمعي الردعي إلى إطار الشفافية وجودة الخدمات من خلال حسن التكفل بالانشغالات اليومية والفصل في المنازعات الجبائية في وقتها المحدد.

8–6– رفع الوعي الجبائي من خلال التنسيق الضريبي الداخلي والدولي:

– تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الحوار والتشاور واللقاءات التحسيسية لكل الوسطاء والمتدخلين في الإقليم الجبائي بالتركيز على فئة المحاسبين وغيرهم والمنظمات والجمعيات المهنية في عقد دورات هادفة إلى ترشيد وتوعية المكلفين.

– إن المراقبة الفعالة لظاهرة الغش والتهرب الضريبيي تتطلب تنسيق السياسة الجبائية سواء على المستوى الوطني من خلال التنسيق الضريبي مع المصالح الإدارية المختلفة (المصالح التجارية، مصالح الجمارك، السلطات القضائية...) أو على المستوى الدولي من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية.

خاتمة:

أصبحت الجباية العادية بديلا ضروريا لتمويل خزينة الدولة كون مردود الجباية البترولية تربطه متغيرات خارجية كثيرة التقلبات لا يمكن التحكم فيها، وبالتالي إحداث التوازن المنشود للجباية العادية دون الاعتماد فقط على الجباية البترولية.

هذا في ظل استفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة اقتصادية عالمية، تحتاج إلى ضرورة تشخيصها من كل النواحي، نظرا لثقلها على الاقتصاد الوطني وإيجاد السبل لمكافحتها.

من هذا المنطلق فإن الرقابة الجبائية تكتسي أهمية بالغة وتقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي في حدود السياسة العامة لها، كما تعمل على الكشف عن السلوكيات غير أخلاقية وغير القانونية، ونظرا لكون النظام الجبائي المعمول به قائم بالدرجة الأولى على التصريح وعملا من الإدارة لاكتشاف الأخطاء أو المخالفات المسجلة من خلال التصاريح المقدمة من المكلف بهدف تصحيحها، هذا ما أدى إلى ضعف مردودية الرقابة الجبائية للنتائج المحققة، أو من خلال أهم الإجراءات المتخذة الحديثة لمحاولة تدارك نقص فعالية الرقابة الجبائية لمحاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبيين، والمتمثلة في الإجراءات التشريعية اللازمة لسد النقائص والثغرات من خلال قوانين المالية، وكذا الإجراءات الإدارية متمثلة في تحسين كفاءة العنصر البشري، فضلا عن الإجراءات الميدانية بالتنسيق مع المصالح الأخرى (التجارة والجمارك والبنوك)، باعتبار وجود منابع لظاهرة الغش الضريبي لا تستطيع أجهزة الرقابة الجبائية الوصول إليها.

ونشير أن ضعف مردودية الرقابة الجبائية مردّه إلى نقص تفعيل الهياكل المساعدة للرقابة الجبائية، وكذا التدابير المتعلقة بإجراءاتها، كون تفعيل الرقابة الجبائية لابد أن ينطلق من بيئة الإدارة الالكترونية في إطار نظام المعلومات الجبائي، وكذا إيجاد هياكل قضائية متخصصة، كل ذلك في إطار التكامل مع آليات تفعيل التدابير المتعلقة بإجراءات الرقابة الجبائية سواء مسّ القانون الضريبي أو أعوان الرقابة الجبائية، وكذا تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف. وهذا مالمسناه في مديرية الضرائب لولاية المدية فيما يخص التقييم للرقابة الجبائية، حيث تؤكد محدودية النتائج المحققة، عدم قدرة الرقابة الجبائية على المساهمة الفعالة في تحسين التحصيل الضريبي في المنطقة، فضلا عن عدم قدرتها على مكافحة التهرب والغش الضريبيين نظرا لاختلال الإمكانات البشرية والمادية.

المراجع:

1- منور اوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، 2009 ،ص202 :

2- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، الصفحة 223.

3- فلآح محمد، السيٌاسة الجبائية- الأهداف و الأدوات -(حالة الجزائر)، أطروحة دّكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص ص: 192- 193.

4- المادة 19، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر 2010، ص: 14.

5- عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت 1976، ص: 182.

6- المادة 18، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر 2010، ص: 14.

7- المادة 19، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر 2010، ص: 14.

8- المادة 20، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر 2010، ص ص: 15- 16.

9- نعيم فهيم حنا، دور الهندسة الضريبية في إعادة هيكلة النظام الضريبي في مصر، مؤتمر الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر،1997، ص:17

• تعرف ظاهرة الإزدواج الضريبي: بأنها فرض نفس الضريبة الواحدة على الشخص الواحد أكثر من مرة واحدة وبالنسبة لنفس المال، أي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية. وهذا يحدث نتيجة عدم التنسيق بين القوانين الضريبية لأكثر من دولة، وكذا تمسك كل دولة بمبدأ السيادة الضريبية.

10- قانون رقم 99-11 الموافق 1999/12/23 يتضمن قانون المالية 2000، الجريدة الرسمية العدد 92، الصادرة بتاريخ 1999/12/25.

1- 11- قانون رقم 2000-06 مؤرخ في 2000/12/23، يتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية العدد 80، الصادرة بتاريخ 24 /2000/12

12- قانون رقم 01-21 مؤرخ في 2001/12/22، يتضمن قانون المالية 2002، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 2001/12/23 .

13- قانون رقم 02-11 مؤرخ في 2002/12/24، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، .

14- قانون رقم 03-22، مؤرخ في 2003/12/28، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية العدد 83، الصادرة بتاريخ 2003/12/29.

15- قانون رقم 04-21 مؤرخ في 2004/12/29، يتضمن قانون المالية لسنة 2005، الجريدة الرسمية العدد85، الصادرة بتاريخ 2004/12/30

16- قانون رقم 05-16 مؤرخ في 12/31/ 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة بتاريخ 2005/12/31.

17- قانون رقم 06-24، مؤرخ في 2006/12/26، يتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية العدد 85، الصادرة بتاريخ 2006/12/27.

18- قانون رقم 70-12 مؤرخ في 2007/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 82، الصادرة بتاريخ 2007/12/31.

19- قانون رقم 08-21 مؤرخ في 2008/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 2008/12/31.

20- قانون رقم 09-09 مؤرخ في 2009/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 78، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

21- المادة 110 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 1991/12/16، يتضمن قانون المالية 1992

Ministère des finances, Direction Générale des Impôts, Note 22 N°127 du 24.08.1997, relative à la mise en place de fichier fraudeur

23- مرسوم تنفيذي رقم 03-453 الموافق 2003/12/01، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-41 الموافق 1997/01/18 والمتعلق بشروط القيد في السجل التجاري المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 75، الصادرة 2003/12/07. المادتين: 12 و 13.

24- قانون الإجراءات الجبائية الجزائري، مطبوعات Berti ، طبعة 2003، المواد82 و84 .

25- جبار محمد، علي الكعبي، ياسر عمار عبدالحميد، شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب، مؤتمر نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة المقدم إلى هيئة النزاهة، بغداد، 2008، ص:8

تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية

أ/ نور الدين بربار– جامعة البليدة
أ/ محمد هشام قلمين– جامعة البليدة

الملخص:

مع زيادة حدة الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت بكبريات الاقتصاديات العالمية ظهرت مجموعة من الآليات بغرض الحد من هذه الأزمات ومن ضمنها ما جاءت به مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال التي عملت منذ نشأتها على البحث عن الأطر الكفيلة بتقوية البنية المصرفية على المستوى العالمي من خلال إصدارها للعديد من النسب والقواعد الاحترازية كما أن مقررات هذه اللجنة تخضع للتعديل الدوري بناء على المعطيات التي تفرضها الوضعية الاقتصادية ، فاللجنة أصدرت ثلاثة مقررات أساسية عرفت الأولى ببازل 01 والثانية ببازل 02 والثالثة ببازل 03 ، غير أن تطبيق مقررات هذه الأخيرة لايزال بعيدا لذا ستبحث هذه الدراسة عن التحديات الواجب إرسائها لتطبيق مقررات هذه اللجنة في المصارف الجزائرية .

الكلمات الدالة : مقررات بازل ، المصارف الجزائرية ، القواعد الاحترازية.

Résume : avec l'augmentation la rage des crises financière et bancaire, et qui a bouleversé les grands économies mondiales, des mécanismes ont apparus pour que ces crise cesse, l'un de ces mécanismes c'est les accords du Bale sur le CAR (capital aduquacy ratio) qui renforce les banques par crée beaucoup des ratios et des règles de précaution, et en plus les accord du bale c'ajuste a chaque session, en basons sur les données imposé par l'économie, la commission a annoncé trois accords principales Bale I , II, et III , mais l'application des accords est lion d'êtres réalisé, c'est pour ce la que cet étude entame les défis qui nous dévions les affrontés pour bien appliqué les accords du Bale sur les banques algériennes.

Mots clés: les banques algériennes, Les règles prudentielles, les accords du Bâle.

مقدمة:

عرف العالم في السنوات القليلة الماضية تحولات جوهرية عميقة أثرت على كافة جوانب الحياة لاسيما منها الجانب الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها المعمورة في الآونة الأخيرة وباعتبار المؤسسات المالية والمصرفية المحرك الأساسي للتنمية كان لابد من إعطائها قدرا كبيرا من الاهتمام حتى تؤدي الدور المنوط بها وفي هذا السياق جاءت العديد من التشريعات التي تضبط عمل النشاط المصرفي والمالي سواء تلك الصادرة عن الحكومات والدول أو التي تصدر عن منظمات مالية دولية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ، وذلك من خلال إصدار لوائح وتعليمات تساهم في إرساء دعائم رقابية احترازية تضمن استمرارية عمل القطاع المصرفي والمالي في ظل تعدد الأخطار المتنامية التي تحدق بالبيئة المصرفية ، ومن ضمن ما تم طرحه هو مقررات لجنة بازل التي تعتبر من أحد المرجعيات الأساسية التي تستند إليها المصارف في نشاطها بالرغم من أنها ليست إجبارية ، كما أن قرارات هذه اللجنة عرفت تطورا مستمرا منذ نشأتها حيث الآن أصبح أمام جميع المؤسسات المصرفية تحدي تطبيق مقررات بازل 03 التي تهدف إلى ممارسة النشاط الإقراضي في ظل اقتصاد ضعيف.

المصارف الجزائرية حاولت أن تلحق بالركب من خلال تطبيقها لاتفاقية بازل الأولى سعيا منها إلى إرساء مؤسسات مصرفية تواكب التغيرات والمستجدات الحاصلة على الساحة الوطنية والدولية ، غير أن البيئة التي تنشط فيها لم تسمح لها بتطبيق اتفاقية بازل الثانية وبالرغم من هذا فهي تسعى جاهدة إلى بلوغ تطبيق القواعد الاحترازية من خلال سعيها الدائم لذلك من خلال تواجدها في العديد من المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية باعتباره الهيئة التي ترعى لجنة بازل ، فإذا كانت المصارف الجزائرية لم تستطع تطبيق بنود اتفاقية بازل 02 أو على الأقل تكييفها بشكل يتماشى مع بيئتها فان أمامها تحديات كبيرة لبلوغ منظومة مصرفية ومالية عصرية تتماشى مع الاتجاهات الدولية لاسيما مع تطبيق المصارف العالمية لاتفاقية بازل 03 .

إشكالية الدراسة: على ضوء الطرح العرض السابق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي التحديات الواجب رفعها من قبل المصارف الجزائرية بغية تطبيق مقررات لجنة بازل 03 ؟

ولتحليل ودراسة هذه الإشكالية سنقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

أولا :مقررات لجنة بازل – لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية – .

ثانيا : تطبيقات المصارف الجزائرية لمقررات لجنة بازل والعناصر الداعمة لها.

ثالثا : التحديات التي تواجه المصارف الجزائرية لتطبيق مقررات لجنة بازل 03.

----------وفي مايلي عرض لمحاور هذه الدراسة ----------

أولا : مقررات لجنة بازل – لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية –: بالنظر للدور الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد كونه يتعامل بمادة أساسية وهي النقود فانه من الواجب فرض تقنين محكم عليه كون هذه المادة هي وحدة قياس كل السلع الأخرى لذلك ينبغي حماية الجهاز المصرفي من أي خطر وفي هذا السياق تعمل المؤسسات المالية الدولية مثل بنك التسويات الدولية على إرساء دعائم تحاول أن تحد من الأزمات المحتملة لهذا القطاع وهذا ما تعمل من أجله لجنة بازل المنضوية تحت بنك التسويات الدولية.

1/1/– لجنة بازل نشأتها ، أهدافها:

1/1/1/– الخلفية التاريخية لنشأة لجنة بازل : شهدت المصارف خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار المصارف وفروعها خارج الدولة الأم ، كما شهدت توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض المصرفي ،وبعد إفلاس بنك herstatt بألمانيا الشرقية سنة 1974 وبنك franclin national بالولايات المتحدة الأمريكية [1] ،تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10* تحت إشراف بنك التسويات الدولية •و هذا في سنة 1974 نتيجة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأمريكية والأوربية ، بسبب نقص أموال تلك المصارف وتم الاتفاق على أن تحضى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء ، وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من أراء وتوصيات سنة 1988 حيث وافق مجلس المحافظين للمصارف المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة المصارف العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 بالمائة كحد أدنى مع نهاية 1992.

---

* **مجموعة الدول الصناعية العشرة تضم كلا من** : بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى هذه الدول تضم اللجنة كذلك : اسبانيا ، سويسرا ، اللوكسمبورغ.

• **بنك التسويات الدولية** : مؤسسة مالية دولية تأسست طبقا لعقد la haye في جانفي 1930 ، مقرها بال بسويسرا ، بدأ نشاطها الفعلي في 17 ماي 1930 تهتم برعاية وتنظيم التعاون النقدي والمالي ، وتقدم خدماتها للبنوك المركزية في دول العالم ، يتكون مجلس إدارة البنك من محافظي البنوك المركزية للدول العشرة ، إضافة إلى إداريين معينين من عشر دول من هذه المجموعة ، وفي سنة 2003 انضمت 06 دول نامية إلى هذه المنظمة ومن ضمنها الجزائر ، وبذلك تعتبر أقدم منظمة مالية دولية في العالم .

2/1/1/– تعريف لجنة بازل : هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة المصارف[2] ، وتتكون من محافظي المصارف المركزية للدول المشكلة لها بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليها .

3/1/1/– أهداف مقررات لجنة بازل :استهدفت جهود لجنة بازل من التقرير الذي أصدرته تحقيق ثلاثة أهداف أساسية[3] :

- ✓ المساعدة على تقوية النظام المصرفي الدولي .
- ✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة للتباين في المتطلبات الرقابية بشأن رأس المال المصرفي ومعايير كفايته ، فلقد رأى بعض المراقبين أن زحف المصارف اليابانية إلى الأسواق التقليدية للمصارف الغربية واستطاعتها الإقراض بهوامش متدنية جدا نتيجة الانخفاض الكبير في رؤوس أموالها نسبة إلى الأصول هو ماجعل لجنة بازل تركز على قضية الأموال الخاصة للمصارف ، وهذا ما أوضحته في مقدمة تقريرها بأن الهدف هو أن يمنح الوضع الجديد إطار من العدالة والتناسق في مجال التطبيق بين الدول المختلفة بغية تخفيض المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية .
- ✓ مسألة الرقابة المصرفية: نظرا للتطورات التي شهدتها العمليات المصرفية الدولية وتحررها من القيود كان لابد من إعادة النظر في النظم الرقابية والإشرافية.

وتهدف هذه الاعتبارات إلى ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي ورفع كفاءته، وأن يعمل في جو من المنافسة العادلة.

2/1/– السمات الأساسية لتقرير لجنة بازل الأولى والثانية :

1/2/1/– قياس معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 01 : سنركز على مختلف النسب التي جاءت بها اتفاقية بازل 01 ثم نحدد أبرز ايجابياتها وسلبياتها:

أ/– المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال: وتشمل المعايير التالية[4] :

أ/1/– معيار نسبة رأس مال إلى الودائع: يعتبر أول معيار لقياس كفاية رأس المال و الذي يقوم على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال و لقد حددت هذه النسبة بـ 10 % فإذا زادت عن تلك النسبة فمخاطر المصرف سوف ترتفع.

أ/2– معيار نسبة رأس المال إلى الأصول : بدأ استعمال هذا المعيار بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية بحيث يأخذ بعين الإعتبار إستخدامات الأموال بحيث يعتبر هذا المعيار مؤشر على قدرة المصرف على مواجهة الخسائر.

أ/3- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة : ينص هذا النظام على ربط الأصول التي لها درجة من المخاطر برأس المال و يستثني من ذلك النقديات في الصندوق و آذونات الخزينة و السندات التي تصدرها الحكومة لأنها مضمونة السداد.

ب/- النسب المرتبطة بكفاية رأس المال : وتشمل النسب التالية :

ب/1- نسبة الملاءة الدولية " نسبة كوك " :

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 01 = إجمالي رأس المال/ مجموع المخاطر المحتملة المرجحة ≤ 8 %

حيث: إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

أي على الأقل يحتفظ المصرف برأس مال مساوي لـ 08 % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة .

ب/2- نسبة توزيع المخاطر:تسمح هذه النسبة بضمان أن قيمة للمخاطر الناتجة عن كل مستفيد أو عن مجموعة من المستفيدين لا تتجاوز نسبة معينة من الأخطار الإجمالية ومن الأموال الخاصة ، وهذا لتجنب أي تركيز للمخاطر مع نفس الزبون أو مع نفس المجموعة من الزبائن وتعطى النسبة بالعلاقة التالية (5) :

نسبة توزيع المخاطر لكل مستفيد = الأخطار الصافية المرجحة / الأموال الخاصة الصافية للبنك ≥ 25 %

أما بالنسبة للمستفيدين الذين تتجاوز مخاطر كل واحد منهم 10 % من الأموال الخاصة فيشترط أن لايتعدى مجموع المخاطر 08 مرات من الأموال الخاصة الصافية أي :

مجموع المخاطر المواجهة على المستفيدين أين الخطر لكل واحد منهم ≤ 10 % من الأموال الخاصة / الأموال الخاصة الصافية ≥ 800 %

ب/3- نسبة السيولة: من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للمصارف في كافة الدول تطبيقا لمبدأ مواءمة آجال مصادر واستعمالات الأموال هو معيار السيولة ، حيث يفرض على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لتفادي الوقوع في خطر عدم توفر السيولة ، فعلى المصارف الاحتفاظ دائما بمبلغ كافي من الأصول السائلة أو القابلة للتحويل بسهولة إلى أصول سائلة وهذا لمواجهة أي طلب مفاجئ وضخم من طرف المودعين .

وتعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، ويفرض على المصارف أن تكون هذه النسبة على الأقل 100 % أي [6]:

نسبة السيولة = الأصول السائلة قصيرة الأجل / الخصوم المستحقة في الأجل القصير ≥ 100 %

كما تهدف هذه النسبة إلى:

- ✓ قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للمصارف والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.
- ✓ تجنب اللجوء إلى المصرف المركزي لتصحيح الوضعية المالية للمصارف.
- ✓ ضمان قدرة المصارف على تقديم القروض.
- ✓ أما هدف إمكانية مواجهة طلبات السحب التي قد تتعرض لها المصارف وكذلك سائر المطلوبات المستوجبة فانه يتحقق بشكل أمثل عندما تتساوى الأموال السائلة في المصارف خلال فترة معينة مع مجموع التزاماتها ، أي حين تبلغ نسبة السيولة 100 %.

1/2/2/1- التعديلات التي أدخلت على مقررات بازل 01: بعد وضع هذه النسبة رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظلّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقّات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وأصبحت العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي [7]

المخاطرة بأوزان المرجحة كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / الأصول السوقية × 12.5 ≥8 % المخاطرة مقياس +

1/3/- أهداف لجنة بازل 01: تتمثل الأهداف الرئيسية لمقررات لجنة بازل01 فيما يلي [8]

- ✓ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف.
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف .
- ✓ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة المطبقة من قبل السلطات النقدية .
- ✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصاريف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.

- ✓ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.
- ✓ تحقيق عدالة تنافسية بين المصارف.
- ✓ تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية.
- ✓ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية و في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
- ✓ ضمان أن النشاط المصرفي يجري بطريقة سليمة وحذرة من أجل تدارك خطر المودعين.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار والثقة في النظام المصرفي وهذا يعني إدراك الخطر النظامي .

4/1/- سلبيات تطبيق مقررات بازل 01: بالرغم من النتائج الايجابية التي تحققت من جراء تطبيق مقررات بازل 01 إلا انه تم تسجيل بعض النقائص(السلبيات) يمكن إيجازها في[9]:

- ✓ ركزت على مخاطر الائتمان* فقط رغم أن هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية المصارف.
- ✓ الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت اللجنة الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول الأخرى .
- ✓ لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى المصارف والابتكارات المالية.
- ✓ محاولة المصارف التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية.

5/1/- معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثانية : قبل إصدار بازل 02 قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول مثل المكسيك سنة 1994 مرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق أسيا كالبرازيل ، روسيا ، الأرجنتين واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات هي عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية (المصارف المركزية) مما استدعى إعادة النظر في اتفاق بازل 01 واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيدا وذلك لتعزيز أمن وسلامة النظام المصرفي والمالي حيث انصب اهتمام القائمين على لجنة بازل بإرساء قواعد احترازية يمكنها مجابهة مختلف الأخطار المصرفية مهما كانت طبيعتها، من خلال إيجاد آليات تسمح بـ[10] : - تطوير طريقة قياس إدارة المخاطر المصرفية. - توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.

- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
- يمكن زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100 % إلى 150 %.

* **مخاطر الائتمان**: وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته.

1/5/1/- أسس ومرتكزات مقررات لجنة بازل 02 : يقوم اتفاق بازل الثاني على ثلاثة أسس وهي :

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :حيث جاءت بطريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة واللازم لمواجهة مختلف المخاطر ، حيث جاءت بتغيرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل 01 ، والتي تعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية.**حيث**:معدل كفاية رأس المال يعطى بالصيغة التالية :

معدل كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / الأخطار المحتملة المرجحة ≥ 8 %

مع الأخذ في الحسبان أن:الأخطار المحتملة المرجحة = مخاطر الائتمان بـ 06 % + مخاطر السوق بـ 1.6 % + مخاطر التشغيل بـ 0.4 % ومجموعها يشكل 08 % .

وفي هذا السياق أجرت لجنة بازل تعديلا جوهريا على طرق قياس مخاطر الائتمان حيث سمحت بإعطاء ثلاثة بدائل وهي [(11)]:

أ/- طريقة المؤشر الأساسي: يعد هذا الأسلوب أو هذه الطريقة أكثر الطرق سهولة وبساطة في التطبيق، وذلك من خلال قياس المتوسط السنوي الإجمالي لإجمالي الدخل لثلاث سنوات السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج يمثل حجم رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل.

ب/- الطريقة النمطية: تعتمد على تقسيم أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة وهي أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة يطلق عليها معامل "Beta" كنسبة من دخل كل نشاط وهي تعبر عن رأس،المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل و هي تتراوح بين 12 % و 18 % حسب نوع النشاط.

ج/- طرق القياس الداخلي: تعتمد هذه الطريقة على قياس إدارة المصرف لتصميم نظام لتصنيف وقياس مخاطر التشغيل الخاصة بالمصرف، ونجد في هذه الطريقة الإعتماد الأساسي على أسلوب القياس المتقدم والذي يعتمد على حساب رأس المال المطلوب لتحديد ما يقابله من مخاطر التشغيل على ضوء استخدام نماذج داخلية متقدمة في المصرف ذاته ويعتمد في تطبيقه على معايير نوعية وأخرى كمية.

- **معايير نوعية مثل:** نظام قياس داخلي متكامل، تقارير مراجعة دورية منتظمة لاختبار صلاحية النظام.

- **معايير كمية مثل:** صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن بيانات الخسائر الداخلية، وتواريخ حدوثها وتواريخ شطبها والمنطقة أو البلد التي وقعت بها الخسائر.

الدعامة الثانية:المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: من خلال ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

لذلك خصصت الدعامة الثانية للمراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال التي تضمنت أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي[12] :

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون لدى كل بنك أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال وفقاً لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة إلي إستراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب إذا زادت المخاطر.

المبدأ الثاني: ينبغي على السلطة الرقابية أن تراجع وتقيم النظم الداخلية لتقييم رأس المال بالمصارف وتحديد مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية، وفي حالة عدم كفاية الإجراءات فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة .

المبدأ الثالث: ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من المصارف حيازة رأس مال يزيد عن النسب الدُنيا.

المبدأ الرابع : ينبغي على السلطة الرقابية أن تتدخل عند اللزوم في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لقرارات لجنة بازل II، كما ينبغي أن تطالب السلطة الرقابية المصارف باتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة إذا لم يتم الاحتفاظ بالمستوى المطلوب لرأس المال أو لم يتم إعادته لحالته السابقة.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق :من خلال بناء نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق وهذا يتطلَّب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتَّبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكَّنوا من تقدير المخاطر التي يواجهوها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات ، ومنه نرى أن الإفصاح "في إطار اتفاقية بازل II " يكون ضرورياً لأن الاتفاقية سمحت للمصارف بإتباع مناهج داخلية لقياس المخاطر، وبما يمكن من إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمصارف، وحسب ما أوردته اللجنة أن يكون الإفصاح متمشياً مع المعايير المحاسبية المعمول بها على مستوى كل دولة، وعلى الرغم من أن اللجنة قد تركت تحديد طريقة الإفصاح عن المخاطر الكترونياً أو منشوراً بالتقارير السنوية لإدارة المصرف، إلا أنها فضلت أن يتم الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة المعتمدة من المراجع الخارجي .

2/5/1/- ايجابيات وسلبيات تطبيق مقررات اتفاقية بازل02: ينجر عن تطبيق اتفاقية بازل 02 مجموعة من الايجابيات والسلبيات يمكن إجمالها في [13]:

الايجابيات: وتتمثل فيمايلي:

- ✓ ضمان سلامة المصارف ومن ثمة الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي.
- ✓ ضمان المنافسة العادلة ما بين المصارف عن طريق ضمان تكافؤ التشريعات والأنظمة.
- ✓ إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على ما تحمله من مخاطر.
- ✓ إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأسمال للمصارف التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- ✓ توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها ، والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منه.

السلبيات : وتتمثل فما يلي:

- ✓ تصلح للمصارف ذات الرأسمال الكبير والتي لديها من الخبرات والتقنيات ما يمكنها من تطبيقها.
- ✓ تشكل تحد حقيقي للمصارف التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- ✓ غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق المصارف المركزية.
- ✓ لم تعطي تصنيف ائتماني لبعض ممارسات المصارف، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
- ✓ تضطر المصارف لاحتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر بالسلب على المساهمين.
- ✓ لم تراع الحالات الخاصة لبعض المصارف ومنها المصارف الإسلامية.

6/1/- معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 03: أقرت مجموعة من محافظي ورؤساء الإشراف في لجنة بازل للإشراف المصرفي حزمة جديدة من المعايير التنظيمية في 12 سبتمبر 2010 ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الحالية كوسيلة للحد من الأزمات المالية مستقبلا ، فقررات لجنة بازل 03 رغم أنها جاءت متأخرة إلا أنها محاولة أساسية لخلق إطار عالمي للأحكام التنظيمية الكلية لما قبل الأزمة ، فإجماع زعماء مجموعة العشرين على بنود هذه الاتفاقية اثر اجتماعهم في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 يؤكد أهمة هذه الاتفاقية لمجابهة الأزمات مستقبلا [14]،فما هي أهم مرتكزات هذه الاتفاقية .

1/6/1/- مرتكزات اتفاقية بازل 03: ترتكز الاتفاقية على مجموع من القواعد الجديدة هي كالتالي [15] :

- ✓ رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 %إلى 4.5 %مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 07 %.
- ✓ رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5 % عوض 08 % ، وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.
- ✓ زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورّطت الكثير من المصارف في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- ✓ اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة وهما :

النسبة الأولى: تخص المدى القصير:وتعرف بنسبة تغطية السيولة:وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30يوما من التدفقات النقدية لديه وذلك لمواجهته احتياجاته من السيولة يوميا .

نسبة تغطية السيولة = مخزون البنوك من الأموال السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية ≤ 100 %

النسبة الثانية: لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل: وتعرف بنسبة التمويل المستقرة والصافية: والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك بغرض تحقيق توازن أفضل بين المطلوبات والموجودات.

نسبة التمويل المستقرة والصافية = قيمة التمويل المتاحة والمستقرة / المبلغ المطلوب للتمويل ≤100%

2/6/1/- أهداف مقررات لجنة بازل 03:الهدف الرئيسي من تطبيق مقررات لجنة بازل 03 هو ضمان أن المصارف لها رأسمال كافي لممارسة الإقراض في ظل اقتصاد ضعيف [16] من خلال تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي مما يمكن تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي [17].

وفي سياق البحث عن تحقيق الأهداف السابقة تسعى لجنة بازل [18]:

أ/- تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال : أوردت لجنة بازل أنه ينبغي التحقق من أن أي تعرض للمخاطر يجب أن يقابله تغطية من عناصر رأس المال تمتاز بجودة عالية ، لذلك على المصارف تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال :

أ /- تحديد وتعريف عناصر رأس المال.

ب /- تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحة الأولى والثانية.

ج / - الحدود والسقوف:(أ) رأس المال العادي (بالشريحة الأولى لرأس المال) (ب) الشريحة الأولى لرأس المال

(ج) رأس المال الإجمالي (الشريحة الأولى والثانية) يجب أن يضل عند الحد الأدنى 10 % من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حسب التعليمات الحالية مع الأخذ في الاعتبار نسبة كفاية رأس المال .

د/- التعديلات الرقابية : فيما يخص تعديل القواعد الرقابية المتعلقة ببعض الأصول مثل الشهرة والأصول غير الملموسة ، وأصول الضرائب المؤجلة ، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية ، وأرباح البيع المحققة من عمليات التوريق ، والمساهمة التبادلية والاستثمارات الهامة في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين ،وحدود الخصومات وخلافه ، وتحسم كل هذه البنود السابقة من حساب رأس المال العادي بالشريحة الأولى بدلا من المتطلبات الحالية لإطار عمل بازل 02 (بالخصم 50 % من الشريحة الأولى و 50 % من الشريحة الثانية) .

هـ/- القدرة على امتصاص الصدمات عند التعسر: في حالة قيام المصرف بإضافة أداة رأسمال يصدرها المصرف إلى رأس المال بالشريحة الأولى والثانية يجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات أو تزيد عنها، تضاف هذه المتطلبات إلى المتطلبات المذكورة في وثيقة ديسمبر 2010 .

و/- هامش حماية للمحافظة على رأس المال : الهدف من ذلك هو أن تتحوط المصارف للمحافظة على رأس المال في غير أوقات الأزمات بحيث يستفاد من ذلك مواجهة الخسائر المحتملة ، وفقا لذلك يصبح إجمالي متطلبات رأس المال حسب التعليمات الحالية الآن بعد إضافة هذا الهامش 12.5 %.

ز/- هامش الحماية من التقلبات الدورية : الهدف منه ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية ، يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل ، يعزز هذا الهامش قدرة النظام المصرفي على حماية رأس المال من أي خسائر مستقبلية ممكنة .

ب/- تعزيز تغطية المخاطر: تسعى لجنة بازل للإشراف المصرفي إلى الاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنود داخل وخارج المركز المالي ، وكذلك تعرضات المشتقات المرتبطة بها ، وفي هذا الشأن قامت لجنة بازل بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة لمخاطر السوق وربط ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتعرض المصارف لخسائر في البنود خارج المركز المالي على المنتجات التي توظفها بالنيابة عن العملاء أو منتجات إدارة الأصول والتي قد تنشأ عن احتمال دفع تعويضات للمستثمرين وهو ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة .

ج/- إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر : وضع نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة ولا ترتكز على أوزان المخاطر بغرض احتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع المصرفي ، وتقوية متطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر .

د/- قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها: قامت لجنة بازل بتطوير معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما :نسبة تغطية السيولة لتعزيز مرونة قصيرة الأجل للمخاطر المتوقعة للمصارف عن طريق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوم خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة ، والمعيار الثاني يتمثل في نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة) لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات، والتسبتين تم عرضهما اطار تبيان أهم مرتكزات بازل 03.

3/6/1/- : ايجابيات وسلبيات تطبيق مقررات لجنة بازل 03 : ينجر عن تطبيق اتفاقية بازل 03 مجموعة من الايجابية كما ينجر عنها سلبيات على عمل النظام المصرفي نذكرها فما يلي[19]:

ايجابيات تطبيق اتفاقية بازل 03 : نذكر منها

- ✓ تقليص معدلات وقوع حدة الأزمات المالية المستقبلية.
- ✓ الزيادة من احتياطات المصارف والرفع من رأس مالها.
- ✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، عبر منح المصارف حوافز لتداول مشتقات في أسواق مفتوحة، بدلا من تداولها سرا بين المؤسسات، كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي المصارف لاستغلال ثغرات.
- ✓ إدارة جيدة لسيولة مما يسمح للمصارف بالقيام بعملية الوساطة المالية دون أية مشاكل .
- ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على القطاع المصرفي.

سلبيات تطبيق اتفاقية بازل 03 : نذكر منها

- ✓ التقليص من الأرباح .

- ✓ تفرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة.
- ✓ زيادة تكلفة الاقتراض .

ثانيا : تطبيقات المصارف الجزائرية لمقررات لجنة بازل والعناصر الداعمة لها:

تخضع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية في الجزائر كمثيلاتها على الصعيد العالمي إلى قواعد حذر في التسيير أو مايعرف بالنظم الاحترازية وهذا لتتمكن من حصر المخاطر التي يمكن أن تواجهها وبالتالي الوصول إلى السير الحسن والفعال للوساطة المالية غير أن تطبيق النظم الاحترازية في الجزائر فيه ما ينطبق على المعايير الاحترازية المقررة من قبل لجنة بازل وفيه ما يختلف ،فالإصلاحات التي كرسها قانون النقد والقرض هدفها هو إحداث قطيعة مع الممارسات القديمة والرجوع إلى الأرثوذكسية المصرفية* المتعارف عليها عالميا.

1/2/- النظم الاحترازية المطبقة في المصارف الجزائرية : عملت السلطات الجزائرية على تطبيق النظم الاحترازية ابتداء من جانفي 1992 ومن أهمها التي تم تطبيقها :

1/1/2/- نسبة تغطية المخاطر: حسب المادة الثالثة من التعليمة رقم 94- 74 المتعلقة بقواعد الحذر لتسيير المصارف والمؤسسات المالية فانه يجب على هذه الأخيرة أن تحترم وباستمرار نسبة الملاءة بحساب العلاقة بين أموالها الخاصة ، ومجموع مخاطر القروض المعرضة إليها وهي تساوي على الأقل 08 % ونظرا لخصوصية المصارف الجزائرية التي تميزت أغلب محافظها بالديون المشكوك فيها ، فقد مرت هذه النسبة بعدة مراحل قبل أن تصل إلى النسبة التي أوصت بها لجنة بازل كما يوضحه الجدول رقم (01) :

جدول رقم [20] (01): مراحل تطبيق بنود اتفاقية بازل بأوزان المخاطر من قبل المصارف الجزائرية.

الفترة	نهاية جوان 1995	نهاية ديسمبر 1996	نهاية ديسمبر 1997	نهاية ديسمبر 1998	نهاية ديسمبر 1999
المعدل	%4	%5	%6	%7	%8

* نقصد بالأرثوذكسية المصرفية هنا مطابقة الممارسات للأعراف والاعتبارات المصرفية السليمة.

ولكل خطر محتمل مواجه نسبة ترجيح كما يوضحه الجدول رقم (02):

جدول رقم [21] (02) : معدلات ترجيح المخاطر المحتملة في المصارف الجزائرية :

معدل الترجيح	الأخطار المحتملة
% 0	حقوق على الدولة أو ما يشابهها: - سندات الدولة - سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة – حقوق أخرى على الدولة – ودائع أخرى لدى بنك الجزائر.
% 5	قروض للمصارف التجارية تعمل في الجزائر :- حسابات عادية - توظيفات – سندات التوظيف والمساهمة للمصارف التجارية المقيمة في الجزائر
% 20	قروض للمصارف التجارية في الخارج : - حسابات عادية – توظيفات – سندات المساهمة والتوظيف لمنظمات القرض التي تعمل في الخارج.
%100	قروض للزبائن :- الأوراق المخصومة – القرض الايجاري – الحسابات المدين – قروض المستخدمين – سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالمصارف التجارية- الموجودات الثابتة.

أما ترجيح المخاطر خارج الميزانية فيتم إتباع نفس الإجراءات التي أوصت بها لجنة بازل في ترجيح المخاطر وذلك باستعمال معايير الترجيح التالية الموضحة في الجدول رقم (03):

جدول رقم [22] (03): ترجيح المخاطر خارج الميزانية في الجزائر

درجة الخطر	معامل التحويل 01	طبيعة المقابل	معامل الترجيح 02
خطر ضعيف	% 0	الدولة - بنك الجزائر – الخزينة العمومية -	% 0
خطر معتدل	% 20	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الجزائر	% 5
خطر متوسط	% 50	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الخارج	% 20
خطر مرتفع	% 100	زبائن أخرى	% 100

ويتم التصريح بهذه النسبة فصليا أي إلى غاية كل 31 مارس ، 30جوان ، 30سبتمبر ، 31 ديسمبر من كل سنة ،ويمكن للجنة المصرفية أن تطلب من المصارف والمؤسسات المالية ذلك في أي وقت بحكم وظيفتها كهيئة رقابية على المنظومة المصرفية.

2/1/2/- نسبة تقسيم المخاطر: هذه النسبة يفرضها بنك الجزائر على المصارف والمؤسسات المالية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، شريطة أن لا يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد النسب التي يوضحها الجدول رقم (00) من الأموال الخاصة الصافية.

جدول رقم (04) [24]: مراحل تطبيق نسبة تقسيم المخاطر في المصارف الجزائرية:

أول جانفي 1992	أول جانفي 1993	أول جانفي 1994
% 40	% 30	% 25

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تتمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية، ويتم حساب نسبة تغطية المخاطر مع مستفيد واحد على النحو التالي:

نسبة تغطية المخاطر = الأخطار الموجهة لكل مستفيد / الأموال الخاصة الصافية ≤25 %

وعندما يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المجموعة من الزبائن 15 % من الأموال الخاصة للبنك فانه يشترط أن لايتجاوز هذا المبلغ بأكثر من 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة للبنك ، وألزم بنك الجزائر المصارف بتحديد هذه النسبة شهريا ، وإعداد قائمة الزبائن الذين تتجاوز معهم نسبة توزيع الأخطار 15 % .

3/1/2/- نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة المصارف على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة ومن دون مشاكل ومن جهة أخرى تهدف إلى:

- ✓ ضمان قدرة المصارف على تقديم القروض.
- ✓ تجنب اللجوء إلى المصرف المركزي لتصحيح وضعية خزينة المصارف

إن أهم نتيجة لتطبيق هذه النسبة هي وضع حد لاستعمال موارد ذات الأجل القصير جدا (الودائع تحت الطلب) في استخدامات متوسطة وطويلة الأجل.

تحسب نسبة السيولة بقسمة الأصول السائلة في الأجل القصير على الخصوم المستحقة في الأجل القصير بحيث تكون مساوية ل 100% على الأقل.

نسبة السيولة = الأصول السائلة في الأجل القصير / الخصوم المستحقة في الأجل القصير ≤ 100 %.

2/2/- بوادر تطبيق مقررات لجنة بازل II من قبل المصارف الجزائرية [24]:

إن برنامج" آمسفاAMSFA دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري " Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien " الذي تطبقه الجزائر حاليا في إطار برنامج ميدا " MEDA" قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي : بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque ، وبنك التنمية المحلية الآن BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف يعد إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازلII . وبالرغم من أن المشرع حاول أن يساير اتفاقية بازل 02 بإصداره التنظيم رقم 02-03 المؤرخ في سنة 2002 إلا أن هذا التنظيم يحتاج إلى معلومات موضحة لكيفية التطبيق بالنظر للتعقيدات التي تميز الاتفاقية الثانية ، ولعل مايجعل تطبيقها صعب هو غياب أنظمة رقابية متطورة باعتبارها أحد الأركان الأساسية لاتفاقية بازل 02.

زيادة على هذا فان السبب الرئيسي وراء عدم تطبيق المصارف الجزائرية لاتفاقية بازل 02 في هو عدم ترابط الشبكة المعلوماتية التي تربط بين مختلف المصارف و المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر ، وهو مايبرر ضرورة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

3/2/- العناصر الداعمة لتكيف المصارف الجزائرية مع متطلبات لجنة بازل02: للمصارف الجزائرية سابق تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال، و هو ما يمكنها من مواصلة العمل في إطار تكييف نشاطها المصرفي مع إتفاقية بازل الثانية ، ولما لا الثالثة ، أو على الأقل تكييفها والاستفادة من مزاياها الايجابية لعلها تسهم في تقوية نظامنا المصرفي الذي يتميز بالهشاشة ، ومن ضمن هذه العناصر نذكر [25]:

- ✓ عضوية بنك الجزائر في بنك التسويات الدولية التي تمت سنة 2003 و الذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل، الأمر الذي يمكن بنك الجزائر من الاستفادة من خبرة هذا المصرف في الشؤون المالية و المصرفية خصوصا على الصعيد الدولي.
- ✓ توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية و التنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية، و هي أصلا مستوحاة من توصيات لجنة بازل ، وهنا نشير إلى المركز الوقائية المنشأ من قبل بنك الجزائر في إطار الرقابة الخارجية على المنشآت المصرفية ومن هذه الهيئات نجد[26]:

- اللجنة المصرفية. – مركزية المخاطر. – مركزية الميزانيات. – مركزية عوارض الدفع . – جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة (رصيد). – نظام تأمين الودائع في الجزائر .

ثالثا : التحديات التي تواجه المصارف الجزائرية في تطبيق مقررات بازل 03 :

برغم المسار الذي تم قطعه ما زال الطريق طويلا ومحفوفا بالعقبات أمام المصارف الجزائرية لمواكبة التطورات التي تعرفها الساحة المصرفية العالمية ، وهذا راجع من جهة إلى البيئة التي تنشط فيها المؤسسات المصرفية وطبيعة الاقتصاد الوطني ومن جهة أخرى غياب إستراتيجية واضحة من قبل القائمين على هذا القطاع خاصة مع تدخل صناع القرار السياسي لتوجيه مساره بما يخدم الأهداف الإنمائية خاصة مع غياب سوق مالية في الجزائر هذا ما يجعل النظام المصرفي لا يتمتع بالاستقلالية اللازمة التي تمكن القائمين عليه من اتخاذ قرارات تجعله يواكب التطورات العالمية ، ورغم هذه العراقيل فهناك مجموعة من العوامل تساعد المصارف الجزائرية على الاستمرار في تطبيق مقررات لجنة بازل الجديدة لكن مع متطلبات يجب أن تفعل حتى يمكن بلوغ تطبيق المعايير الدولية للرقابة الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل 03 ويمكن حصر هذه التحديات في :

1/- تحديات تتعلق بخصائص البيئة المصرفية الجزائرية : تلعب البيئة المصرفية دورا أساسيا في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل، وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر في النظام المصرفي الجزائري، فهذه البيئة تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها، من حيث عدم الوضوح في نمط الإدارة، والتدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي، والملكية العظمى للمصارف العمومية للأصول في النظام المصرفي الجزائري على حساب باقي المصارف الأخرى، وكذلك غموض وارتباك في المستهدفات وضعف الكفاءة في توظيف الموارد ، ولقد أفرزت هذه الصفات أنساق ونظم إدارة تؤكد على مركزية القرار، بدلا من إدارة قائمة على تثمين وتقييم الأداء، فمركزية القرار منحت سلطات غير محدودة لعدد من الأفراد، من الذين لهم سلطات ومواقع مسؤولية مؤثرة في هذه المصارف، وهؤلاء اعتمدوا على التقييم الذاتي لمعظم النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية، بما في ذلك قرارات منح الائتمان، الذي يعتبر أحد ركائز النشاطات المصرفية، بدلا من الاعتماد على التحليل والتقييم الدقيق للمخاطر الناتجة من عملية الإقراض للوصول إلى حجم من المخاطر مقبول يجنب هذه المؤسسات المالية مخاطر الإفلاس وضعف المركز المالي .

كما تعتمد مؤسسات الدولة بشكل واضح، على المصارف في إنجاز كافة مشاريعها، من خلال عمليات إقراضية موسعة، تراكمت ديونها عبر الزمن دون الإلمام الكامل بمصادر البيانات الموضحة للضمانات ونشاطات المؤسسات المقترضة، مما نتج عنه خسائر كبيرة للمصارف، وكل ذلك يحول دون مواكبة المصارف والنظام المصرفي الجزائري للتغيرات الجوهرية التي تشهدها بيئة أعمال المصارف الدولية، وانفتاحها على الأسواق العالمية، فالمصارف الجزائرية مؤسسات محدودة العائد بالنظر إلى المصارف العالمية، تتبع وتنتمي إلى الاقتصاد الجزائري المغلق الذي يبتعد بمسافات شاسعة على ما تتطلبه متغيرات ومتطلبات الاقتصاديات المعاصرة، التي تتميز باستقلالية المؤسسات المالية واتساع نشاطاتها بما تتطلبه مرحلة التقدم

العلمي والتقني المتناهي في التسارع، والمؤدي إلى اتساع في القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف العالمية التي تستند على المتانة والملاءة الرأسمالية وتنوع المنتجات بما يحقق أعلى عائد وأقل مخاطر، وبذلك تقف المصارف الجزائرية هنا مفتقرة لكل هذه الميزات، حيث محدودية قاعدتها الرأسمالية ومحدودية منتجاتها وضعف قدراتها في الانضمام إلى الأسواق العالمية، مما يترتب عن ذلك محدودية حجم توظيفاتها، وكل هذه المشاكل تؤدي إلى صعوبات تحول بينها وبين التطبيق السليم لمقررات ومعايير لجنة بازل.

فالتعليمة الأخيرة التي أعطاها الوزير الأول إلى المصارف بخصوص فتح الحسابات المصرفية بدون أية قيود تؤكد مرة أخرى على عدم استقلالية النظام المصرفي في الجزائر وتبعيته للحكومة ، يضاف إلى ذلك حجم المبالغ المالية التي تداولت في السنوات الأخيرة كاستثمارات في إطار المخططات التنموية التي تعرفها البلاد لعل أخرها في إطار البرنامج المكمل لبرنامج دعم النمو والذي رصد له مبلغ مالي قدر ب 286 مليار دولار والتي أجبرت المصارف على تمويل هذه المشاريع بدون دراسة الجدوى أو أخذ الضمانات مما جعل المصارف كأداة لتنفيذ هذه المشاريع وبالتالي التحدي الذي يطرح هو استقلالية المنظومة المصرفية داخل البلاد وضمان عدالة تنافسية بين المؤسسات الناشطة في الساحة المصرفية على اعتبار التفضيل التي تحضى به المؤسسات المالية العمومية في الجزائر.

2/- تحديات الإفصاح والشفافية وتطوير الأنظمة المحاسبية:يتسم الجهاز المصرفي الجزائري الحالي بوجود قيود مالية ومحاسبية وتنظيمية، تحد من قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث نجد في المصارف الجزائرية أنظمة محاسبية غير ملائمة لتغطية الحسابات ومعالجة العمليات المصرفية الحديثة، وكذلك غياب تحليل مالي بنكي دقيق مكيف مع واقع المصارف العصرية ، ورغم اتجاه الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 تطبيقا للقانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي وكذا المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن كيفيات تطبيق القانون 07-11، ومحاولة لتكييف المنظومة المصرفية من هذه الإصلاحات تم إلغاء العمل بالمخطط المحاسبي المصرفي الحامل للرقم 92-08 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1992 ، وقام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم: 09-04 المتضمنة للمخطط المحاسبي المصرفي الذي يواكب الإطار الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ، بالإضافة إلى التعليمة رقم :09-05 المتعلقة بإعداد الكشوف المالية للمصارف والمؤسسات المالية وكذا كيفيات إعدادها ونشرها ، وحدد الوثائق التي يجب أن تظهر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والمصنفة إلى عدة تصنيفات* ، كما

* التصنيفات التي جاءت بها التعليمة 09-05 تتضمن الوثائق التالية :- حسابات الميزانية وخارج الميزانية - حسابات النتائج –جدول تدفقات الخزينة. - جدول تغير الأموال الخاصة. – الملحق.

شهدت مهنة محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين تعديلات على مستوى الإطار القانوني المنظم للمهنة سنة 2010 ، على اعتبار أنهم الهيئات الخارجية للرقابة فان هذا يبقى دون المستوى المطلوب ، فالانتقال من مخطط محاسبي وطني إلى نظام محاسبي مالي ، فرض على الجزائر بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها كما أنها لم تشر صراحة إلى تبني معايير المحاسبة الدولية وبالتالي يبقى مشكل الشفافية والإفصاح مطروحا أمام المصارف في الجزائر خاصة تطبيق المعيار المحاسبي رقم 07 المتعلق بالإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف فالمعيار ينطبق على كافة المخاطر الناجمة عن جميع الأدوات المالية، باستثناء بعض الأدوات ،وينطبق المعيار على جميع المنشآت، بما في ذلك المنشآت التي لها أدوات مالية قليلة والتي لها عدة أدوات،غير أن مدى الإفصاح المطلوب يعتمد على مدى استخدام المنشآت للأدوات المالية وتعرضها للمخاطرة (27).

وفي هذا السياق فان التحدي الذي تقف أمامه المصارف الجزائرية هو تحدي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حتى يكون هناك شفافية وإفصاح أو على الأقل إصدار تعليمات تكون أكثر صرامة في الإفصاح عن القوائم المالية مما يمكن من تطبيق مقررات لجنة بازل بشكلها الحالي .

3/- تحديات رفع معدل الملاءة المصرفية للمصارف الجزائرية : بخصوص رفع معدل الملاءة المصرفية من 08 % إلى 10.5 % ففي سياق الالتزام بمقررات لجنة بازل 01 كانت المصارف الجزائرية قد انتقلت تدريجيا إلى تطبيق معدل كفاية رأس المال والمقدر ب 08 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 وبالتالي الانتقال إلى نسبة 10.5 % هي نسبة يمكن تطبيقها مع مرور الوقت لا سيما وأن الجزائر تتمتع بملاءة مالية عالية على مستوى الاقتصاد الكلي هذا ما يمكن من الانتقال إلى تطبيق هذه النسبة من طرف المصارف، لاسيما وأن بنك الجزائر ألزم المصارف برفع رأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري وهو ما يمكن مستقبلا من تطبيق هذه النسبة .

4/- تحديات ترابط الشبكة المعلوماتية بين المصارف والمؤسسات المالية:أما فيما يخص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر ركيزة مهمة في عمل المؤسسات المالية في العصر الحالي لما توفره من مزايا تسهل عمل المصارف وتساعد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن ، فبالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لرقمنة إداراتها إلا أن تطبيق التكنولوجيا لا يزال يراوح مكانه ويلاحظ ذلك من خلال مشروع الحكومة الالكترونية الذي سطرته الجزائر مسبقا والذي كان من المفروض تطبيقه مع هذه السنة (2013) إلا أن الواقع الذي نشهده اليوم مغاير تماما للطموحات التي تم رسمها ، إذ أن الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية لم يسمح لحد الساعة بتكامل الأنظمة المعلوماتية وبالتالي يعتبر عائق أمام عمل نشاط المنظومة المصرفية وعلى هذا الأساس ينبغي الاستثمار في التكنولوجيا بشكل يعزز من استعمالها بشكل جيد حتى تكون أداة يمكن من خلالها الرفع من أداء المنظومة المصرفية في الجزائر ونصل

بذلك إلى المصارف الالكترونية والتعاملات الالكترونية بدلا من التعاملات الحالية ، كما أن هذا يقتضي أيضا زيادة التدفق في شبكة الإنترنت وتسويق مختلف خدمات هذه التكنولوجيا.

وفي هذا السياق يظهر تحدي الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية حتى يمكن الربط آليا بين المصارف والمؤسسات المالية ونتجنب الثغرات التي يمكن أن تنتج عن الخلل في استخدام هذه التكنولوجيا ، لاسيما فيما يتعلق بالسحب من الموزعات الآلية للمصارف والمؤسسات المالية والسحب من شبابيكها حتى يمكن تجنب الثغرات الموجودة بسبب عدم الترابط .

5/- تحدي مكافحة الفساد في المصرف وخارجه لمواجهة خطر التشغيل : بالرغم من إنشاء الجزائر مرصد وطني لمكافحة الفساد بشتى أشكاله إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب في ظل غياب إطار قانوني فعال يعنى بمكافحة هذه الظاهرة التي استفحلت في الاقتصاد الوطني بما في ذلك داخل القطاع المصرفي ، ففي كثير من الأحيان تكون التساهلات التي تمنح من الموظفين هي وراء أزمات تعصف بالنظام المصرفي لذلك تتوقف مكافحة الظاهرة على مدى فعالية التدابير القانونية وصرامتها ومدى سيادتها وتطبيقها بدون أي استثناء ، كما تتوقف على مدى فعالية الرقابة المفروضة من قبل الجهات المختصة داخل المصرف ، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي مناسب خال من كل الثغرات التي يمكن أن تستغل من قبل أي طرف ، نظرا لان خطر التشغيل قد ينبع من الفرد وبالتالي صعوبة التقييم الحقيقي للمردود الذي يقدمه العامل للبنك ومعرفة مدى ولائه له.

6/- تحدي تطبيق مبادئ الحوكمة على القطاع المصرفي في الجزائر : تتضمن حوكمة المصارف العديد من القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ المصارف لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك المصارف وموظفوها، والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، وتتضمن كل الأمور المتعلقة بإدارة المصرف ، أو بعبارة أخرى الحوكمة هي عملية إدارة الإدارة ، وفي هذا السياق يبق مشكل التسيير الأمثل للمؤسسات المصرفية في الجزائر مطروح ، خاصة مع إشكالية رفع أداء المنظومة المصرفية في الجزائر ، كما قد يتوقف هذا التحدي على مدى الكفاءة التي يتمتع بها العنصر البشري الذي يتولى إدارة وتسيير المصرف، ومن هنا يطرح تحدي إرساء تكوين مناسب للمصرفيين حتى يتمكنوا من تأدية مهامهم بكل احترافية مما يمكن من تسيير المصرف بشكل جيد وبالتالي تطبيق مبادئ الحوكمة على الجهاز المصرفي ، غير أنه لو تم تطبيق بنود اتفاقية بازل 03 يمكن أن ينتج أليا بالنظر للنتيجة التي تنعكس على تطبيق مقررات بال 03.

07/- تحديات تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف الجزائرية:ليس من السهل على المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية المتقدمة، مما يضطرها إلى الاعتماد في معظم الأوقات على مؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية، لذلك فهي تلجأ

أحيانًا لمؤسسات التقييم المحلية والتي تتسم بتقيم أقل دقة وأقل تكلفة، إذا ما قورنت بمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية، ويفتقر الوطن العربي بصفة عامة إلى انتشار مؤسسات تقييم ائتماني بصورة عميقة تعمل على مساعدة المصارف العربية في تصنيف وتقييم عملائها ائتمانيا فالمصارف العربية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، لا تمتلك قدرات أو إمكانيات مناسبة لتصنيف الجدارة الائتمانية لعملائها وزبائنها بأساليب متطورة وحديثة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التقييم الائتماني الخارجي حيث يتعذر على كثير من هذه المصارف تحملها مما يستدعي بقاؤها خارج التصنيف الائتماني، كما أن جميع المؤسسات الجزائرية في القطاعين العام والخاص ليست موضوع تقييم خارجي أو داخلي، وهو ما يعني وفق ما تنص عليه لجنة بازل ترجيحها بمعدل 100% كدرجة خطر.

إن تصنيف المصارف حسب تقييم الجدارة الائتمانية أمر هام جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي الذي تتمتع به المصارف لزيادة ثقة المتعاملين معها من المصارف والمؤسسات والمودعين بصفة عامة، فالتصنيف الائتماني مؤشر على احتمال استرجاع المودعين لأموالهم أو الاستمرار في الحصول على الخدمات المصرفية في المصرف المتعامل معه، وكلما ارتفعت درجة التصنيف كلما زادت ثقة المتعاملين مع المصرف فتطوير أساليب إدارة المخاطر وقياسها والرقابة عليها ولا يقتصر النجاح في تطبيق بازل للتقليل منها فقط، بل يتطلب الأمر كذلك تطوير عدد من المؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية والحرص على تقارب مستويات أدائها المهني مع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية لتخفيض التكاليف المرتفعة التي تتطلبها مثل هذه المؤسسات العالمية للتقييم مثل وكالة ستاندرد أند بورز STANDARD&POORS و وكالة MOODYS موديز ووكالة FITCH فيتش، وهيأة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية COFACE ... الخ من منظمات التصنيف الائتماني الدولية ، والتي لا يمكن للمصارف الصغيرة أن تتحمل أعبائها عند اللجوء إليها في التصنيف ، كما أنه في ظل غياب مؤسسات وطنية لتقييم الجدارة الائتمانية قد تعطي هذه المؤسسات العالمية تقيما مغالط فيه بسبب أزمات بسيطة مثل ما حدث في الجزائر فالهجمات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها الجزائر على المجمع الغازي بمنطقة ان أميناس قد يجعل من الوكالات الدولية تعطي تصنيفا ائتمانيا لا يتوافق تماما مع الوضع السائد ، هذا ما يؤكد ضرورة قيام هيأت لتقييم الجدارة الائتمانية وهو تحدي يجب رسمه لتطبيق مقررات لجنة بازل 03 من قبل المصارف الجزائرية .

08/- تحدي رفع رأس المال الاحتياطي:بالرغم من الزيادة الأخيرة التي فرضها المشرع الجزائري على المصارف من خلال رفع رأسمالها إلى 10 مليار دينار جزائري إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة مع حجم رأسمال المصارف على المستوى العالمي ، بالإضافة إلى غياب سوق مالية حقيقية في الاقتصاد الوطني مما يصعب من مهمة المؤسسات المصرفية في زيادة رأس مالها عن الاحتياطي أو الأولي .

9/- التحدي الرئيسي والمتمثل في قدرة المصارف على ضمان ممارسة الإقراض في ظل اقتصاد ضعيف: الهدف الرئيسي من تطبيق مقررات لجنة بازل 03 هو ضمان أن المصارف لها رأسمال كافي لممارسة الإقراض في ظل اقتصاد ضعيف من خلال تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي مما يمكن تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي.

الخاتمة:

يعتمد تطور الاقتصاد على درجة تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ ويتفاعل مع متطلبات الاقتصاد ، حيث يسترشد الاقتصاديون في الحكم على درجة نمو النظام المصرفي بعدة دلائل رئيسية ترتبط فيما بينها جوهريا ويمكن حصرها في مقدار تغلغل الوعي المصرفي والعادة المصرفية في نفوس الأفراد ومدى انتشار المؤسسات المصرفية في أنحاء البلاد ، بالإضافة إلى نجاح المصرف المركزي في الهيمنة على النظام الائتماني في مجمله وكذا مدى مواكبة النظام المصرفي للتحولات التي يعرفها العالم في هذا الميدان،ومن ضمن التحولات التي عرفتها الساحة المصرفية اتجاهها نحو تطبيق مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال ، وباعتبار المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية خلية ضمن هذا النسيج فرض عليها أن تواكب هذه التغيرات من خلال العمل بمقررات لجنة بازل غير أن تطبيقها لمختلف بنود الاتفاقية كان أمرا صعبا خاصة في ظل عدم موائمة البيئة التي تنشط فيها المصارف الجزائرية لذلك ، وفي هذا السياق يتعين رفع مجموعة من التحديات بغرض تطبيق مختلف مقررات لجنة بازل.

إن التحدي الكبير التي تواجهه المصارف الجزائرية هو عمومية القطاع المصرفي الجزائري، فأغلب المصارف في الجزائر هي مصارف عمومية، الدولة هي المتدخل في التسيير والإدارة المبنية على مركزية القرار، فالإدارات في المصارف الجزائرية ليست قائمة على تقييم وتثمين الأداء بالإضافة إلى التقييم الذاتي للمشاريع والنشاطات الممولة، بدلا من الاعتماد على التحليل والتقييم لمخاطرها، وهذا ما يسبب لها خسائر كبيرة.

ولذلك يجب على المصارف الجزائرية الانفتاح على الاقتصاد العالمي حتى لا تبقى مغلقة على الاقتصاد الجزائري المغلق، و حتى يتسنى لها تمويل مشاريع شاسعة على مشاريع الاقتصاد الجزائري ويؤدي هذا إلى اتساع في القاعدة الرأسمالية لها، كما أن إعطاء الاستقلالية في تسيير المصارف أصبح شرطا أساسيا لتطورها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وثم قبولها لمقررات لجنة بازل.

ومن أجل تحقيق هذا فإن إرساء مبادئ الحوكمة في المصارف الجزائرية عامل مساعد في توفير البيئة اللازمة لما سبق ذكره ومن ثم تطبيق مقررات لجنة بازل.

بالإضافة إلى هذا، فإن هناك تحديات تقنية أخرى، فضرورة رفع احتياطي رأس المال إلى مستوى المصارف العالمية، يمكن التجاوز عنه، فلا يمكن الفرض على المصارف الجزائرية رفعه إلى مستوى مصارف لها نشاطات و مخاطر أضعافا مضاعفة مقارنة بمصارفنا.

التوصيات:

- العمل على إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية سوف يكون له اثر ايجابي على تقبل المصارف الجزائرية لمقررات لجنة بازل، لما فيها من تقسيم للمهام والقضاء على مركزية القرار، ومحاربة الفساد داخل الجهاز المصرفي الجزائري.
- تشجيع المصارف الجزائرية للعمل في السوق العالمية والانخراط في اسواق الفوركس والسوق الثانوية، لما فيها ما احتكاك لكبريات المصارف العالمية، وهذا مفيد لها، فهو يفرض عليها تغيير عقلية إدارة النشاطات من أجل التمكن من المنافسة، وحتى تكون هناك إمكانية لخضوعها للتنقيط من وكالات التنقيط العالمية.
- وضع إطار تشريعي مناسب خال من كل الثغرات لمواجهة خطر التشغيل، ولمواجهة الاخطاء والتساهلات التي يقوم بها الموظفين.
- تطوير انظمة محاسبية تكون خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية، فالأنظمة المستحدثة كانت نتيجة الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة، وهي لا تخضع لمعايير IAS /IFRS فهي لا تحقق الافصاح والشفافية، خاصة تطبيق المعيار المحاسبي رقم 07 المتعلق بالإفصاح العام في القوائم المالية.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر ركيزة مهمة في عمل المؤسسات المالية في العصر الحالي لما توفره من مزايا تسهل عمل المصارف وتساعد في تحسين الخدمات المقدمة للزبائن.

قائمة المراجع:

(1) :كركار مليكة ، **تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، غير منشورة ، 2004 ، ص 61.

(2) : عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000، ص 80.

(3) : كركار مليكة ، مرجع سابق ، ص 63.

(4) : دريس رشيد ، بحري سفيان ، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية ، معهد العلوم الاقتصادية والقانونية ، المركز الجامعي بشار ، 24و25 أفريل 2006، ص4.

(5) : بلعيد ذهبية ، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ، غير منشورة ، 2007 ، ص 101.

(6) : نفس المرجع السابق ، ص 100.

(7) : سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- ، 14و15 ديسمبر 2004،ص ص : 290،291.

(8) : بلعيد ذهبية ، مرجع سابق ، ص 98.

(9) : بن بوزيان محمد وآخرون ، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة – واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل 03** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي ، كلية الدراسات الإسلامية ، الدوحة ، قطر ، يومي 19،20،21 ديسمبر 2011 ،ص ،ص: 14،15.

(10) : ميساء محي الدين كلاب ، **دوافع تطبيق دعائم بازل 02 وتحدياتها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** – ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ،غير منشورة ، 2007،ص 39.

(11) : بوشالي عمار ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في إدارة مخاطر البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل 02 – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، أكتوبر 2012،ص 67.

(12) : بوشالي عمار ، مرجع سابق ، ص 68.

(13) :محمد بن بوزيان و آخرون ، مرجع سابق ،ص ص :24،25

(14) :يارمو كيوتلاين ، **ماذا ستفعل اتفاقية بازل 03؟؟** كبير الاقتصاديين في الأهلي كابيتال ، الموقع الالكتروني : ://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html:

(15) :محمد بن بوزيان وآخرون ، مرجع سابق ،ص 26

(16) : للوشي محمد ، **النظم الاحترازية ومقررات لجنة بازل** ، مداخلة في إطار يوم دراسي حول المنظومة المصرفية بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2011،ص 4.

(17) : يارمو كيوتلاين، **نفس المرجع الالكتروني السابق** :
http://www.aleqt.com/2010/09/29/article_448272.html

(18) : بنك التسويات الدولية ، **متطلبات إطار عمل لجنة بازل 03 للإشراف المصرفي -الإطار الرقابي لتقرير رأس المال والقدرة على تحمل الخسائر ومواجهة الأزمات-** ، الملحق رقم 10 بعنوان إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل 03 بإطارها، الطبعة الثالثة عشر ، نوفمبر 2011، الموقع الالكتروني :
http//www.bis.org/list/basel3/inex.htm

(19) : محمد بن بوزيان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 29.

(20) : سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 294.

(21) : كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** ، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية " التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، النسخة الرابعة ، مركز البيان للهندسة المالية الإسلامية ، 5،6 أفريل 2012 ، ص،ص :18،19.

(22) : بلعيد ذهبية ، مرجع سابق ، ص 127.

(23) : بلعيد ذهبية ، مرجع سابق ، ص 128.

(24) : سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 295.

(25) بريش عبد القادر ، حبار عبد الرزاق ، **تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجز**ائرية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الدولي حول " سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،21،22 نوفمبر 2006 ،ص3.

(26) الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، الطبعة السابعة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010 ، ص ص : 205،206.

(27) بوشالي عمار ، مرجع سابق ، ص 109.